

Distr.: General
10 December 2008
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس مجلس
الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢)
بشأن الصومال

باسم لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال وامثالها
للفقرة ٣ (ط) من قرار مجلس الأمن ١٨١١ (٢٠٠٨)، أتشرف بأن أحيل إليكم طيه تقرير
فريق الرصد المعني بالصومال (انظر الضميمة).

وترجو اللجنة ممتنة عرض هذه الرسالة وضميمتها على أعضاء مجلس الأمن
وإصدارها كوثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) دوميساني شادراك كومالو
رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة
عملاً بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال



الضميمة

رسالة مؤرخة ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس لجنة
مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) من أعضاء فريق الرصد
المعني بالصومال

نتشرف بأن نحيل إليكم طيه، وفقاً للفقرة ٣(ط) من قرار مجلس الأمن ١٨١١
(٢٠٠٨)، تقرير فريق الرصد المعني بالصومال.

(توقيع) مات برايدن

منسق

فريق الرصد المعني بالصومال

(توقيع) جيلبير شارل بارت

(توقيع) تشارلز لينغالينغا

(توقيع) اغناتوس ياو كوانتوي - مينساه

تقرير فريق الرصد المعني بالصومال المقدم عملاً بقرار مجلس الأمن
١٨١١ (٢٠٠٨)

المحتويات

الصفحة	
٦	موجز
٨	أولا - مقدمة
٨	ألف - الولاية
٩	باء - المنهجية
١٠	ثانيا - وصف المناخ الأمني
١٢	ألف - قوات الدفاع الوطني الإثيوبية
١٢	باء - الحكومة الاتحادية الانتقالية
١٥	جيم - بونتلاند
١٨	دال - صوماليالاند
٢٠	هاء - جماعات المعارضة المسلحة
٢٩	واو - القوات غير المنتسبة وغير النظامية
٣١	ثالثا - انتهاكات حظر توريد الأسلحة
٣١	ألف - نظرة عامة
٣٣	باء - تقديم الدعم إلى جماعات المعارضة المسلحة
٣٦	جيم - الجماعات الإجرامية المسلحة
٤٤	دال - دراسة حالة إفرادية: محمد سعيد أتوم وميليشيا غالغالا
٤٦	رابعا - تقديم الدعم إلى قطاع الأمن الصومالي
٤٦	ألف - ضرورة وضع معيار للامثال

- ٤٧ - المساهمات المقدمة في مجال الأنشطة التدريبية لقطاع الأمن.
- ٤٨ - إثيوبيا.
- ٤٩ - دراسة حالة إفرادية: قيام إثيوبيا بتوفير التدريب والمعدات لقوات الأمن التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية.
- ٥١ - توفير الدعم للحكومة الاتحادية الانتقالية.
- ٥٤ - النتائج غير المقصودة الناجمة عن دعم قطاع الأمن.
- ٥٧ - جهود التوعية التي يبذلها فريق الرصد المعني بالصومال.
- ٥٨ - خامسا - تمويل انتهاكات الحظر.
- ٥٨ - ألف - لمحة عامة.
- ٥٨ - باء - الحكومة الاتحادية الانتقالية: الفساد وفقدان السلطة.
- ٦٠ - جيم - دراسة إفرادية: هبة قدرها ٣٢ مليون دولار من المملكة العربية السعودية.
- ٦١ - دال - نقص الدعم المالي لقطاع الأمن.
- ٦١ - هاء - تمويل جماعات المعارضة المسلحة.
- ٦٣ - واو - الدعم المالي من الشتات الصومالي.
- ٦٦ - زاي - دراسة حالة إفرادية: جمع الأموال من جانب التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال/جناح أسمره.
- ٦٧ - حاء - تطور آليات الدفع.
- ٧٠ - سادسا - المنتهكون الرئيسيون لحظر توريد الأسلحة والجهات غير الممثلة.
- ٧٠ - ألف - المنتهكون الرئيسيون.
- ٧٠ - باء - الأطراف الفاعلة غير الممثلة.
- ٧١ - سابعا - التعاون مع الدول والمنظمات.
- ٧٢ - ألف - حق الرد.
- ٧٢ - باء - المساعدة على تتبع الأسلحة.

٧٣ ملاحظات واستنتاجات	ثامنا -
٧٣ القطاع الأمني	ألف -
٧٤ توافر الأسلحة في الأسواق التجارية	باء -
٧٤ القرصنة	جيم -
٧٥ التوصيات	تاسعا -
٧٥ إدارة الأسلحة وتسجيلها والتخلص منها	ألف -
٧٥ تعقب الأسلحة	باء -
٧٥ الإخطار	جيم -
٧٦ القرصنة	دال -

موجز

مضى على إنفاذ حظر توريد الأسلحة المفروض على الصومال أكثر من ستة عشر عاما. وانتهاكا لحظر الأسلحة، جرى منذ عام ١٩٩٢ توريد معظم الأسلحة الصالحة للاستعمال وجميع الذخيرة المتوافرة حاليا في البلد تقريبا. ورغم وجود أحكام تنص على إعفاءات من الحظر بمنحها مجلس الأمن بموجب القرارات ١٧٢٥ (٢٠٠٦) و ١٧٤٤ (٢٠٠٧) و ١٧٧٢ (٢٠٠٧) و ١٨١٦ (٢٠٠٨) لم تُمنح قط أيّ إعفاءات لتوريد الأسلحة أو الذخائر أو أي مواد فتاكة أخرى لأيّ قوات أو جماعات مسلحة صومالية. لذا، يعتقد فريق الرصد أن كل قوة أو جماعة أو ميليشيا مسلحة في الصومال، ومموليها، ومناصريها الناشطين، وفي بعض الأحيان جهاتها المانحة الأجنبية، تنتهك حاليا حظر توريد الأسلحة.

وقد ظل حجم ونمط توريد الأسلحة إلى الصومال ثابتين تقريبا منذ التدخل العسكري الإثيوبي والإطاحة بمجلس المحاكم الإسلامية الصومالية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. والتزاع في الصومال نزاع منخفض الحدة نسبيا تميزه اشتباكات ضيقة النطاق ومحدودة المدة، وقوات مفتقرة إلى الانضباط وغير نظامية ومسلحة بأسلحة مشاة تقليدية، يغذيها دفع خفيف ومُطرد من الأسلحة والذخيرة. غير أن تبعات توريد الأسلحة في هذا السياق، حتى الضيق النطاق منها، مُدمرة وتمثل في: نشوب نزاع مسلح مزمن، وغياب سلطة مركزية فعالة، ووقوع إحدى أكثر الأزمات الإنسانية حدة في أفريقيا. وكذلك ساهم تحويل المهارات والتكنولوجيا لاستخدامها في أغراض عسكرية وإرهابية في تفاقم بعض أنواع العنف، ولا سيما عمليات القتل المستهدف واستخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة.

وتظل الواردات التجارية، ولا سيما من اليمن، أكثر مصادر الأسلحة والذخيرة والمعدات العسكرية الموردة إلى الصومال انتظاما. ومنذ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، أدت القيود التي فرضتها السلطات اليمنية على بيع الأسلحة محليا إلى تقليص حجم الصادرات إلى الصومال ورفع أسعار الأسلحة في الأسواق الصومالية. غير أن الأسلحة الواردة من اليمن لا تزال تغذي مبيعات الأسلحة بالمفرق في الصومال وتلبي احتياجات المعارضة المسلحة والجماعات الإجرامية. كما تشتري جماعات المتمردين في إثيوبيا، من اليمن، الأسلحة والذخيرة التي تُمرّر بعدئذ عبر الصومال انتهاكا لحظر الأسلحة. ويجري اتجار بالأسلحة والذخيرة أضيّق نطاقا من الصومال باتجاه اليمن، لدعم المتمردين اليمنيين، على حد ما قيل.

وتستمد جماعات المعارضة المسلحة التي تنتهك حظر توريد الأسلحة تمويلها من مصادر شتى، منها حكومة إريتريا وجهات مانحة خاصة من العالم العربي والإسلامي والأنشطة المنظمة لجمع الأموال في أوساط جماعات الشتات الصومالية. وإضافة إلى إريتريا، يبدو أن هناك دولتين أخريين على الأقل متورطتين بشكل مباشر أو غير مباشر في انتهاكات حظر توريد الأسلحة عن طريق توفير الدعم السياسي والمالي لجماعات المعارضة الصومالية. والجماعات الإجرامية المسلحة ذاتية التمويل عادة، وتستخدم العائدات المتأتية من أعمال القرصنة واختطاف الأشخاص لشراء الأسلحة والذخيرة والمعدات. وأصبح بعض هذه الجماعات الآن ينافس السلطات القائمة في الصومال أو يفوقها من حيث القدرات العسكرية وقواعد الموارد.

ويشكل الدعم الخارجي لقوات الحكومة الاتحادية الانتقالية أحد المصادر الرئيسية الأخرى للأسلحة والذخيرة والمعدات العسكرية الموردة إلى الصومال. ورغم أن القصد من هذا النوع من التبرعات هو الإسهام في إحلال الأمن والاستقرار في الصومال، وأنها تستوفي شروط الإعفاء من حظر توريد الأسلحة، إلا أن معظمها لم يأذن به مجلس الأمن ويشكل بالتالي انتهاكا للحظر. ويجرى تحويل نسبة تصل إلى ٨٠ في المائة من هذا الدعم عن وجهتها لتستخدم لأغراض خاصة أو لتطرح في أسواق الأسلحة الصومالية أو لتورد إلى جماعات المعارضة. وفي نهاية المطاف، ليست التبرعات لقطاع الأمن التابع للحكومة الاتحادية الانتقالية إلا مصدرا من مصادر انعدام الأمن في الصومال وعقبة أمام الجهود المبذولة لإحلال الاستقرار فيه.

وتنفق جماعات المعارضة المسلحة على نفسها عن طريق حشد الدعم في الخارج واستخدام الإنترنت استخداما فعالا. فالإنترنت تُستعمل كقناة لتعميم المعلومات والدعاية وجمع الأموال والتعبئة السياسية بين مجتمعات الشتات المحلية واجتذاب المتطوعين الجدد. ويجاهر عدد من المواقع الشبكية والمدونات الإلكترونية ومنتديات الإنترنت بانتمائه لواحدة أو أكثر من الجماعات المسلحة. وتواصل هذه الجماعات استخدام الحوالة بسبل شتى، إذ إن خدمات الحوالة لا تزال وسيلة فعالة لتحويل الأموال إلى الصومال. وتتخذ التبرعات لدعم الكفاح المسلح، بصورة متزايدة، شكل سلع تجارية يمكن بيعها من جديد في الصومال للحصول على أموال نقدية.

أولا - مقدمة

ألف - الولاية

١ - في الفقرة ٣ من قرار مجلس الأمن ١٨١١ (٢٠٠٨)، أناط المجلس بفريق الرصد المعني بالصومال الولاية التالية:

(أ) مواصلة تنفيذ المهام المحددة في الفقرات من ٣ (أ) إلى (ج) من القرار ١٥٨٧ (٢٠٠٥)؛

(ب) مواصلة التحقيق، بالتنسيق مع الوكالات الدولية المعنية، في جميع الأنشطة، بما فيها الأنشطة المتعلقة بالقطاعين المالي والبحري وغيرهما، التي تدر عوائد تستخدم لارتكاب انتهاكات لحظر توريد الأسلحة؛

(ج) مواصلة التحقيق بشأن جميع وسائط النقل والطرق والموانئ والمطارات وغيرها من المرافق المستخدمة في ارتكاب انتهاكات حظر توريد الأسلحة؛

(د) مواصلة تنقيح واستكمال المعلومات المتعلقة بمشروع قائمة بأسماء الكيانات والأفراد الذين ينتهكون التدابير التي تنفذها الدول الأعضاء وفقا للقرار ٧٣٣ (١٩٩٢) داخل الصومال وخارجه وأسماء مؤيديهم الناشطين، تحسبا لاحتمال أن يتخذ المجلس تدابير بشأنهم في المستقبل، وعرض هذه المعلومات على اللجنة على النحو الذي تعتبره اللجنة ملائما وفي الوقت الذي تراه مناسبا؛

(هـ) مواصلة تقديم توصيات بناء على ما يجريه من تحقيقات، بشأن التقريرين السابقين لفريق الخبراء (S/2003/223 و S/2003/1035) المعين عملا بالقرارين ١٤٢٥ (٢٠٠٢) المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٢ و ١٤٧٤ (٢٠٠٣) المؤرخ ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، بشأن التقارير السابقة لفريق الرصد (S/2004/604 و S/2005/153 و S/2005/625 و S/2006/229 و S/2006/913 و S/2007/436 و S/2008/274) المعين عملا بالقرارات ١٥١٩ (٢٠٠٣) المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ١٥٥٨ (٢٠٠٤) المؤرخ ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠٤ و ١٥٨٧ (٢٠٠٥) المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٥ و ١٦٣٠ (٢٠٠٥) المؤرخ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ و ١٦٧٦ (٢٠٠٦) المؤرخ ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٦ و ١٧٢٤ (٢٠٠٦) المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ و ١٧٦٦ (٢٠٠٧) المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٧؛

(و) العمل عن كنب مع اللجنة بشأن وضع توصيات محددة لاتخاذ تدابير إضافية لتحسين الامتثال العام لحظر توريد الأسلحة؛

- (ز) المساعدة في تحديد المجالات التي يمكن فيها تعزيز قدرات دول المنطقة على تيسير تنفيذ حظر توريد الأسلحة؛
- (ح) تزويد المجلس، عن طريق اللجنة، بإحاطة منتصف المدة في غضون ٩٠ يوماً من تاريخ إنشاء الفريق، وتقديم تقارير مرحلية إلى اللجنة شهرياً؛
- (ط) تزويد مجلس الأمن، عن طريق اللجنة، وفي موعد غايته ١٥ يوماً قبل انتهاء ولاية فريق الرصد، بتقرير نهائي يغطي جميع المهام المبينة أعلاه كي ينظر فيه المجلس.
- ٢ - ويتخذ فريق الرصد من نيروبي، كينيا، مقراً له ويتألف من الخبراء التالية أسماؤهم: مات برايدن (كندا)، خبير إقليمي ومنسق؛ جيلبير شارل بارت (سويسرا)، خبير في الشؤون الجمركية؛ إغناطيوس كوانتوي - منساه (غانا)، خبير في شؤون النقل؛ تشارلز لينغالينغا (زامبيا)، خبير في الشؤون المالية.
- ٣ - وزار أعضاء فريق الرصد إثيوبيا والإمارات العربية المتحدة وجيبوتي والصومال والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية واليمن.
- ٤ - وعملاً بالفقرة ٣ (ح) من القرار ١٨١١ (٢٠٠٨)، قام فريق الرصد على مدار فترة ولايته بإطلاع لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) على ما يقوم به من أنشطة من خلال تقديم عدة تقارير مرحلية عن طريق الأمانة العامة للأمم المتحدة، ومن خلال تقديم إحاطة منتصف المدة إلى اللجنة في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

باء - المنهجية

- ٥ - طبقت أفرقة الرصد المتعاقبة معايير الإثبات وعمليات التحقق المعروضة بإيجاز في تقرير فريق الرصد (S/2004/604) المؤرخ ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٤، الفقرتان ٢٤ و ٢٥ منه، و (S/2005/153) المؤرخ ٩ آذار/مارس ٢٠٠٥، الفقرة ٧ منه والمرفق الأول. وبعد إعادة تأكيد المعايير المحددة سابقاً، استخدم فريق الرصد المنهجية التالية في تقريره الحالي:
- (أ) جمع المعلومات عن الأحداث والمواضيع من مصادر متعددة، بقدر الإمكان؛
- (ب) جمع المعلومات من المصادر المطلعة مباشرة على الأحداث وتلك المطلعة بشكل غير مباشر عليها؛
- (ج) تحديد أوجه الاتساق في أنماط المعلومات ومقارنة المعارف الموجودة بالمعلومات الجديدة وبما ينشأ من اتجاهات؛

(د) المداومة على أخذ خبرات وآراء الخبير المختص في الفريق والتقييم الجماعي للفريق في الحسبان؛

(هـ) السعي باستمرار إلى تأييد ما يجري جمعه من معلومات بالوثائق.

٦ - وركز فريق الرصد بشكل خاص على جمع الأدلة المادية والمصورة و/أو الوثائقية ذات الصلة بوجود الأسلحة في الأراضي الصومالية. وتمكن أعضاء الفريق، رغم أن قيودا تنظيمية وأمنية حالت دون سفرهم إلى مقديشو، من التوجّه إلى بايدوا وإجراء عمليات تفتيش متعلقة بالأسلحة في هرجيسة وبوساسو، وجمعوا أدلة وثائقية عن الأسلحة التي ضبطتها السلطات في أمكنة أخرى من الصومال.

٧ - وبذل فريق الرصد جهودا متأنية ومنهجية للوصول إلى الضالعين في انتهاكات حظر توريد الأسلحة من خلال الأفراد الذين لديهم معرفة مباشرة، أو يعرفون من لديهم معرفة مباشرة، بتفاصيل الانتهاكات.

٨ - وأجرى الفريق مقابلات مع مسؤولين حكوميين في المنطقة وكذلك، عندما استدعى الأمر، مع ممثلين عن البعثات الدبلوماسية، ومنظمات المجتمع المدني، ووكالات المعونة. كما أجرى الفريق اتصالات بالعديد من كبار الشخصيات في المجتمع المدني الصومالي والدوائر السياسية والجماعات المسلحة.

ثانياً - وصف المناخ الأمني

٩ - مضى على إنفاذ حظر الأسلحة المفروض على الصومال أكثر من ستة عشر عاما. وقد جرى منذ عام ١٩٩٢ توريد معظم الأسلحة الصالحة للاستعمال وجميع الذخيرة المتوافرة حاليا في البلد تقريبا، مما يشكل، بالتالي، انتهاكا لحظر توريد الأسلحة. ويعتبر فريق الرصد أن إنشاء ميليشيا أو قوة عسكرية في الصومال واشتغالها والإنفاق عليها تنطوي حُكما على انتهاك مباشر أو غير مباشر لحظر توريد الأسلحة - إلا في الحالات التي يكون فيها مجلس الأمن قد منح إعفاء. وبعبارة أخرى، يعتقد فريق الرصد أن كل قوة أو جماعة أو ميليشيا مسلحة في الصومال، ومموليها، ومناصريها الناشطين، وفي بعض الأحيان جهاتها المانحة الأجنبية، مذنبون بانتهاكات حظر توريد الأسلحة.

١٠ - لذا، قرر فريق الرصد أن يضمن تقريره جردا شاملا بالقوات والجماعات المسلحة في الصومال. وبما أن الجماعات المسلحة كافة هي حاليا، بحكم الأمر الواقع، منتهكة لحظر الأسلحة، فإن هذا الجرد يخدم عدة أغراض هي:

- توصيف القوات والجماعات المسلحة الرئيسية في الصومال، ومناصريها، ووحداتها الفرعية، وحجمها النسبي أو أهميتها النسبية، ومجالات عملياتها ومشاركتها (أو غير ذلك) في النزاع المسلح؛
- تحديد زعمائها السياسيين وقادتها العسكريين بهدف حصر المسؤولية القيادية عن انتهاكات الحظر؛
- تحديد مصادرها الرئيسية في ما يتعلق بشراء الأسلحة والدعم المالي والتجنيد والدعاية؛
- تحديد المعلومات الأساسية للأفراد والكيانات الذين قد تدرج اللجنة أسماءهم تحت طائلة تطبيق جزاءات فردية محددة ضدهم.

١١ - وتتميز القوات المسلحة، أيا يكن الجانب الذي تنتمي إليه بضعف القيادة والسيطرة، وبهرمية إدارية غير رسمية، وبولاءات ظرفية، وبتعدد الانقسامات وتغير التحالفات فيها. إضافة إلى ذلك، يجري الإعلان عن بعض الجماعات أو الوحدات وتشكيلها بغرض التعتيم على الانتماء والقيادة. إلا أنه يمكن تحديد بعض كبار الزعماء الذين يمارسون ما يكفي من السلطة لتحميلهم مسؤولية أعمال قواتهم.

١٢ - وخلال الفترة المشمولة بولاية فريق الرصد، استمر النزاع واشتد في القسم الأكبر من الصومال، وتفاقم في بعض المناطق. وبدأت القوات الإثيوبية بالانسحاب تدريجياً من بعض أجزاء جنوب الصومال. ودبّ الضعف بشكل ملفت للنظر في قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية رغم ما تقدمه الجهات الخارجية من دعم وتدريب كبيرين. ووسّعت جماعات المعارضة المسلحة نطاق المناطق الخاضعة لسيطرتها ونفوذها على حساب قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية والقوات الإثيوبية. إذ باتت تحت سيطرة قوات المعارضة معظم المدن الكبرى في جنوب الصومال، بما فيها دوسوماريب، وبيليت وين، وبولو بوروتي، وجوهر، وكسودور، وواجد، وباردير، ومدينتا كسمايو وميركا الاستراتيجيتان اللتان تشتملان على ميناء. ولم تعد قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية تسيطر إلا على أجزاء من مقديشو وبايدوا فقط.

١٣ - وتزايد بشكل كبير في الفترة نفسها عدد الجماعات الإجرامية المسلحة في معظم أنحاء جنوب الصومال. وبلغت عمليات اختطاف الأشخاص أبعاداً مأساوية. فقد وقع لغاية كتابة هذا التقرير ٩٠ هجوماً، منها ٣٨ عملية اختطاف ناجحة. وشهدت الفترة نفسها ضعف هذا العدد على الأقل من عمليات الهجوم الفاشلة التي لم يُبلغ عن عدد منها (حتى كتابة هذا التقرير). وأدت أعمال القرصنة وعمليات السطو المسلح في البحر، التي

تركبها ميليشيات بحرية متمركزة أساساً في بونتلاندا (شمال شرق الصومال) ومنطقة مدج الجنوبية، إلى تحويل المياه الإقليمية الصومالية إلى إحدى أخطر المناطق في العالم بالنسبة للشحن البحري التجاري. وتستخدم أموال الفدية التي يجري تحصيلها من أعمال القرصنة واختطاف الأشخاص لتمويل انتهاكات حظر توريد الأسلحة.

ألف - قوات الدفاع الوطني الإثيوبية

١٤ - كان الوجود العسكري الإثيوبي في الصومال أثناء الولاية منظمًا تحت قيادة على مستوى الفرقة، مما يشير إلى أن مجموع قوامه يبلغ حوالي فرقة واحدة أو ما يتراوح بين ٦ و ٧ آلاف فرد. وقد تركزت تلك القوات في بلدي مقديشيو وبايدوا وما حولهما. ورابطت القوات الإثيوبية داخل مقديشيو في سبعة مواقع رئيسية. ولكن هناك إشارات منذ آب/أغسطس ٢٠٠٨ تدل على حدوث تخفيضات مطردة في حجم القوة: إذ سُحبت مدرعات إثيوبية ورُحلت عن طريق ميناء بربرا؛ كما سُحبت قوات من الجمع الرئاسي في فيللا صوماليا، ومن بيليت وين، ومن عدة مواقع أخرى. ويقدر فريق الرصد في الوقت الحالي أن مستويات القوات الإثيوبية في الصومال تتراوح بين ٢ ٥٠٠ و ٥ ٠٠٠ فرد.

١٥ - وأشار فريق الرصد في الفقرتين ٢٨ و ٢٩ من تقريره S/2007/436 المؤرخ ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى قناعته بأن وجود القوات الإثيوبية على الأراضي الصومالية يشكل انتهاكاً لحظر توريد الأسلحة، بغض النظر عن الاتفاقات الثنائية بين الحكومة الإثيوبية والحكومة الاتحادية الانتقالية، والتي جرى ذلك النشر بموجبها. ونظراً لأن الحكومة الاتحادية الانتقالية ليست لها سلطة لـ "استيراد" أسلحة أو ذخائر أو أفراد عسكريين أجنبية، فإن فريق الرصد يوافق على ذلك التقييم السابق ولا يرى حاجة لتنقيحه.

باء - الحكومة الاتحادية الانتقالية

١٦ - يوجد لدى الحكومة الاتحادية الانتقالية مؤسسة أمنية بها ما يقل عن ٢٠ ٠٠٠ فرد، وتشمل دوائر الجيش والشرطة والاستخبارات. ولكن كثيراً من تلك الدوائر يُعتقد أنها "أشباه"، تُحوّل أجورها - عند صرفها - على أيدي كبار القادة. ويتسم دفع الأجور بعدم الانتظام. وعلى مدى الشهور الستة الماضية، حدث مزيد من الاستنفاد في المستويات الفعلية للقوات بسبب التناقص الطبيعي والفرار من الخدمة.

١٧ - أما بقية قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية فهي غير منظمة وغير منضبطة وتعمل إلى حد كبير كأنها ميليشيات شبه مستقلة ذاتياً. وتؤدي القوات الأمنية المختلفة مهام متماثلة، ويبدو من العسير التمييز بين أزيائها الرسمية، ومن المستحيل تقريباً التمييز بين قوات الجيش

وقوات ”الشرطة“. وتشكل قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية بصورة أساسية بناءً على الانتماءات العشائرية، التي تعكس في المعتاد انتماءات كبار القادة. وتعكس تسلسلات القيادة، إلى حد كبير، هذا التشتت والانتماءات العشائرية لمختلف القادة. ويبدو أن الوزراء المعنيين، ومن بينهم وزير الدفاع ووزير الأمن الداخلي، لا يمارسون سوى سلطة ضئيلة أو لا يمارسون أية سلطة حقيقية على القوات التي تقع ضمن اختصاص كل منهم.

الجيش

١٨ - فيما يلي تسلسل القيادة في الحكومة الاتحادية الانتقالية: القائد العام: الرئيس عبد الله يوسف أحمد؛ وزير الدفاع: محي الدين محمد حاجي إبراهيم؛ رئيس الأركان العامة: سعيد محمد جرسى ”دهيري“.

١٩ - من الصعب تقدير حجم ونوعية القوات العسكرية التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية، ويرجع ذلك جزئياً إلى انعدام التنظيم، كما يرجع إلى التداخل بين مختلف القوات الأمنية. وتشير طلبات الميزانية التي أصدرها رئيس الأركان في الحكومة الاتحادية الانتقالية في أواخر عام ٢٠٠٧ إلى قوة مجموعها ١٠ ٠٠٠ فرد. وأبلغت الحكومة الإثيوبية فريق الرصد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ بأنها دربت ١٧ ٠٠٠ من أفراد الأمن الصوماليين، ولكنها لم تحدد عدد أفراد الشرطة وعدد أفراد الجيش من بينهم. ومن بين ذلك المجموع، تعتقد إثيوبيا أن ما يقل عن ٣ ٠٠٠ قد يكونون مازالوا في الخدمة، مما يشير إلى أن معدل التناقص يربو على ٨٠ في المائة. وحيث أن معظم الجنود الذين يفرون أو يتركون الخدمة يأخذون أسلحتهم وأزياءهم الرسمية معهم، فإن ذلك يعني أن نحو ١٤ ٠٠٠ من الأسلحة الجديدة دخلت إلى الأراضي الصومالية.

٢٠ - وتُعد المسؤولية عن قيادة جيش الحكومة الاتحادية الانتقالية معقدة. ووفقاً للميثاق الاتحادي الانتقالي، فإن رئيس الحكومة الاتحادية الانتقالية يُعد القائد العام للقوات المسلحة. وتشير وثائق داخلية للحكومة الاتحادية الانتقالية حصل عليها فريق الرصد السابق إلى أن تسلسل القيادة ينتقل عقب ذلك مباشرة إلى رئيس الأركان العامة^(١)، متخطياً وزير الدفاع^(٢). ولكن في التطبيق العملي، أدت الوحدات العسكرية التابعة للحكومة الاتحادية

(١) انظر الوثيقة S/2008/274، المرفقات السادس - الثامن.

(٢) الرئيس الحالي للأركان العامة، الذي عُين في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، هو الجنرال سعيد محمد جرسى ”دهيري“. وكان سلفاهما الجنرال سلف حسن جامع ”ليف“ والجنرال عبد الله علي عمر ”إنالياهو ساناكتاي“.

الانتقالية مهامها بصفة عامة تحت القيادة الإثيوبية أو بالتنسيق مع وحدات قوات الدفاع الوطني الإثيوبية.

٢١ - ويوجد استثناء رئيسي لتلك القاعدة هو الحرس الرئاسي التابع للحكومة الاتحادية الانتقالية، الذي يقوده أويل دهيسوكي، والذي يتألف من ٨٦٧ من أفراد القوات ويتمركز في المجمعين الرئاسيين في مقديشيو وبايدوا^(٣). ويبدو أن هذه القوات تتلقى أوامرها من الرئاسة مباشرة. ومع أن مهمتها الأولى هي حراسة الرئاسة، فقد اشتركت في عمليات قتالية عديدة.

٢٢ - وفي عام ٢٠٠٨، بدأت إثيوبيا سحب قواتها من الصومال ونقل السلطة تدريجياً إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية. وخلال تلك العملية، يُعتقد أن ما يصل إلى ١٤ ٠٠٠ من القوات التي دربتها إثيوبيا قد فروا أو تركوا الخدمة، مصطحبين معهم عادة أسلحتهم وأزياءهم الرسمية (للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر القسم الرابع - جيم أدناه). ولذلك، كانت قوات الدفاع الوطني الإثيوبية مترددة في نقل القوات الباقية إلى سيطرة الحكومة الاتحادية الانتقالية، ولكنها تعتقد أنه ليس لديها في نهاية المطاف خيار آخر سوى أن تفعل ذلك.

وكالة الأمن الوطني

٢٣ - فيما يلي تسلسل القيادة في وكالة الأمن الوطني: السلطة السياسية: رئاسة الحكومة الاتحادية الانتقالية؛ المدير العام: الجنرال محمد علي ورسامي "الدرأويش"؛ مكافحة الإرهاب: محمد عدن بيدار.

٢٤ - تضطلع وكالة الأمن الوطني الصومالية بالمسؤولية عن أنشطة الاستخبارات ومكافحة الإرهاب. وعلى خلاف غيرها من الأجهزة الأمنية التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية، فإن تكاليفها التشغيلية مؤمنة في معظمها من حكومات أجنبية. وأفيد بأن عدداً من الحكومات الأجنبية مشتركة في تدريب عناصر وكالة الأمن الوطني، ولكن حكومة الولايات المتحدة فقط هي التي أبلغت مجلس الأمن بأنها تفعل ذلك.

٢٥ - ومع أنه يبدو أن وكالة الأمن الوطني ليس لها دور عسكري علني، فإن المعلومات التي تجمعها الوكالة يُستفاد بها في العمليات القتالية التي تضطلع بها الحكومة الاتحادية الانتقالية، في ظل عدم وجود قدرة استخبارية عسكرية فعالة.

(٣) هذا الرقم وفقاً لرسالة موجهة إلى منسق الأمم المتحدة المقيم للشؤون الإنسانية من رئيس وزراء الحكومة الاتحادية الانتقالية، مؤرخة ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

قوة الشرطة الصومالية

٢٦ - فيما يلي تسلسل القيادة في قوة الشرطة الصومالية: وزير الأمن الداخلي: موسى نور أمين؛ مفوض الشرطة: عبدي حسن أولي "قبديد"؛ نائبا المفوض: عبدي محمد فيديو وبشير محمد جامع.

٢٧ - تتألف قوة الشرطة الصومالية، نظرياً، من ٦ ٨٦٢ ٠ من ضباط الشرطة، بخلاف قوات الشرطة في الأقاليم والمقاطعات والتي يؤلفها المسؤولون المحليون في أنحاء أواسط جنوب الصومال، والقوات الخاصة التي أنشأها العمدة السابق لمقديشيو، مفوض الشرطة. ووفقاً لرئيس وزراء الحكومة الاتحادية الانتقالية، كان تصنيف ملاك العاملين في قوة الشرطة الصومالية البالغ عددهم الإجمالي ٦ ٨٦٢ عنصراً، في أوائل عام ٢٠٠٨، كما يلي:

- ٢ ٧٧٧ من ضباط الشرطة الذين درهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويسدد أجورهم
- ٢ ٠٤٣ من ضباط الشرطة الذين تدفع أجورهم الحكومة الاتحادية الانتقالية
- ١ ٠٠٠ من المعينين الجدد في الشرطة الذين يجري تدريبهم في إثيوبيا
- ٨٦٧ من أفراد الحرس الرئاسي المنقولين إلى الشرطة
- ١٧٥ من ضباط الشرطة في بونتلاندا.

٢٨ - ومع أن قوة الشرطة الصومالية أنشئت كقوة شرطة مدنية، فقد انجذبت بصورة متزايدة إلى النزاع الأهلي في الصومال، وهي تعمل فعلياً كقوة شبه عسكرية تشترك في عمليات لمكافحة التمرد. وفي بعض المناطق لا يمكن فعلياً التمييز بينها وبين القوات العسكرية التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية.

٢٩ - ومثلما هو الحال في جيش الحكومة الاتحادية الانتقالية، يُعد التناقص مشكلة كبرى بالنسبة إلى قوة الشرطة الصومالية. وقدم البرنامج الإنمائي أيضاً إلى قوة الشرطة الصومالية ما مجموعه ٤٨ شاحنة من نوع تويوتا هايلوكس ذات قمرة مزدوجة في الفترة بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، وهي تصلح لكل من الاستخدام المدني والعسكري^(٤).

جيم - بونتلاندا

٣٠ - أنشئت "دولة بونتلاندا الصومالية" في عام ١٩٩٨، ولها قوات الأمن الداخلي الخاصة بها. وحجم تلك القوات غير واضح: فقد حددت عملية تسجيل قام بها البرنامج

(٤) لم يُبلغ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لجنة الجزاءات بذلك التسليم.

الإجمالي في عام ٢٠٠٤ ما مجموعه ٩٧٣ ٤ عنصرا في الخدمة في قوات ”الدرأويش“ والشرطة وحرس السجون. ولكن خطة التنمية الخمسية لبوتلاند (٢٠٠٧-٢٠١١) تزعم أن العدد الإجمالي هو ١٠ ٠٠٠ عنصر، وتتوخى وضع خطة لتخفيضه بنسبة ٦٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٢. وبالرغم من خطط التخفيض تلك، فإن ميزانية بوتلاند لعام ٢٠٠٧ استهدفت تدريب عدد من المتدربين الإضافيين يبلغ ٢ ٥٠٠ متدرب. وتبلغ التكلفة السنوية للإبقاء على تلك القوات حوالي ١٢,٦ مليون دولار، أو ٧٨ في المائة من مجموع ميزانية بوتلاند^(٥).

الدرأويش

٣١ - فيما يلي تسلسل القيادة في قوة الدرأويش: السلطة السياسية: رئاسة بوتلاند^(٥)؛ وزير الأمن: عبد الله سعيد سماتار؛ القائد: عبدالرزاق شيخ عثمان ”علي بادي“.

٣٢ - ”الدرأويش“ قوة شبه عسكرية يقدر قوامها بنحو ٥ ٠٠٠ فرد، ”تضطلع بصورة رئيسية بأمن الحدود، ولكن[ها] تساعد الشرطة على نحو منتظم في الأحداث التي تحتاج إلى مزيد من التعزيزات [...]، وتشارك في الأمن الداخلي حسب المقتضى، وتضطلع بأدوار أمنية متنوعة أخرى حينما تدعو الحاجة إلى ذلك“^(٦). ومنذ عام ٢٠٠٧، نُشر ما يقدر بنحو ١ ٥٠٠ من الدرأويش في جنوب الصومال في عمليات قتالية، مما يبرز الدور المزدوج لتلك القوة. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، اشتركت قوة الدرأويش أيضاً تحت قيادة عبد الصمد علي شيري في عمليات قتالية ضد وحدات صوماليلاند العسكرية بالقرب من لاس عانود في منطقة سول.

٣٣ - ويجري دفع أجور قوات بوتلاند وتجهيزها بالمعدات بصورة أساسية من إيرادات الضرائب التي تجمعها سلطات بوتلاند، مع أن مصادر أفادت فريق الرصد أيضا بأن بعض جهود جمع الأموال من العشائر قد جرت فيما بين جماعات الشتات، لدعم العمليات العسكرية في جنوب الصومال أساسا. وتُقدم مساعدة تكميلية من المفوضية الأوروبية، وبرنامج سيادة القانون التابع للبرنامج الإنمائي، والمنظمة الدولية للهجرة، وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية.

(٥) بناء على أرقام عام ٢٠٠٣ من خطة التنمية الخمسية لبوتلاند: (٢٠٠٧-٢٠١١) ص ٣٩. (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، دولة بوتلاند الصومالية، ٢٠٠٧).

(٦) المرجع نفسه، ص ٣٢.

٣٤ - وتتعاون سلطات بونتلاندا والحكومة الإثيوبية على نحو وثيق في المسائل الأمنية، ويشمل ذلك تبادل المعلومات الاستخبارية، كما تقدم إثيوبيا فرصا تدريبية لضباط الدراويش. وتلقى فريق الرصد أيضا معلومات موثوقة من مصادر متعددة تشير إلى أن إثيوبيا تقدم أسلحة إلى سلطات بونتلاندا، من بينها شحنة أسلحة صغيرة وذخائر في آب/أغسطس ٢٠٠٨ (انظر الفقرة (١٥٨)).

الشرطة

٣٥ - ما زال يوجد في قاعدة بيانات تسجيل بونتلاندا ١ ٥٠٠ من الدراويش ممن لحقوا بعبد الله يوسف إلى جوهر ومقديشيو. وقد سُجل عدد إضافي يبلغ ٥٤١ من الدراويش، و ٤٤٦ من الشرطة، و ٩١ من حرس السجون في سول وسناج في أواخر عام ٢٠٠٥ وأوائل عام ٢٠٠٦.

٣٦ - ويُعتقد أن قوة شرطة بونتلاندا تضم ١ ٥٠٠ فرد، وقد قام البرنامج الإنمائي بتدريب ٨٠٠ منهم، من بينهم ٢٧٠ من ضباط الشرطة الذين يعملون في وحدة الحماية الخاصة.

دائرة استخبارات بونتلاندا

٣٧ - فيما يلي تسلسل القيادة في دائرة استخبارات بونتلاندا: السلطة السياسية: رئاسة الحكومة الاتحادية الانتقالية؛ القائد: عثمان عبد الله محمود "ديانا".

٣٨ - أنشئت دائرة استخبارات بونتلاندا بدعم مقدم من حكومة الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٢، وهي تُعد الوكالة الرئيسية للاستخبارات ومكافحة الإرهاب في سلطنة بونتلاندا. ولها قوات مسلحة صغيرة خاصة بها، يمكن أن تعزز الحرس الرئاسي.

٣٩ - وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، تعرض مقر دائرة استخبارات بونتلاندا في بوساسو لهجومين انتحاريين متزامنين بالقنابل.

خفر سواحل بونتلاندا

٤٠ - أنشئ خفر سواحل بونتلاندا في عام ٢٠٠٠، بمساعدة من شركة بريطانية عسكرية خاصة هي شركة هارت المحدودة للخدمات الأمنية البحرية، وكان الغرض من ذلك من الناحية الرسمية منع صيد الأسماك غير المشروع وإلقاء النفايات السامة في المياه الإقليمية. ويقدر قوامها بنحو ٣٠٠ فرد. ويعمل خفر سواحل بونتلاندا من بوساسو، ويقدر فريق الرصد أن لديه ما يصل إلى ثمانية قوارب مسلحة يمكنها الإبحار في المحيطات.

٤١ - وكان خفر سواحل بونتلانديمؤل في البداية عن طريق إصدار تراخيص صيد الأسماك، والغرامات المفروضة على السفن التي تضبط وهي تصيد بدون تلك التراخيص. وفي عام ٢٠٠٣، لاحظ فريق الخبراء ما يلي:

”في حين أنه توجد حاجة ماسة إلى حماية موارد الصومال البحرية من أنشطة صيد الأسماك الأجنبية، فإن هناك أيضاً خطراً واضحاً من أن عمليات ”خفر السواحل“ من النوع الذي تنظمه سلطات بونتلاندي يمكن في الواقع أن توفر شرعية لقيام السلطات المحلية وقادة الفصائل بمخالفة الجزاءات. وفي ذات الوقت، فإن بيع التراخيص للسفن الأجنبية مقابل حقوق الصيد قد اكتسب ملامح عملية واسعة النطاق لا تتراز المال مقابل الحماية، لا تختلف في معظم جوانبها عن القرصنة العادية“. (انظر الفقرة ١٤٧ من الوثيقة S/2003/1035).

٤٢ - ومع أن فريق الرصد ما زال يساوره القلق بشأن حدوث انتهاكات محتملة، فإن خفر سواحل بونتلاندي بدأ منذ منتصف عام ٢٠٠٨ إثبات فعالية محدودة ولكنها متزايدة في عملياته ضد مجموعات القرصنة الذين يعملون في مياه سواحل بونتلاندي.

دال - صوماليلاند

٤٣ - تمتلك سلطات صوماليلاند قوة أمنية يقارب عددها الإجمالي ٢٢ ٠٠٠ عنصر، وتشمل العسكريين والشرطة وجهاز الاستخبارات. ولا توجد قوات جوية أو بحرية، بل هناك قوة مدنية صغيرة لخفر السواحل تعمل تحت رعاية وزارة الداخلية.

٤٤ - وتغطي تكاليف مرتبات وتجهيزات قوات الأمن في صوماليلاند في المقام الأول من إيرادات الضرائب التي تجبها الإدارة. وفي عام ٢٠٠٨، بلغ مجموع ميزانية الأمن ٧١٧ ٨٣٠ دولاراً، أي ما يعادل ٤٩ في المائة من إجمالي ميزانية صوماليلاند (٨٠٤ ١٤٠ ١٦ دولارات). ويتوزع البند الأمني من الميزانية على النحو التالي:

- العنصر العسكري ٣٤١ ٦٢٩ ٤ دولاراً

- حرس السجون: ٧٦٨ ٨٨١ دولاراً

- الشرطة: ٨٦٢ ٢٨٧ ٢ دولاراً

- وزارة الداخلية: ٧٤٦ ٣١ دولاراً.

٤٥ - وتتلقى الشرطة مساعدة تكميلية من الجماعة الأوروبية والحكومة البريطانية وبرنامج سيادة القانون لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمنظمة الدولية للهجرة. وتتعاون سلطات

صومالييلاند تعاوننا وثيقا مع الحكومة الإثيوبية أيضا في المسائل الأمنية، ويقال بأن إثيوبيا توفر التدريب للضباط العسكريين في صومالييلاند.

٤٦ - وصومالييلاند ليست طرفا مقاتلا فاعلا في النزاع الصومالي حاليا، لكن مسعاها إلى الاستقلال والخلاف الدائر بينها وبين إدارة بونتلاندا على منطقتي سول وشرقي سناج قد يؤدي مستقبلا إلى قيام نزاع مسلح بينهما. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، سيطرت قوات صومالييلاند والمليشيات المتحالفة معها على بلدة لاس عانود، عاصمة منطقة سول، التي تطالب بها بونتلاندا أيضا.

جيش صومالييلاند

٤٧ - فيما يلي تسلسل القيادة في جيش صومالييلاند: القائد العام: الرئيس ضاهر رايبالي كاهين؛ ووزير الدفاع: عبد الله علي إبراهيم؛ ورئيس الأركان: نوح إسماعيل تاني.

٤٨ - تحسب مخصصات الميزانية لجيش صومالييلاند على أساس قوة فعلية قوامها ١٦ ٠٠٠ عنصر، وتقديرات مفتوحة المدى والمصدر تتميز بارتفاعها وبعدم واقعيتها إذ تبلغ ٦٤ ٠٠٠ عنصر. وفي آذار/مارس ٢٠٠٤، قدرت حلقة عمل معنية بالقطاع الأمني القوام الإجمالي لجيش صومالييلاند بحوالي ١١ ٠٠٠ عنصر، من بينهم ٦ ٠٠٠ أرملة مات عنها زوجها نتيجة حرب ومعاق ورجال كبار السن، لكنهم ما زالوا مسجلين جميعا على كشف المرتبات.

قوة شرطة صومالييلاند

٤٩ - فيما يلي تسلسل القيادة في قوة شرطة صومالييلاند: وزير الداخلية: عبد الله إسماعيل علي "إرو"؛ ورئيس الأركان: محمد سنقادي دوباد.

٥٠ - يقدر قوام قوة الشرطة في صومالييلاند بحوالي ٣ ٠٠٠ عنصر. ويقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم لوحدة للحماية الخاصة قوامها ٤٠٠ عنصر، توفر حماية المواقع والمرافقة المسلحة للعمليات الإنسانية.

حرس السجون في صومالييلاند

٥١ - فيما يلي تسلسل القيادة في حرس السجون في صومالييلاند: وزير العدل: أحمد علي أسوي.

٥٢ - يتكون حرس السجون في صوماليلاند من ١٥٤٠ حارسا مسلحا، يعملون في سجون مختلفة تتوزع في جميع أنحاء صوماليلاند.

وكالة صوماليلاند الوطنية للاستخبارات

٥٣ - فيما يلي تسلسل القيادة في وكالة صوماليلاند الوطنية للاستخبارات: السلطة السياسية: الرئيس ضاهر راياي كاهين؛ والمدير العام: محمد نور عثمان.

٥٤ - تعمل الوكالة بوصفها الهيئة الرئيسية للاستخبارات ومكافحة الإرهاب لدى سلطات صوماليلاند، وتشمل إدارة المهجرة.

٥٥ - ويبدو أن الوكالة تتلقى تمويلها من ميزانية صوماليلاند عبر وزارة شؤون رئاسة الجمهورية. ويقال إنها تتلقى دعما إضافيا من جهات مانحة أجنبية، من بينها المنظمة الدولية للهجرة وحكومة المملكة المتحدة.

هاء - جماعات المعارضة المسلحة

٥٦ - تنتشر القوى المعارضة للحكومة الاتحادية الانتقالية وحلفائها الأجانب بين جماعات عديدة ومتنوعة، غالبا ما يطلق عليها العامة اسم "المقاومة Muqaawamada". ويجمع هذه الجماعات بعض الأهداف المشتركة، لكنها تفتقر إلى قيادة موحدة، وتختلف علانية بشأن عدد من المسائل.

٥٧ - والقوام الإجمالي لجماعات المعارضة غير معروف، لكن فريق الرصد يعتقد أنها تسيطر أو تبسط نفوذها مجتمعة على أكثر من ٩٠ في المائة من أرض الصومال الواقعة جنوب بلدة غالكايو.

التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال/اتحاد المحاكم الإسلامية

٥٨ - أنشئ التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ خلال مؤتمر عقد في أسمرا، عاصمة إريتريا. وجمعت المنظمة ممثلين عن أربع جماعات، من بينها اتحاد المحاكم الإسلامية، وأعضاء سابقون في البرلمان، وشخصيات سياسية بارزة، وأعضاء من جماعات الشتات الصومالية. واتحاد المحاكم الإسلامية هو الجماعة الوحيدة من بين الجماعات الأربع التي تمتلك قدرة عسكرية ذات شأن داخل الصومال.

٥٩ - فيما يلي تسلسل القيادة للتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال/جناح أسمرا: رئيس التحالف واللجنة التنفيذية: حسن ضاهر عويس؛ والنائب الأول للتحالف واللجنة التنفيذية:

جاما محمد قليب؛ والنائب الثاني للتحالف واللجنة التنفيذية: زكريا محمود حجي عبيدي؛ ورئيس اللجنة المركزية: شريف صلاح محمد علي؛ ورئيس مجلس المحاكم الإسلامية: عمر إيمان أبو بكر؛ ووزير الدفاع: يوسف محمد سيد "إنضاعدي"؛ والمتحدث الرسمي: محمد عدن "كوفي"، إسماعيل حجي أدو.

٦٠ - وفي أيار/مايو ٢٠٠٨، انقسم التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال إلى جناحين غربيين يتخذ أحدهما من أسمرا مقرا له ويقع مقر الثاني في جيبوتي. ويشغل يوسف محمد سيد إنضاعدي منصب رئيس الشؤون العسكرية واللوجستية لفصيل أسمرة. ويعمل أيضا، بحكم منصبه، كوسيط لتمرير الدعم المادي والمالي من أسمرا إلى التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال/قوات أسمرا داخل الصومال.

٦١ - فيما يلي تسلسل القيادة للتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال/جناح جيبوتي: الرئيس: الشيخ شريف شيخ أحمد؛ ونائب الرئيس: عبد القادر علي عمر.

٦٢ - لم يعلن التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال/جناح جيبوتي عن تعيين قائد عسكري له. ويقال إن عبد القادر علي عمر، نائب رئيس اللجنة التنفيذية للتحالف/جناح جيبوتي يشغل أيضا منصب كبير القادة العسكريين في الميدان من قاعدته في جوهر. ومن بين كبار الشخصيات الرئيسية يشار إلى المتحدث الرسمي محمود إبراهيم سولي وعبد الرحيم عيسى أدو.

٦٣ - ولا تزال العمليات العسكرية للتحالف داخل الصومال موحدة عموما على الرغم من الانقسامات بين زعمائه. وقد أكد القادة الميدانيون للتحالف مرارا على التزامهم بوحدة الصف. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، شارك ٨٧ قائدا ميدانيا من كلا جناحي التحالف في مؤتمر انعقد في جلالاقي الواقعة في منطقة شبيلي الوسطى، وكان من بينهم قائد التحالف/جناح أسمرا إنضاعدي ونائب رئيس التحالف/جناح جيبوتي عبد القادر علي عمر. وقرر المؤتمر أن وحدة اتحاد المحاكم الإسلامية ذات حرمة وأن الانقسامات في صفوف القيادة لن تؤثر سلبا على النضال المسلح، وناشد الشعب الصومالي أن يحافظ على وحدته لتحرير بلده.

٦٤ - ويتسم التنظيم العسكري للتحالف بقدر كبير من اللامركزية. وغالبا ما تكون القوات في الميدان من السكان المحليين ولها جذور راسخة في فروع القبائل. ويبدو أن القادة الميدانيين للتحالف يدينون بولائهم لمجتمعهم المحلية في المقام الأول لا لأي من جناحي التحالف المنقسم. كما أنهم يلتمسون الحصول على الجندين والموارد من مجتمعهم المحلية ومن مناصريهم من جماعات الشتات في الخارج.

٦٥ - ويمتلك التحالف أيضا عددا من الوحدات الخاصة كالقوة الضاربة (خوغتا كولوس)، وهي قوة مجهزة دون غيرها تقريبا بأسلحة ثقيلة، وتقوم بدور فاعل في مقديشو منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. وفي وقت لاحق من الشهر نفسه، قيل إن مقاتلي هذه القوة شاركوا في شن هجمات متعمدة على مواقع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال^(٧).

٦٦ - وتتلقي قوات التحالف دعما ماليا من مجموعة كبيرة من المصادر هي: مساهمات القبائل وأنشطة جمع الأموال من جماعات الشتات وقطاع الأعمال. ويتلقى جناح التحالف في أسمرال الدعم من الحكومة الإريترية. ووفقا لبنود اتفاق سلام تم توقيعه في تشرين الأول/أكتوبر تحت رعاية الأمم المتحدة في جيبوتي، يمكن لقوات جناح التحالف في جيبوتي أن تحصل على نصيب من المساهمات المقدمة من الجهات المانحة إلى برامج دعم القطاع الأمني، باعتبارها شريكا في الحكومة الاتحادية الانتقالية.

الجبهة الإسلامية الصومالية

٦٧ - فيما يلي تسلسل القيادة في الجبهة الإسلامية الصومالية: السلطة السياسية: حركة الاعتصام بالكتاب والسنة؛ والرئيس: أحمد عبد الله عمر؛ وكبير القادة العسكريين: عبد القادر "كوماندوز".

٦٨ - تأسست الجبهة الإسلامية الصومالية في عام ٢٠٠٧، كرد على التدخل الإثيوبي في الصومال، وظهرت على الساحة للمرة الأولى في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وتصفها وسائل إعلام المعارضة بأنها الجناح المسلح لحركة الاعتصام بالكتاب والسنة، وهي المنظمة التي خلفت الاتحاد الإسلامي والمشكلة في عام ٢٠٠٦. ورئيس الجبهة الإسلامية الصومالية هو أحمد عبد الله عمر، وكبير قادتها العسكريين هو عبد القادر "كوماندوز"، وهو ضابط عسكري سابق ورجل أعمال وناشط إسلامي. ويقال إنه أيضا عضو سابق في الاتحاد الإسلامي.

٦٩ - ولا يعرف القوام الإجمالي لقوات الجبهة الإسلامية الصومالية، لكنه يقدر بالآلاف. وفي أوائل عام ٢٠٠٨، بدأت الجبهة سلسلة من العمليات التي تركزت بصورة أساسية في المنطقة الواقعة بين ماركا، وبالي دوغلي، وبيليت وين. وقد أجري عدد من هذه العمليات بالاشتراك مع قوات التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال، ويدعي رئيس الجبهة أن حركته تتعاون مع جميع قوات المقاومة، بيد أنه يقال إن الفروق الأيديولوجية بين الجبهة وحركة "الشباب" حالت دون قيام تعاون هادف بين الجماعتين.

(٧) http://www.hiiraan.com/news/2008/Sept/wararka_maanta24-4652.htm، قرئت في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

٧٠ - ويبدو أيضا أن للجبهة صلات وثيقة بالجبهة المتحدة لتحرير غرب الصومال التي تنشط في شرق إثيوبيا وتعود أصولها أيضا إلى الاتحاد الإسلامي. ويزعم عُمر، رئيس الجبهة، أن ليس لحركته أي صلات بأي حكومة، لكن الصلات التي تربط المنظمة بكل من الجبهة المتحدة لتحرير غرب الصومال وحركة "الاعتصام" اللتين تربطهما باستمرار علاقة وثيقة قد تكون مؤشرا على وجود علاقة بين الجبهة والحكومة الإريترية.

حركة الشباب المجاهدين

٧١ - فيما يلي تسلسل القيادة في حركة الشباب: الأمير: الشيخ محمد مختار عبد الرحمن "أبو الزبير"^(٨)؛ والمتحدث الرسمي: مختار ربه "أبو منصور"؛ وأهم الشخصيات: إبراهيم حجي جمعة ميعاد "الأفغاني"؛ أحمد عبدي أو محمود "غوداني"؛ فؤاد محمد خلف "شانغولي"؛ حسن تركي^(٩).

٧٢ - وقد تطورت حركة الشباب تطورا سريعا من جماعة مليشيا مغمورة في بداية عام ٢٠٠٥ لتصبح الجناح العسكري لاتحاد المحاكم الإسلامية في عام ٢٠٠٦، ولتتحول في عام ٢٠٠٧ إلى قوة مستقلة تمارس حرب العصابات في أجزاء في جنوب وسط الصومال. ونظرا للطبيعة السرية التي تتسم بها الحركة فإن هيكلها التنظيمي وتنظيمها القتالي غير معروفين. ويقدر فريق الرصد مجموع قوامها الفعلي حاليا بعدة آلاف من المقاتلين.

٧٣ - وفي ٣ أيلول/سبتمبر الموافق لبداية شهر رمضان، صدر عن حركة الشباب بيان أعلنت فيه عن بدء حملة تحت شعار "لا سلام دون إسلام". وتواصل حركة الشباب تبنّيها لعمليات عسكرية تجري في إطار هذه الحملة.

٧٤ - وكانت حركة الشباب في السابق جماعة فرعية ناشطة من اتحاد المحاكم الإسلامية، لكنها سعت بجد لفرض نفسها كقوة مستقلة، وأعلنت "الحرب" على جماعات المعارضة المسلحة الأخرى. وقد أعلن المتحدث الرسمي باسم الحركة مختار ربه "أبو منصور" (الذي يشغل أيضا منصب قائد منطقتي باي وباكول) أن الجماعة مرتبطة بتنظيم القاعدة وظهر في أفلام الفيديو التي يستخدمها تنظيم القاعدة للتجنيد برفقة صالح علي صالح نبهان المشتبه في انتمائه إلى تنظيم القاعدة. وتزامن إطلاق حركة الشباب لحملة "لا سلام من دون إسلام" مع رسالة فيديو صدرت في ٢٢ حزيران/يونيه، تحت نفس العنوان، عن أبو يحيى الليبي، وهو شخصية بارزة في تنظيم القاعدة.

(٨) يعتقد فريق الرصد أن هذا الاسم هو اسم مستعار أحمد عبدي أو محمود "غوداني".

(٩) حسن تركي ليس عضوا في حركة الشباب بالمعنى الحرفي لكنه يرتبط بها ارتباطا وثيقا.

٧٥ - ويقوم مناصرون نشطون لحركة "الشباب" بجمع الأموال لصالحها من جماعات الشتات الصومالية، وبأنشطة دعائية لصالحها. كما يديرون عددا من المواقع الشبكية، من بينها الموقع الرئيسي للحركة (kataaib.net)، إضافة إلى قنوات الفيديو التي تبث على الإنترنت والمنتديات والتي تخضع لمراقبة فريق الرصد.

٧٦ - ويوصف "الأمير" الحالي لحركة "الشباب" بأنه شخص يدعى الشيخ محمد مختار عبد الرحمن "أبو الزبير". ويعتقد فريق الرصد أن هذا الاسم هو في الواقع اسم مستعار لشخص يدعى أحمد عبدي أو محمود "غوداني"، وهو قائد معروف من قادة حركة الشباب. وعلى نفس المنوال، من غير الواضح ما إذا كان لقب "الأمير" يترافق بأي سلطة، وربما كان الغرض منه في الواقع صرف الأنظار عن شخصيات أخرى أكثر أهمية في حركة الشباب. ومن الناحية العملية، يبدو أن القيادة تمارس بصورة جماعية من خلال لجنة أو مجلس للشورى يضم كبار شخصيات الحركة.

٧٧ - وتزعم حركة "الشباب" في بيانها العامة أن لديها عددا من الوحدات الفرعية من بينها:

(أ) جيش العسرة: تشير البيانات الصادرة عن وسائل إعلام حركة الشباب إلى الجناح العسكري للمنظمة باسم "جيش العسرة". وبحسب البيانات الصادرة عن قادة حركة الشباب التي يراقبها فريق الرصد فإن قوات الجماعة تتضمن الوحدات الفرعية الأساسية التالية:

- كتيبة سعد ابن أبي وقاص؛
- كتيبة مصعب ابن عمير؛
- كتيبة أبو محسن (عدن أير)؛
- كتيبة الإمام أحمد غوري.

(ب) قوات الحسبة: أعلنت حركة الشباب عن تكوين قوات "الحسبة" في آب/أغسطس ٢٠٠٨، باعتبارها "شرطة للشريعة" توكل بمهمة "إشاعة الفضيلة ومنع الرذيلة". ووفقا لما هو منشور على المواقع الشبكية لحركة الشباب، فإن قوات "الحسبة" قامت بعمليات في جميع أنحاء جنوب الصومال للقضاء على اللصوصية ورفع الحواجز على الطرق وإغلاق نوادي الفيديو. ولم يتم التعرف بعد على ترتيبات قيادة هذه القوات،

(ج) وعلى الرغم من أن الظاهر يدل على وجود جهاز مركزي لحركة الشباب فإن تنظيمها العسكري هو تنظيم جماعي ولا مركزي ومرن يمنح قدرا كبيرا من الاستقلال

للقيادة المحليين. ونتيجة لذلك، تبدو القيادات الإقليمية وكأنها تعمل بمعزل عن بعضها البعض، وغالبا ما تظهر مؤشرات على وجود حزازات فيما بينها. ويمكن وصف القيادات الرئيسية على النحو التالي:

منطقتا باي وباكول

٧٨ - يرأس فصيل حركة الشباب في منطقتي باي وباكول مختار ربّه "أبو منصور". ويعمل أبو منصور أيضا كمتحدث رئيسي باسم حركة الشباب وهو نشط في جهود جمع التبرعات. ومن بين كبار القادة الذين يعملون تحت قيادة أبو منصور هناك معالين محمد جيناوي وحسن معالين تاكو.

٧٩ - وينحاز مختار ربّه بصفة واضحة إلى أعضاء شبكة القاعدة في شرق أفريقيا، وعلى وجه الخصوص إلى صالح علي صالح نبهان الذي ظهر معه في شريط فيديو تم بثه في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. وتُبين أشرطة الفيديو الأخرى الخاصة بحركة الشباب مقاتلين ومدربين أجنبان في معسكرات من الظاهر أنها تخضع لإدارة مختار ربّه.

٨٠ - وتتعاون قوات مختار ربّه مع الوحدات الفرعية الأخرى لحركة الشباب، وعلى وجه الخصوص مع جماعة مسلحة يقودها مختار تيموجيلي. ورغم أن المقر المعتاد لمقاتلي تيموجيلي هو مقديشو، إلا أنهم في آب/أغسطس ٢٠٠٨ كانوا يعملون بنشاط في منطقة دينسور، حيث أفادت التقارير أنهم قاموا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ بقتل وقطع رأس سائق صومالي يعمل مع برنامج الأغذية العالمي، اسمه محمد منصور. ويعتقد فريق الرصد أن تيموجيلي، مثل مختار ربّه، يستفيد من دعم المدربين الأجنبان الذين ربما يكون أحدهم قد قام بالإشراف على قطع رأس منصور وعلى تصوير تلك العملية بالفيديو.

المنطقة الجنوبية الوسطى من الصومال ومقديشو

٨١ - تشكل المناطق الجنوبية من وسط الصومال، بما فيها العاصمة، المسرح الأكثر عنفا للصراع الصومالي. وحركة الشباب أكثر نشاطا في تلك المناطق، ولها وحدات عديدة منتشرة فيها. وقد كان آدن هاشي آيرو هو القائد الأبرز في تلك المناطق حتى وفاته نتيجة لهجمة جوية أمريكية في أيار/مايو ٢٠٠٨. ومنذ وفاته، لم يظهر قائد مفرد لحركة الشباب يتمتع بمكانة مماثلة، ويبدو أن القيادة أصبحت تنتقل بين عدد من القادة الأقل مكانة. ومن بين هؤلاء، مختار تيموجيلي، وحسن أفرح، وماهاد غارادي و "أبو قتادة".

٨٢ - وقد ساهمت عمليات حركة الشباب في مقديشو، بما في ذلك عمليات القتل المدبرة واستخدام أجهزة التفجير المرتجلة والإغلاق المؤقت لمطار مقديشو، في خلق جو من الرعب،

كما أنها تكلف الجماعة خسارة قدر كبير من دعمها الجماهيري. وأبلغت مصادر المعارضة فريق الرصد بأن حركة الشباب تعتمد بدرجة كبيرة على الأسلحة التي يتم الاستيلاء عليها في أثناء القتال وتلك التي يتم شراؤها من قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية ومن القوات الإثيوبية. ويتم الحصول على تمويل تلك المشتريات من جهود جمع التبرعات بالخارج.

بونتلاندا و صوماليلاند

٨٣ - تقوم حركة الشباب بعملياتها في بونتلاندا و صوماليلاند في شكل شبكات سرية، بدلا من القيام بذلك في شكل قوات معاوية، ولكن تلك الشبكات السرية مدججة بالأسلحة ويتم تنسيق عملياتها مركزيا. ويعتقد فريق الرصد بأن قائد شبكة بونتلاندا هو فؤاد محمد خلف 'شغوليه' وهو مواطن سويدي، يتحرك بحرية نسبية بين مقديشو وغاروي. وهناك عدد من الشخصيات المحلية المرتبطة بعمليات حركة الشباب في بونتلاندا، وعلى وجه الخصوص محمد إسماعيل كينكين ومحمد سعيد 'أتوم' (انظر الفرع دال أدناه). ويعتقد فريق الرصد بأن أتوم هو أحد الموردين الرئيسيين للأسلحة والذخائر لعمليات حركة الشباب في بونتلاندا.

٨٤ - وقد شملت العمليات الرئيسية لحركة الشباب في بونتلاندا تيسير إجلاء مقاتلي الحركة والمقاتلين الأجانب من جنوب الصومال في أوائل عام ٢٠٠٧، والقيام بتاريخ ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٨ بتفجير أحد الأسواق المزدهمة التي يؤمها المهاجرون الاقتصاديون الإثيوبيون بصفة متكررة مما أدى إلى مقتل ٢٠ شخصا على الأقل وجرح أكثر من مئة آخرين. وتعتقد السلطات في بونتلاندا أيضا بأن حركة الشباب قد تورطت في العديد من الحوادث العنيفة الأخرى، بما في ذلك عمليات القتل المدبرة، لا سيما في بوساسو وغالكايو.

٨٥ - ويجري توجيه عمليات حركة الشباب في صوماليلاند من جنوب الصومال عن طريق الأفغاني وغوداني، اللذين صدر بحقهما حكم غيابي بالإعدام من قبل محكمة في صوماليلاند لدور كل منهما في اغتيال العديد من عمال المعونة الأجانب خلال العامين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤. ويقضي عدد من ناشطي حركة الشباب الآخرين في الوقت الحالي أحكاما بالسجن في سجون صوماليلاند.

٨٦ - وتشمل أحدث العمليات التي قامت بها حركة الشباب في صوماليلاند محاولة لعرقلة الانتخابات البرلمانية في عام ٢٠٠٦ عن طريق حملة من التفجيرات بالقنابل وعمليات القتل المدبرة. ويجري تنسيق تلك العمليات من مقديشو، ويتم تمويلها جزئيا عن طريق أنشطة إجرامية. ويبدو أيضا أن التفجيرات الانتحارية المتعددة التي وقعت في تشرين الأول/أكتوبر

٢٠٠٨ ربما تكون من عمل حركة الشباب، ما لم تكن قد ظهرت جماعة جديدة ذات قدرات مماثلة لحركة الشباب في صوماليلاند.

حسن تركي

٨٧ - يتأس قيادة وادي جوبا حسن عبد الله هيرسي 'تركي'، وهو ضابط عسكري سابق. وبدقيق العبارة، فإن تركي ليس عضواً في حركة الشباب على الرغم من أنه ينحاز إليها بدرجة وثيقة: فهو يسمح بتدريب قوات حركة الشباب على أراض تقع تحت سيطرته، كما أن قواته أجرت عمليات مشتركة مع حركة الشباب، بما في ذلك الاستيلاء على كيسمايو في آب/أغسطس ٢٠٠٨. كما يقيم تركي صلات مع أعضاء شبكة القاعدة في شرق أفريقيا، وعلى وجه الخصوص مع عيسي عثمان عيسي، كما أن لجنة الجزاءات التابعة للأمم المتحدة والمنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ أدرجت اسمه هو نفسه في عداد الإرهابيين.

٨٨ - وتمارس قوات تركي سيطرة أو نفوذاً على معظم وادي جوبا بين كيسمايو وبولي. ومن بين القادة الرئيسيين المتحالفين مع تركي هناك محمد "غا أكمودهييري"، ومحمد محمود علي "دولايدين" (انظر الفقرة ٩٢ (أ) أدناه). ومن المعتقد أن عيسي "كمبوني" يعمل لدى تركي كرئيس للاستخبارات والاستخبارات المضادة. كما أن محمد بيشار وإبراهيم شكري "أبو زينب" وعبد الناصر سيرار عملوا جميعهم تحت قيادة تركي حتى وقت قريب، ولكن التقارير أفادت بأنهم ارتبطوا مع التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال/اتحاد المحاكم الإسلامية عقب شقاق حدث مع تركي في آب/أغسطس ٢٠٠٨ بشأن إدارة كيسمايو.

٨٩ - لقد لعبت قوات تركي دوراً رئيسياً في الاستيلاء على كيسمايو في آب/أغسطس ٢٠٠٨، حيث دعمت حركة الشباب بعد أن عانت من انتكاسات في البداية. وقد أعطى ذلك لتركي دوراً في تعيين مسؤولي البلديات، بما في ذلك محافظ بلدية كيسمايو، أبو بكر هيرسي "سيؤولي". ويعتقد فريق الرصد بأن سيؤولي هو اسم مستعار لأحد كبار الشخصيات في حركة الشباب وهو إبراهيم حاجي جمعة ميعاد "الأفغاني". ولكن التحديات المتمثلة في تشكيل إدارة جديدة في كيسمايو خلقت احتكاكات داخل منظمة تركي مما أدى إلى رحيل بعض القادة وظهور بعض القادة الجدد.

٩٠ - وبرغم مؤهلات تركي بوصفه قائداً إسلامياً وإيديولوجياً، إلا أن قواته تتشكل في معظمها من عشيرته رير أبديلي التابعة لقبيلة الدارود بمنطقة الأوغادان. لذا، فإن عليه أن يتنافس، فيما يتعلق بولاء هذه العشيرة، مع الجماعات المسلحة الأخرى، وعلى رأسها التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال وجبهة أوغادان للتحرير الوطني والجبهة المتحدة لتحرير غرب الصومال.

٩١ - ويأتي أكثر مصادر الدخل استدامة بالنسبة لقوات تركي من الضرائب ومن الابتزاز عند منافذ الدخول إلى الأراضي التابعة له. ويشمل ذلك موانئ الشواطئ الطبيعية في باداماداو ورأس كمبوني والقوضه. ويمثل الاستيلاء على كيسمايو مكسبا ماليا محتملا لتركي وحلفائه عن طريق السيطرة على ميناء البلدة، ومطارها، وما يرتبط بهما من إيرادات.

٩٢ - وهناك عدد من الجماعات المسلحة التي تعمل أيضا داخل منطقة نفوذ تركي ويبدو أنها تنتسب إليه بدرجات متفاوتة، وهي:

(أ) ”مجاهدي رأس كمبوني“: مجاهدو رأس كمبوني هم ميليشيا تتكون بصفة رئيسية من إحدى عشائر الأوغادن ويقودها محمد محمود علي ”دولادين“. وقد برزت هذه الجماعة لأول مرة في آب/أغسطس ٢٠٠٨ أثناء المعركة من أجل كيسمايو. وفي الأسبوع الأخير من شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، هاجم مقاتلو رأس كمبوني الجمع الرئاسي للحكومة الاتحادية الانتقالية في مقديشو وشاركوا في الاشتباكات التي وقعت مع قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال؛

(ب) ”قوات خالد بن الوليد“: قوات خالد بن الوليد هي ميليشيا تتكون بصفة رئيسية من إحدى عشائر ماريهان ومقرها في كيسمايو. وعلى الرغم من أنها تنسق مع قوات تركي وتحمل نصيبها من المسؤولية عن السيطرة على كيسمايو، إلا أن أنها تمتلك ترتيبات قيادة مستقلة. وتفضل قوات خالد بن الوليد وصف نفسها بأنها متحالفة مع اتحاد المحاكم الإسلامية بدلا من وصف نفسها بأنها متحالفة مع حركة الشباب. وتفيد التقارير بأن قوات خالد بن الوليد تخضع لقيادة (مجلس) الشورى يرأسه الشيخ علي إسماعيل عبدلي. وقد قام مجلس الشورى بفصل القائد السابق للقوات، مصطفى علي عنود عندما هدد بالقيام بهجمات على كينيا. إلا أن تقريرا صحفيا غير موثوق يحدد بأن القائد الجديد لقوات خالد بن الوليد هو حسن مهدي؛

(ج) ظهرت القوة لأول مرة في آب/أغسطس ٢٠٠٨ وشاركت في الاستيلاء على كيسمايو. وبتاريخ ٦ تشرين الأول/أكتوبر أعلن رئيس مجلس الشورى أن الجماعة ستبدأ عملياتها في مقديشو، وعقب ذلك شاركت الجماعة في القتال الدائر في العاصمة.

واو - القوات غير المنتسبة وغير النظامية

قوات إدارة شيبلي السفلى

٩٣ - قوات إدارة شيبلي السفلى هي ميليشيا ذات تمركز محلي، ومتحالفة مع الحكومة الاتحادية الانتقالية، وتقوم بمهام الشرطة وبالمهام العسكرية على حد سواء. وعلى الرغم من

هيمنة عشيرة آير من قبيلة حبر جدير عليها إلا أن التقارير تفيد بأنها تضم أيضا ميليشيا من بطون عشائر أخرى، مما يساهم في شهرة قوات إدارة شيبلي السفلى بأنها إحدى أكثر قوات الأمن فعالية بجنوب الصومال. ويقود قوات إدارة شيبلي السفلى علي آدن 'غاني'. وقد قُتل نائب القائد، نوري علي فرح، بلغم أرضي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

٩٤ - ويأتي جزء كبير من التمويل لقوات إدارة شيبلي السفلى عن طريق المدفوعات التي يتم جمعها في نقاط التفتيش على طول طريق مقديشو - ماركا الرئيسي.

جيش التحرير لديغل وميريفلي

٩٥ - جيش التحرير لديغل وميريفلي هو ميليشيا قائمة على العشيرة، وهو متحالف مع الحكومة الاتحادية الانتقالية، ويقوم بمهام الشرطة والمهام العسكرية على السواء. وهو يضم ٨٠٠ - ١٠٠٠ من عناصر قوات الأمن، ويقوده عبدي فتاح محمد إبراهيم، حاكم منطقة باي.

٩٦ - وبحسب حاكم منطقة باي فإن جيش التحرير لديغل وميريفلي يقع تحت إشراف وزارة الداخلية والأمن الوطني بالحكومة الاتحادية الانتقالية. لذا فمن المفترض أن يتم تمويله من الحكومة المركزية، إلا أنه في الواقع لا يتلقى مثل هذا الدعم. وبحسب مصادر أجري معها فريق الرصد مقابلة في بايدوا، فإن عدم الدفع بطريقة منتظمة لهذه الميليشيا يعني أن العديد من أفرادها قد تحول إلى الإجرام وأهم أصبحوا مصدرًا رئيسيًا لانعدام الأمن في المنطقة. وأصبح ترك الخدمة والفرار منها شيئين مألوفين بينهم.

الميليشيا التجارية: سيكوبيكس وشركة النفط الأفريقية

٩٧ - أعلنت شركة عسكرية خاصة اسمها سيكوبيكس ومقرها في فرنسا، بتاريخ ٦ أيار/مايو، أنها وقَّعت "اتفاق شراكة" مع الحكومة الاتحادية الانتقالية، تقوم شركة سيكوبيكس، بمقتضى أحكامه، "بالمساهمة في رفع حالة الأمن بمياه البحر الصومالية، سواء في مياهها الإقليمية أو ضمن حدود منطقتها الاقتصادية الخالصة (٢٠٠ ميل)"^(١٠). وأكدت تقارير وسائط الإعلام بأن الاتفاق يشمل أيضا إنشاء قدرات استخبارات ساحلية وتدريب وحدة الحرس الرئاسي. وقد وقَّع الاتفاق من جانب الحكومة الاتحادية الانتقالية عبدالرازق آدام حسن، كبير مستشاري الرئيس.

(١٠) رسالة مؤرخة ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨ من بيير مارزيالي، كبير الموظفين التنفيذيين بـسيكوبيكس، إلى فريق الرصد.

٩٨ - وفي مقابلة لاحقة مع وسائل الإعلام، أفاد حسن بأن سيكوبيكس أعطيت الموافقة فقط على العمل من أجل هذا العقد والسعي للحصول على التمويل المطلوب له، والمقدر بين ٧٥ مليون دولار و ١٥٠ مليون دولار خلال ثلاث سنوات^(١١).

٩٩ - وبتاريخ ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٨، كتب فريق الرصد إلى كبير الموظفين التنفيذيين في شركة سيكوبيكس ببيير مارزيالي للحصول على توضيح منه. وأبلغ السيد مارزيالي فريق الرصد بأنه ليس لشركته أنشطة "حالية" في الصومال، وأنه سيبلغ فريق الرصد بأي تطورات مستقبلية.

١٠٠ - وفي آب/أغسطس ٢٠٠٨ تلقى فريق الرصد معلومات تفيد بأن شركة النفط الأفريقية، وهي شركة مقرها في فانكوفر بكندا، بدأت في تعيين حراس مسلحين محليين لحماية مرافقها في بوساسو بيوتلاندا.

١٠١ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، تم اختطاف مواطن بريطاني يعمل بشركة النفط الأفريقية لفترة وجيزة عندما كان مسافرا خارج بوساسو^(١٢). وبحسب التقارير الصحفية فإن هذه الحادثة هي التي دفعت شركة النفط الأفريقية لتعيين حراس أمن مسلحين أجنب. وبتاريخ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، كتب فريق الرصد إلى شركة النفط الأفريقية سعياً للتحقق من صحة هذه المعلومات.

أفراد الأمن التابعون للأمم المتحدة

١٠٢ - أنشئت قوة حراس الأمن الصومالي المسلحين التابعين للأمم المتحدة والمعروفين عموماً باسم "القمصان الزرق" في سنة ١٩٩١ من ضباط تابعين لمكتب منسق الأمم المتحدة لشؤون الأمن وأضيفت عليهم منذ ذلك الحين الصفة المؤسسية، حيث يعمل هؤلاء بموجب عقود خدمة مع الأمم المتحدة لتقديم خدمات أمن خاصة بالمواقع وخدمات المرافقة المسلحة فيما يتعلق بعمليات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإدارة عقود ٣٥ شخصاً من ذوي "القمصان الزرق" في مقديشيو و ٩ أشخاص في بايدوا. وقد جرى تزويد أصحاب "القمصان الزرق" ببنادق نصف آلية

(١١) أليشا رويو "نشوء تقارير متضاربة عن دور شركة أمن فرنسية في الصومال" ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، <http://www.voanews.com/english/archive/2008-06/2008-06-20-voa64.cfm?CFID=63097984>، &CFTOKEN=86707889، تم الاطلاع عليه بتاريخ ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

(١٢) <http://www.somalinet.com/news/world/Somalia/1707>.

من طراز AK-47، التي يمتلكها ويصونها فرادى الحراس^(١٣). وتوظف وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة حراسا مسلحين محليين بصفة مخصصة الغرض في جوهر وواحد.

١٠٣ - وفي منتصف سنة ٢٠٠٧، نفذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقييما لأداء أصحاب القمصان الزرق (وكذلك ل وحدات الشرطة التابعة لوحدة الحماية الخاصة، وألقى بظلال الشك حول وضعهم القانوني، حيث جاء فيه أن "أصحاب القمصان الزرق ليست لهم ولاية واضحة لتقدم خدمة أمن مسلح، ولا قواعد خاصة بالاشتباك ولا يوجد أي اتفاق رسمي بينهم وبين الحكومة الاتحادية الانتقالية"^(١٤). ونظرا لأن أصحاب القمصان الزرق لا يشكلون جزءا من مؤسسات قطاع الأمن الصومالي، يرى فريق الرصد أنهم لا يستوفون شروط الأهلية فيما يتعلق بالإعفاءات. بموجب قرار مجلس الأمن ١٧٤٤ (٢٠٠٧).

ثالثا - انتهاكات حظر توريد الأسلحة

ألف - نظرة عامة

١٠٤ - ظلت أنماط انتهاكات حظر توريد الأسلحة ثابتة نوعا ما طوال فترة ولاية فريق الرصد، وتبدو متفقة بشكل عام مع النتائج التي توصل إليها التقرير السابق. ويعكس الحجم القليل نسبيا من توريد الأسلحة إلى الصومال عدة عوامل: إن النزاع منخفض الحدة نسبيا؛ ويتميز بأعمال قتالية منتظمة تشنها مع بعض الاستثناءات تشكيلات عسكرية صغيرة. وبارتفاع كثافة الأسلحة المتداولة فعلا في الصومال.

١٠٥ - وقد وجد فريق الرصد بضعة مؤشرات على تفاقم انتهاكات حظر توريد الأسلحة، من ناحيتي طبيعتها ونطاقها، على مدى الشهور الستة الماضية. ولا تزال القوات المسلحة الصومالية والجماعات المسلحة الصومالية تحوز ترسانات محدودة نوعا من الأسلحة، وهي تتألف أساسا من أسلحة صغيرة ومن أسلحة مشاة جماعية^(١٥). وفي الطرف الأدنى من هذه الطائفة توجد بنادق من طراز AK-47 ومسدسات، وقنابل يدوية؛ وفي الطرف الأعلى منها توجد مدافع مضادة للطائرات، وأسلحة مضادة للدبابات ومدافع هاون متوسطة المدى.

(١٣) رسالة موجهة إلى لجنة الجزاءات من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الصومال بتاريخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

(١٤) تقييم لأداء أصحاب القمصان الزرق في جنوب ووسط الصومال فيما يتعلق. بما وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الصومال بشأن سيادة القانون وبرنامج الأمن، Salama Fikira Strategic Risk Management، ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

(١٥) أسلحة يتطلب حملها وتشغيلها شخصين أو ثلاثة أشخاص.

ويوجد عدد صغير من المركبات المدرعة العاملة، وقطع من المدفعية ومدفعية صاروخية، نادرا ما تستخدم في القتال.

١٠٦ - وما زال وجود القوات الإثيوبية على أرض الصومال، ودعمها للجماعات الصومالية المتحالفة يعتبران بنظر فريق الرصد بمثابة انتهاكات لحظر توريد الأسلحة. وتواصل إريتريا تقديم الدعم السياسي والمالي والعسكري للجماعات المعارضة المسلحة. ولا يزال اليمن يمثل أهم مصدر لتوريد الأسلحة تجاريا إلى الصومال. وقد أتاحت المساعدات الخارجية المقدمة لبناء قدرات قوات الأمن التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية ثغرة هامة تحول منها الأسلحة والمعدات والمهارات العسكرية إلى السوق المفتوح أو إلى جماعات المعارضة المسلحة.

١٠٧ - وثمة معلّم جديد هام في بيئة الأمن في الصومال وهو زيادة عدد الجماعات الإجرامية المسلحة بشكل ملحوظ، بما في ذلك الميليشيات البحرية الضالعة بأعمال القرصنة والسطو المسلح في البحار. وقد ساعد على زيادة عدد هذه الجماعات ارتفاع المبالغ المطلوب دفعها كفدية، مما في ذلك زيادة قدرتها على شراء الأسلحة والمعدات والإنفاق على مؤسسات الميليشيات انتهاكا للحظر على توريد الأسلحة. ورغم توفر بعض الأدلة على وجود صلات بين القرصنة والاتجار بالأسلحة وأنشطة بعض جماعات المعارضة المسلحة، يشعر فريق الرصد حاليا بمزيد من القلق إزاء تواطؤ مسؤولين في إدارة بونتلاند على جميع المستويات، فيما يبدو، مع شبكات القرصنة.

١٠٨ - وقد ظهر معلّم جديد هام آخر للبيئة الأمنية وهو التطور السريع لأجهزة التفجير المرتجلة، مما يشير إلى استيراد خبرة فنية وانتقال مهارات من خلال التدريب. وشكل شن خمس هجمات تفجيرية انتحارية متناسقة ومتزامنة في هرجيسة وبوساسو في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ نقلة نوعية تفوق العمليات السابقة باستخدام هذه الأجهزة.

١٠٩ - ومن بين التطورات الأخرى في أثناء فترة الولاية ورود تقارير عن وجود عدد صغير من الأسلحة الأكثر تطورا المضادة للدبابات (وعلى عكس ما ورد في تقارير سابقة، لم يجد فريق الرصد المعني بالصومال أي دليل يشير إلى وجود أسلحة صالحة للاستعمال مضادة للدبابات وموجهة لاسلكيا)، وأعداد صغيرة من القذائف المحمولة الموجهة من السطح إلى الجو، والاستخدام المتزايد لمعدات الرؤية الليلية.

باء - تقديم الدعم إلى جماعات المعارضة المسلحة

إريتريا

١١٠ - موضوع الدعم المقدم من إريتريا إلى جماعات المعارضة المسلحة جرى تناوله باستفاضة في تقارير سابقة (S/2005/625، الفقرات ٣٦-٤٢؛ و S/2006/229، الفقرات ١٥-٢١)؛ و S/2006/913، الفقرات ١٥-٥٥؛ و S/2007/436، الفقرات ١١-٢٢؛ و S/2008/274، الفقرات ٧٧-٨٤. وتلقى فريق الرصد أثناء فترة الولاية الحالية، معلومات من مجموعة واسعة من مصادر موثوقة تفيد بأن إريتريا تواصل تقديم الدعم إلى التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال/فصيل أسمرة، وكذلك إلى عدد متزايد من جماعات المعارضة المسلحة الأخرى والجماعات الفرعية.

١١١ - وكانت إريتريا أداة فعالة في تشكيل التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال في مؤتمر عقد في أسمرة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، ومارست الضغط لضمان احتفاظ يوسف إنضاعدي بمنصبه كرئيس للأركان لاتحاد المحاكم الإسلامية. وقدمت أسمرة بعد ذلك مجموعة من الدعم السياسي والدبلوماسي والمالي والعسكري لضمان تفعيل التحالف من أجل تحرير الصومال. وبعد انقسام هذا التحالف في أيار/مايو ٢٠٠٨، واصلت إريتريا استضافة جناح واحد يرأسه الشيخ حسن ضاهر عويس، في حين استضافت جيبوتي الجناح الآخر، برئاسة الشيخ شريف أحمد وشريف حسن. وتواصل حكومة إريتريا تقديم الدعم المالي إلى التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال/جناح أسمرة، وتسليم شحنات أسلحة من حين إلى آخر إلى قوات التحالف وحلفائه داخل الصومال (انظر الفرع دال، على سبيل المثال: دراسة حالة إفرادية: محمد سعيد أتوم وميلشيا جلجلة، وتقديم وثائق سفر إريتري لبعض كبار قادته. وفي الوقت نفسه، بدأت الحكومة الإريتريّة تطوير صلات مع مجموعات مسلحة أكثر تنوعاً داخل الصومال.

١١٢ - وقد تلقى فريق الرصد تقارير موثوقة عديدة من مصادر حكومية ومن شهود عيان صوماليين تفيد أن إريتريا تقدم تدريباً عسكرياً لجماعات المعارضة الصومالية المسلحة. ويتم التدريب في ثلاثة أو أربعة مواقع أساسية، ويشترك فيه عدة مئات من المتدربين أثناء سنة ٢٠٠٨.

١١٣ - وظل فريق الرصد يتلقى معلومات تفيد أن شحنات من الأسلحة والذخيرة تنقل على متن قوارب صغيرة، تبحر من إريتريا، لا تزال تسلم بصفة منتظمة نوعاً ما. بيد أن نسبة أكبر بكثير من المساعدات الإريتريّة، تتخذ الآن شكل تبرعات نقدية أو عينية. والغرض من التأكيد الجديد على التبرعات النقدية ليس بقصد تسليح المعارضة فحسب، بل أيضاً بقصد

نزع سلاح الحكومة الاتحادية الانتقالية والقوات الإثيوبية بإغرائها ببيع أسلحتها وذخائرها وملابسها الرسمية، أو بإغرائها بترك الخدمة كلية.

١١٤ - وقال مصدر سري من التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال يدعى أنه هو نفسه تلقى أموالا نقدية من الحكومة الإريترية في عدة مناسبات، لفريق الرصد أن أسمره تساهم بمبالغ تتراوح بين ٢٠٠.٠٠٠ دولار و ٥٠٠.٠٠٠ دولار شهريا للعمليات العسكرية التي يقوم بها التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال ويتوقف ذلك على الحالة على أرض الواقع (حدث في معاملة مالية واحدة معينة في مطلع سنة ٢٠٠٧، أثناء ذروة عمليات القتال، كما تفيد التقارير أن إنضاعدي تلقى مليون دولار في معاملة مالية واحدة). وهذا الرقم يتفق بشكل عام مع تقدير وضعه مصدر استخبارات مقره في نيروبي، ومفاده أن أسمره أرسلت مبلغا يقدر بحوالي ١,٦ مليون دولار إلى جماعات المعارضة المسلحة في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ عن طريق كينيا وحدها. أما القنوات المالية الأساسية الأخرى فهي عن طريق دبي وجيبوتي وربما السودان. ومن حين لآخر يحمل المبالغ النقدية حامل حقيبة واحد أو أكثر مباشرة إلى الصومال.

١١٥ - ووفقا لمصادر متعددة، بعضها ممن لديهم معرفة مباشرة بهذا الإجراء، يتم توفير الأموال النقدية إما من حساب مصرفي لسفارة إريترية في موقع من تلك المواقع، وأما يحمل المبالغ باليد حامل حقيبة من أسمره إلى الجهة المقصودة. وعندئذ يمكن إرسال الأموال النقدية إلى الصومال بمبالغ صغيرة عن طريق 'وسترن يونيون' أو عن طريق الوكالات الصومالية الخاصة بالحوالات المالية. ويتم بشكل متزايد تسليم الأموال النقدية إلى رجال الأعمال المتعاطفين الذين يستخدمونها لشراء المواد الغذائية، والملابس المستعملة أو السلع الإلكترونية للتصدير إلى الصومال. وبمجرد دخول هذه البضائع إلى الصومال، يعاد بيعها عندئذ لتمويل الكفاح المسلح.

١١٦ - ويعتقد فريق الرصد أن الانتهاكات الإريترية لحظر توريد الأسلحة تتم بمعرفة وبإذن كبار المسؤولين في الحكومة الإريترية والجهة الحاكمة وهي الجهة الشعبية من أجل الديمقراطية والعدالة. ومع ذلك، تتولى المسؤولية عن العمليات دوائر الاستخبارات الإريترية. ووفقا لمصادر متعددة من المعارضة ومن الحكومة، يعتبر العقيد طعمة غويتوم من كبار الشخصيات فيها. ويواصل فريق الرصد التحقيق في التقارير التي تفيد بصلوع خمسة مسؤولين آخرين على الأقل من الحكومة الإريترية في تلك العمليات.

١١٧ - ويدعى أن إريتريا ليست وحدها الضالعة في عملية تمويل جماعات المعارضة المسلحة، وإنما تعمل أيضا كقناة لدول أخرى ترغب في تمرير أموال لهذا الغرض. وقد تلقى

فريق الرصد مزاعم غير مؤكدة حتى الآن بخصوص عدة دول تندرج في هذه الفئة، وتجري حالياً تحقيقات في هذا الشأن.

اليمن

١١٨ - أثبتت عدة تقارير سابقة موثقة بمستندات عديدة دور اليمن باعتباره السوق الرئيسية لواردات الصومال التجارية من الأسلحة. ورغم أن القيود اليمنية المفروضة على مبيعات الأسلحة المحلية منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ قللت نوعاً ما من حجم الصادرات إلى الصومال وآلت إلى رفع أسعار الأسلحة في الأسواق الصومالية، فما زال اليمن يعتبر المصدر التجاري الرئيسي للأسلحة والذخائر الواردة إلى الصومال. ولا تزال الأسلحة الواردة من اليمن تغذي مبيعات الأسلحة بالمفرق في الصومال، كما تغذي احتياجات المعارضة المسلحة والجماعات الإجرامية. وتشتري الجماعات المتمردة في إثيوبيا أيضاً أسلحة وذخائر من اليمن، التي تمر إليها بعدئذ عبر الصومال، انتهاكاً لحظر توريد الأسلحة. ويحدث اتجار على نطاق أصغر في تدفقات الأسلحة والذخيرة من الصومال إلى اليمن، لدعم المتمردین اليمنيين على حد ما قيل.

١١٩ - وفي السنوات الأخيرة، أصبح خفر السواحل اليمني أكثر نشاطاً في مناطق المياه الساحلية بين عدن والمكلا. وقد ترك هذا بعض الأثر فيما يبدو، على الاتجار بالأسلحة من الموانئ الواقعة على طول هذه المنطقة التي تراقبها دوريات حراسة. بيد أن عدم تسيير دوريات حراسة منتظمة من خفر السواحل اليمني إلى المنطقة الواقعة شرق المكلا يعني أن الاتجار بالأسلحة يتواصل دون انقطاع من هذه المناطق، ويتم أساساً مع الساحل الشمالي لبونتلاندا. وقد أكدت السلطات في بونتلاندا وفي صوماليلاند، وكذلك مصادر أخرى متعددة أجرى فريق الرصد، مقابلات معها، أن التهريب البحري من اليمن، عبر خليج عدن، لا يزال يحد ذاته أكبر مصدر للأسلحة.

١٢٠ - وتنكر الحكومة اليمنية حدوث اتجار بالأسلحة على نطاق واسع لتوريدها إلى الصوماليين، وأبلغت فريق الرصد أنه حدثت فقط حالتا اعتراض لشحنات أسلحة منذ سنة ٢٠٠٤، بما في ذلك ضبط شحنة أسلحة في ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٨^(١٦). ومع ذلك، استطاع فريق الرصد تأكيد ما ورد في التقارير عن الاتجار بالأسلحة من خلال إجراء عدة مقابلات مع مصادر موثوقة وعمليات تفتيش لعدة شحنات من الأسلحة.

(١٦) إحاطة إعلامية قدمها مسؤولون في الحكومة اليمنية، صنعاء، ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٨.

١٢١ - وفي ١٧ آب/أغسطس، قام فريق الرصد في هرجيسة بتفتيش شحنة من الذخائر ضبطتها سلطات صوماليلاند في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ في بوراو. وكانت الذخائر واردة من اليمن، وكانت متجهة إلى جبهة أوغادان للتحرير الوطني في إثيوبيا. وكانت تتألف من ١٠١ لغم مضاد للدبابات، و ١٠٠ قنبلة يدوية، و ١٧٠ قنبلة صاروخية من طراز (RGP 7) و ١٧٠ صندوقاً يضم كل منها ٤٤٠ طلقة ذخيرة من عيار ٧,٦٢ مم. وقد عبئت الألغام المضادة للدبابات في أكياس مخصصة أصلاً لتعبئة الأرز من شركة مقرها في صنعاء، وتؤكد نتيجة التحقيق الذي أجرته السلطات من صوماليلاند أن الأسلحة شحنت من اليمن.

جيم - الجماعات الإجرامية المسلحة

القرصنة

١٢٢ - تطورت القرصنة بسرعة في المياه الصومالية على مدى الإثني عشر شهراً الماضية من مصدر محلي للإزعاج، يستهدف أساساً سفن الصيد غير المشروع، إلى صناعة متطورة وجيدة التنظيم يشكل توسعها المثير خطراً يهدد النقل البحري الدولي. وعملت طبيعة القرصنة المربحة بشكل غير عادي على تحويل الميليشيات الرعاع التي تبخر في المحيطات إلى منظمات مقتدرة مدججة بالسلاح ذات موارد جيدة وتستخدم مئات الأشخاص في المناطق الشمالية الشرقية والوسطى من الصومال. وبعض هذه الجماعات ينافس أو يتفوق مالاّن على السلطات الصومالية القائمة من حيث قدراتها العسكرية وقواعد الموارد. وينطوي اقتناء الأسلحة والذخائر والمعدات لمواصلة نمو هذه الميليشيات البحرية بكل تأكيد تقريباً على انتهاكات لحظر توريد الأسلحة.

١٢٣ - وتشمل عملية التصدي على المستوى الدولي لظاهرة القرصنة الصومالية قرارين صادرين عن مجلس الأمن للأمم المتحدة هما القرار ١٨١٦ (٢٠٠٨) والقرار ١٨٣٨ (٢٠٠٨) اللذين يسمحان للدول المهتمة بأمن الأنشطة البحرية باستخدام جميع الوسائل الضرورية في مكافحة القرصنة في المياه الصومالية، وإنشاء منطقة دوريات أمنية بحرية تضطلع بها فرقة العمل المشتركة البحرية المتعددة الجنسيات (CTF-150) في خليج عدن، ومبادرة الاتحاد الأوروبي الخاصة بالتنسيق العسكري لمكافحة القرصنة في الصومال. ويعتقد فريق الرصد أن بعض الشخصيات القيادية في جماعات القرصنة مسؤولون عن انتهاكات حظر توريد الأسلحة، وأنه ينبغي النظر في تطبيق الجزاءات المستهدفة المفروضة بموجب قرار مجلس الأمن ١٨٤٤ المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

العوامل المؤدية إلى تزايد أعمال القرصنة في المياه الصومالية

١٢٤ - ليست أعمال القرصنة والسطو التي ترتكب في البحر بالأمر الجديد على المياه الصومالية، غير أنها اتخذت أبعادا غير مسبوقه في عام ٢٠٠٨. فقد ارتفع عدد القراصنة من بضع عشرات فقط في عام ٢٠٠٦، إلى أعداد يقدر مجموعها الآن ما بين ١٠٠٠ و ١٥٠٠ قرصان، يستخدمون نحو ٦٠ قاربا صغيرا^(١٧). وتستحق الزيادة الاستثنائية في عدد هذه الأنشطة الإجرامية أن تُدرس عن كثب.

١٢٥ - وتضرب أبرز ميليشيات القراصنة بجذورها اليوم في المجتمعات المحلية لصيد الأسماك على الساحل الصومالي، لا سيما في شمال شرق ووسط الصومال. وخلال الـ ١٨ عاما من الصراع وعدم وجود حكومة مركزية فعالة، أصاب الضرر الإيكولوجيا والاقتصاد في هذه المناطق بسبب إفراط السفن الأجنبية على مدى سنوات في صيد الأسماك بشكل غير مشروع وإلقاء النفايات السمية في المياه الإقليمية الصومالية. ولا تشكل المصاعب الاقتصادية الحقيقية، سواء أكانت على صلة مباشرة بهذه العوامل أم لا، إضافة إلى الشعور بالضميم من استغلال القوى الأجنبية لموارد الصومال البحرية، مصدر إلهام للكثير من القراصنة فحسب، بل أنها تفيد أيضا في شرعنة أنشطتهم في عيون مجتمعاتهم المحلية.

١٢٦ - وهناك كثير من الأهداف المعرضة لأعمال القرصنة. فبمحاذاة القرن الأفريقي يمتد طريق بحري هام تسلكه السفن من جميع الأنواع، يبدأ من البحر المتوسط، ويسير عبر قناة السويس والبحر الأحمر، وعبر خليج عدن لينتهي في المحيط الهندي. ونظرا لضيق خليج عدن الذي يفصل الصومال عن اليمن في أعرض نقطة منه بمسافة ١٧٠ ميلا بحريا وفي أضيق نقاطه بمسافة ١٠٠ ميل بحري، تضطر جميع السفن للمرور على مقربة من الساحل الصومالي، وفي الواقع يشن القراصنة الصوماليون الكثير من الهجمات في المياه اليمنية. ويقدر عدد السفن التي تستخدم هذه الخطوط البحرية بـ ٣٠.٠٠٠ سفينة في كل سنة.

١٢٧ - ومما ساهم أيضا في الزيادة السريعة لأعمال القرصنة ضخامة المكاسب التي يحصل عليها القراصنة؛ إذ عادة ما تُدفع مبالغ الفدية التي يطلبونها بملايين الدولارات، وعدم وجود مساءلة. والقطاع الأمني ضعيف في بونتلاندا، ولا يملك وسط الصومال أية قدرة على الإطلاق على إنفاذ القانون. وبلغت الميزانية الكلية لبونتلاندا لعام ٢٠٠٨ حوالي ٢٠ في المائة فقط من الإيرادات المتوقعة من أعمال القرصنة لنفس الفترة، وهذا ما يشير إلى سجل غير متكافئ بصورة خطيرة. ومعظم الحكومات الأجنبية غير قادر على اعتقال القراصنة

(١٧) يجري التحول في صفوف القراصنة بشكل سريع للغاية، إذ يتقاعد الكثير ممن شاركوا في عملية واحدة فقط كتب لها النجاح، ليستمتعوا بالأرباح التي جنوها.

ومحاكمتهم بسبب العوائق المتعلقة بالولاية القضائية. وخلاصة القول هي أن القرصنة أصبحت نشاطا قليل المخاطر كثير العوائد.

١٢٨ - ويتكبد الصومال والمجتمع الدولي خسائر كبيرة بسبب أعمال القرصنة. وتنبأ صحيفة "لويدز ليست" Lloyd's List، المتخصصة بالصناعة البحرية، بأن تتجاوز مبالغ الفدية لهذه السنة ٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، كما زادت قيمة أقساط التأمين على الشحن التجاري في خليج عدن بمقدار عشرة أمثال خلال العام الماضي.

١٢٩ - ونتيجة لذلك، تشكل الأنشطة التي تقوم بها الميليشيات البحرية الصومالية تهديدا لعملية إيصال المساعدة الإنسانية في وقت يحتاج فيه ما يقدر بـ ٢,٥ مليون صومالي إلى المعونة الغذائية، كما أنها ترفع تكاليف الواردات التجارية من المواد الغذائية وغيرها من السلع الضرورية.

١٣٠ - وبلغت هذه الحالة مرحلة من الخطورة بحيث تتفاوض حاليا كبريات شركات الشحن مع مستأجري السفن لكي يتجنبوا كليا المرور في خليج عدن والبحر الأحمر/قناة السويس وإعادة توجيه سفنهم بدلا منها للمرور عبر رأس الرجاء الصالح. وقد لا تشكل هذه التدابير سوى إمهالا مؤقتا: فوفقا لما يقوله روبيرت ديفيس، وهو وكيل شركة "هيسكوكس" المحدودة للتأمين البحري (أحد فروع شركة لويدز للتأمين) متخصص بالتأمين ضد الاختطاف والفدية فإن "نجاح القرصنة على شواطئ الصومال عامل رئيسي أيضا وراء تزايد الهجمات في أماكن أخرى، في مناطق مثل نيجيريا وأمريكا الجنوبية"^(١٨).

تنظيم القرصنة وعملياتهم: الميليشيات البحرية

١٣١ - تضرب الميليشيات البحرية الصومالية بجذورها عميقا في المجتمعات المحلية الساحلية في شمال شرق ووسط الصومال، ويعكس تنظيمها الهيكل الاجتماعي الصومالي القائم على أساس العشائر. وخلافا لتقارير وسائط الإعلام التي تصور منظمات القرصنة على أنهم منظمات محترفة، ومُحَكِّمة التنظيم وجيدة التدريب، فهي غير منظمة في معظمها، وضعيفة التدريب والعضوية فيها سريعة التقلب. وتكمن مواطن قوتها في عمق دوافعها، وتمسكها بمدونة مشتركة لقواعد السلوك، أو بالقانون العرفي (خير *xeer*).

١٣٢ - وبشكل عام، توجد حاليا شبكتان رئيسيتان: الشبكة الأولى تتخذ من بونتلاندا (شمال شرق الصومال) مقرا لها وتتألف أساسا من أفراد من عشيرة ماجيرتين، بينما تتخذ

(١٨) مقالة جيرري فرانك المنشورة في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، بعنوان "فدية البحارة قد ترتفع إلى ٥٠ مليون دولار" متاحة على الموقع الشبكي: www.lloydslist.com/ll/news.

الشبكة الأخرى من وسط الصومال مقرا لها، وتضم في المقام الأول أفرادا من عشيرة حبر جدير. وأشد جماعات القرصنة أهمية في بونتلاندي تقيم في مقاطعة إيل التي يقطنها بشكل رئيسي أحد بطون عشيرة عيسي محمود، إلا أن هناك جماعات أخرى تعمل انطلاقا من بوساسو، وألولا، وحافون، وبايلا، وقندلة، وبرغال، وغرعاد^(١٩). وتعمل شبكة القرصنة الموجودة في وسط الصومال انطلاقا من مقاطعة هراردهيري، نظرا لأنها تقع تحت سيطرة بطن ساليان من عشيرة حبر جدير. إلا أن المشاركة في أنشطة القرصنة، تمتد لتتجاوز حدود بطون هاتين العشيرتين. وتتداخل هاتان الشبكتان وتتعاونان إلى حد ما.

١٣٣ - ويصف مركز الشحن التابع لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) عمليات القرصنة بالعبارات التالية:

(أ) منطقة خليج عدن والمنطقة المعرضة لهجمات القرصنة في مقديشو. تعرّضت أكثر من ٦٠ سفينة للهجوم في هاتين المنطقتين في عام ٢٠٠٨. ويخدم هاتين المنطقتين "سفن أم" تتخذ من بوساسو ومقديشو في الصومال، ومن المكلا والشحر في اليمن قواعد لها؛

(ب) المنطقة الخاضعة لدفع الفدية في إيل وهوبيو: ترسو السفن التي يتم الاستيلاء عليها في خليج عدن والمحيط الهندي بالقرب من إيل وهوبيو. وتقوم شبكات دعم ساحلية بتوفير الأغذية والمياه والقات للقرصنة والرهائن، في انتظار دفع الفدية ومن ثم إطلاق سراح الرهائن؛

(ج) قاعدة القرصنة في هراردهيري: تقع هذه القاعدة إلى حد كبير تحت سيطرة عشيرة سليمان/حبر التي يرتبط اسمها بأعمال القرصنة وتشمل أيضا نقاط رسو سيئة الصيت باعتبارها تستخدم في أنشطة تهريب الأسلحة؛

(د) ملاذ القرصنة الآمن في ميناء ألولا: يستخدم ميناء ألولا أحيانا بوصفه أول ملاذ آمن للقرصنة الذين يأتون بسفن استولوا عليها من خليج عدن. ويُستخدم هذا الميناء للتزود بالمواد والوقود من جانب القرصنة المتوجهين إلى قواعد القرصنة الرئيسية في موانئ إيل، وهوبيو، وهراردهيري. وتُجلب اليخوت الصغيرة إلى هذا المكان وتؤخذ طواقمها إلى

(١٩) يُتوقع أن تكسب جماعة إيل نحو ٣٠ مليون دولار من مبالغ الفدية هذه السنة. ولدى كتابة هذا التقرير، كانت الجماعة تحتجز ست سفن مع طواقمها هي: MV GREAT OCEAN, MV AFRICAN, SANDERLING, MV STOLT VALOR, MV GENIUS, MV ACTION, MT YENEGOA OCEAN. وكانت جماعة هراردهيري تحتجز السفن التالية مع طواقمها: MV FAINA, MV CENTAURI, MV CAPTAIN, STEFANOS.

الشاطئ لتحتجز رهائن طلباً للفدية. وألوا هي إحدى القرى الساحلية القليلة التي يوجد فيه مهبط ترابي ممدد للطائرات في حالة جيدة نسبياً.

القيادة وطريقة العمل

١٣٤ - يعزى نمو شبكات القرصنة في بونتلانند ووسط الصومال، في جزء كبير منه إلى العلاقات التي تجمع بين عدد قليل من الشخصيات الرئيسية. وقد سبق لفريق الرصد أن قدم وصفاً لمشاركة غاراد محمود محمد، ومحمد عبدي حسن أفوين، وكلاهما قائد لشبكة الصومال المركزية الموجودة في هراردهيري^(٢٠)، في أعمال القرصنة. وتشير المعلومات التي تلقاها فريق الرصد إلى أن فرح هريسي كولان "بوياه" وهو أحد معارفهما القدامى، قد انضم إليهما في عام ٢٠٠٥، وارتكبوا مع العديد من أعمال القرصنة.

١٣٥ - وتوقفت أنشطتهم في عام ٢٠٠٧ بسبب اشتباك وقع بين ميليشياهم، أسفر عن سقوط عدد من القتلى، وعادت جماعة بوياه إلى بونتلانند حيث أقامت شبكة مستقلة. وفي مطلع عام ٢٠٠٨ جرت مصالحة بين الجماعتين واستأنفتا شراكتهما، واتخذتا من إيل قاعدة رئيسية للعمليات. وتحدد مصادر فريق الرصد، فضلاً عن تقارير المنظمات غير الحكومية، بوياه بوصفه منظماً وممولاً رئيسياً لأنشطة القرصنة.

١٣٦ - وفي العديد من النواحي، تسترشد عمليات القرصنة في تنظيمها بمبادئ المشاريع التجارية الخاصة أكثر مما تسترشد بالاستراتيجية والتخطيط العسكريين. ويقوم الممولون، بمن فيهم بوياه وعدد آخر من أبرز الشخصيات السياسية والتجارية الذين يمتلكون أصولاً في مصائد الأسماك، بتقديم الأموال المبدئية للميليشيات البحرية لكي تؤدي عملها. وعادة ما يقومون بتزويد القراصنة بالقوارب، والوقود، والأسلحة والذخائر، ومعدات الاتصالات ومنحهم مرتبات، مقابل بحثهم عن السفن والاستيلاء عليها. ويبدو أن هذه الأفرقة المتقدمة تستفيد، أكثر فأكثر، من المعلومات الاستخباراتية المقدمة من مخبرين يقومون برصد الموانئ الرئيسية في البلدان المجاورة.

١٣٧ - ويتزايد لجوء القراصنة أيضاً إلى استخدام "السفن الأم" بغية توسيع نطاق عملياتهم ودرجة طاقتها. وتعرض بعض السفن (لا سيما سفن صيد الأسماك) للاختطاف لغاية وحيدة وهي استخدامها كسفن أم. فعلى سبيل المثال، سبق الهجوم على اليخت الفرنسي الفاخر Le Ponant في ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، اختطاف سفينة الصيد الروسية الصنع FV Burum Ocean، على بعد حوالي ٥٧ ميلاً بحرياً من جنوب الساحل اليمني.

(٢٠) انظر الفقرات من ٦٤ إلى ٦٦ من الوثيقة S/2008/274.

وأفادت التقارير أن السفينة أُخذت إلى ألولا في بونتلاندا، حيث أعيد تزويدها بالوقود واستخدمت كسفينة أم للهجوم على اليخت، وجرى التخلي عنها في وقت لاحق. وفي حالات أخرى، مثل حالة السفينة MT Yenegro Ocean، التي احتطفت في ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٨، تُستخدم السفن التي لا يتمكن أصحابها من دفع الفدية، كسفن أم حتى يتم دفع الفدية. ووفقا لما قدمه مركز الشحن التابع لحلف الناتو من وصف لعمليات القرصنة في خليج عدن، فإن موانئ تموين السفن الأم توجد في المكلا، والشحر، وسيحوت، ونشطون، والغيضة على الساحل اليمني، وفي بوساسو، وألولا، ومقديشو على الساحل الصومالي.

١٣٨ - وتُشنّ الهجمات عادة، سواء انطلقت من السفن الأم أو من الشاطئ، باستخدام ثلاثة أو أربعة قوارب سريعة مصنوعة من الألياف الزجاجية، مزودة بمحركات قوية ملحقة، يحمل كل منها من أربعة إلى ثمانية قراصنة. وتقدم الأسلحة التي استولت عليها السفينة Absalom التابعة للبحرية الدانمركية في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، عينة نموذجية للأسلحة التي تستخدمها فرق القراصنة: بندق هجومية من طراز كلاشنيكوف، وقاذفات قنابل صاروخية RPG-7V وقنابل إضافية، ومسدسات عيار ٧,٦٢ مم من طراز توكاريف TT-33، وقاذفات صواريخ فرنسية مضادة للدبابات عيار ٨٩ مم من طراز LRAC FI، وبندق من طراز M76، ومخازن طلقات إضافية. وكان بحوزة القراصنة أيضا أجهزة هاتف خلوية، وجهاز لتحديد المواقع بالساتل، وصهاريج وقود إضافية. وتتضمن المعدات الأخرى التي عادة ما يحملها القراصنة رادارات صغيرة للقوارب تساعد في الكشف عن الأهداف ولا سيما في الليل، وتتبع حركة مرور السفن من حولهم، ومناظير ذات استطاعة عالية، وكلاّبات، وسلالم متراكبة من الألمنيوم.

١٣٩ - ويمثّل النجاح في الاستيلاء على سفينة ما مرحلة جديدة في أية عملية من عمليات القرصنة. ويجوز لأول من يسطأ متن السفينة من القراصنة أن "يطالب" بها باسم جماعة الميليشيا التي ينتمي إليها (وهي عادة ما تكون ميليشيا عشائرية)، ويكافأ لقاء ذلك بحصة خاصة من الفدية أو - في بعض الحالات - بسيارة لاند كروزر. ويجب على الممول، إن لم يكن قد فعل ذلك مسبقا، أن يحدد كفيلا واحدا (أو فريقا من الكفلاء) يضمون تكاليف العملية مقابل الحصول على حصة من الفدية. وبمجرد الانتهاء من هذا الأمر، يوجّه الممول السفينة المستولى عليها إلى ميناء يشكل "ملاذا آمنا"، حيث يمكن لفريقه العامل على الأرض ضمان تزويدها بالمؤن والوقود وتوفير الحماية المحلية لها في انتظار دفع الفدية. وقد يضم الفريق أيضا مفاوضين ذوي مهارات باللغات الأجنبية، ومسؤولين محليين وأعيان. وفي نهاية العملية، يكون قد شارك فيها أيضا عدد كبير من الأطراف الفاعلة الأخرى: مسؤولون

حكوميون كبار يوفرون التغطية والحماية السياسية، وغاسلو الأموال الذين يساعدون في نقل مبالغ الفدية أو صرف الأوراق النقدية غير المرغوب فيها (أي دولارات الولايات المتحدة الأمريكية الورقية المطبوعة قبل عام ٢٠٠٠)، ومتعهدون آخرون يسعون إلى الكسب السريع^(٢١).

١٤٠ - ويشيع الآن دفع مبالغ الفدية مباشرةً إلى القراصنة على متن السفينة المستولى عليها. وتختلف الروايات عن طريقة توزيع الفدية، إلا أن مصدرا مقربا من شبكة إيل أبلغ فريق الرصد أن القسمة عادة ما تكون على النحو التالي:

التوزيع النموذجي لمبالغ الفدية

توزع بالتساوي بين الأعضاء، مع أن أول من تطأ قدماه متن السفينة من القراصنة يحصل على حصة مضاعفة أو على سيارة. وتفرض غرامة على القراصنة الذين يجارون قراصنة آخرين. ويُدفع تعويض إلى عائلة أي قرصان يقتل خلال العملية.	٣٠ في المائة	الميليشيا البحرية
للأعيان، والمسؤولين المحليين، والزوار، ونفقات الضيافة للضيوف ولأعوان القراصنة.	١٠ في المائة	الميليشيا الأرضية
عادة ما يتقاسم الممول أجوره مع غيره من الممولين والحلفاء السياسيين.	١٠ في المائة	المجتمع المحلي
	٢٠ في المائة	الموّل
	٣٠ في المائة	الكفيل

القرصنة وإدارة بونتالاند

١٤١ - إن الادعاءات بتواطؤ أعضاء إدارة بونتالاند في أنشطة القرصنة متواترة ومدعومة بالأدلة. وأخطر رئيس إدارة بونتالاند، آدي موسى، فريق الرصد بأنه طرد عدة مسؤولين، بمن فيهم محمد حاجي آدن، وهو نائب لرئيس الشرطة، لضلوعهم في أعمال القرصنة. وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، في مقابلة مع محطة الإذاعة المحلية، قال عمدة أيل، عبد الله سعيد أو - يوسف (وهو مسؤول تتوفر لديه معلومات مستفيضة ومباشرة عن عمليات القرصنة)، إن وزراء وضباط شرطة كبار في إدارة بونتالاند متواطون في الزيادة التي شهدتها أنشطة القرصنة. ونقلت إلى فريق الرصد بشكل مستقل ادعاءات لها مصداقيتها بشأن تورط

(٢١) تنهى إلى علم فريق الرصد عدة حالات تعرض فيها نساء من الشتات الزواج على القراصنة أو تقدم لهم وثائق مزورة، مقابل النقود، بحيث يمكن لهم الحصول على تأشيرة دخول لأوروبا أو أمريكا الشمالية.

عدد من الشخصيات الرئيسية في إدارة بونتلاندا، بمن فيهم عدة وزراء، ويواصل الفريق تحقيقه في ذلك.

١٤٢ - وفي أواخر عام ٢٠٠٨، شرعت سلطات بونتلاندا فيما يبدو في اتخاذ خطوات أكثر صرامة لمعالجة مسألة القرصنة. وأخبر الرئيس آدي موسى فريق الرصد بأنه يسعى حثيثاً للحصول على المساعدة في بناء قدرات خفر السواحل التابعين لبونتلاندا. وقامت قوات الأمن التابعة لإدارة بونتلاندا بعمليات على الأقل في الأشهر القليلة الماضية لإحلاء سبيل السفن المختطفة. وفي ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، اعتُقل قرصانان على متن يخت محتطف قبالة ميناء قواري، كان على متنه أسلحة ومعدات استخدمت في اختطاف السفن، وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، نجحت قوات بونتلاندا مرة أخرى في إحلاء سبيل السفينة MV AWAIL. ولكن العزيمة التي تبديها إدارة بونتلاندا في مواجهة القرصنة تبدو انتقائية في طبيعتها، ولا يزال فريق الرصد مقتنعاً بأن عدداً من كبار المسؤولين، بمن فيهم وزراء بارزون، قد أفسدت ذمهم.

علاقات أنشطة القرصنة بالجماعات المسلحة والإجرامية

١٤٣ - ليس مدعاة للاستغراب ما يبدو وجوده من علاقات متداخلة بين القرصنة وغيرها من الأنشطة الإجرامية، مثل الاتجار بالأسلحة والبشر، وهما نشاطان ينطوي كلاهما على حركة السفن الصغيرة عبر خليج عدن. ويدعى أن جماعة فرعية من شبكة بونتلاندا، مقرها في إقليم باري، تستخدم نفس القوارب التي تستعمل لأعمال القرصنة لأجل نقل اللاجئين والمهاجرين لأسباب اقتصادية من الصومال إلى اليمن، وإحضار الأسلحة والذخائر في رحلة العودة.

١٤٤ - وبالمثل، يُربط بين أعضاء جماعة هرارد هيري والاتجار بالأسلحة من اليمن إلى هرارد هيري وهوييو، وهما مرفآن يستخدمان منذ أمد طويل كنقطتي دخول رئيسيتين لشحنات الأسلحة المنقولة لاستخدام جماعات المعارضة المسلحة في الصومال وإثيوبيا على حد سواء. وتفيد تقارير عديدة استلمها فريق الرصد بوجود علاقة بين يوسف محمد سيد انضاعدي، الرئيس العسكري للتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال/جناح أسمره، وبين أنشطة شبكة القرصنة لوسط الصومال، وكذلك بتوريد الأسلحة من خلال مرفأي هوييو وهرارد هيري، وباختطاف الأجانب للحصول على فدية (انظر الفقرات ١٤٥-١٤٧ أدناه).

الاختطاف

١٤٥ - في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، استولى قراصنة صوماليون على السفينة الأوكرانية MV Faina التي ترفع علم بليز والتي تحمل على متنها شحنة من الأسلحة والذخائر لتفريغها في ميناء مومباسا الكيني. وتتألف الشحنة من:

- ٣٣ دبابة قتالية رئيسية من طراز T-72M1 مع قطع غيار
- ٦ مدافع للدفاع الجوي من عيار ١٤,٥ مم، ومن طراز ZPU-4، مع قطع غيار
- ٦ أنظمة لإطلاق صواريخ متعددة الرؤوس من عيار ١٢٢ مم، ومن طراز BM-21، محمولة على قواعد للدواليب من طراز "أورال"، مع قطع غيار
- ٣٦ قاذفة قنابل صاروخية من طراز RPG-7V، مع قطع غيار.

١٤٦ - يعتقد فريق الرصد أن شحنة السفينة المذكورة، لغاية وقت كتابة هذا التقرير، لم يُنقل أي شيء منها إلى خارج السفينة. ولكن باعتبار أن السفينة قد اختطفت من قبل شبكة القرصنة التي تعمل من وسط الصومال، يساور فريق الرصد قلق من احتمال تقاسم مبلغ الفدية مع جماعات مسلحة محلية، بما فيها قوات قد تكون لها ارتباطات مع يوسف "انضاعدي".

١٤٧ - وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، اختطف، من إثيوبيا، عاملان من عمال المساعدة الإنسانية كانا يعملان مع "منظمة أطباء العالم"، حيث كانا يزوران قرى واقعة على امتداد الحدود مع الصومال. وعلى الرغم من أن قطاع طرق مسلحين يعملون بمفردهم من أفراد عشيرة ماريهان هم الذين قبضوا في البداية على العاملين المذكورين، فإن فريق الرصد يعتقد بأن الرهينتين نُقلتا على الفور تقريبا - ويرجح أن ذلك كان لقاء مبلغ مالي - إلى عهدة ميليشيا حبر جدير آير، المرتبطة بانضاعدي، قرب بلدة غوريل، في منطقة جليجادود. وطالب المختطفون علنا بمبلغ ٢ مليون دولار تدفع فدية. وأنكر انضاعدي ضلوعه في ذلك.

دال - دراسة حالة إفرادية: محمد سعيد أتوم وميليشيا غالغالا

١٤٨ - منذ عام ٢٠٠٦، ظهرت جماعة مسلحة جديدة في منطقة شرق سناج، وذلك في المنطقة الواقعة معظمها خارج نطاق السيطرة والمنتازع عليها بين سلطات صوماليلاند وبونتلاندا. ويقود الميليشيا محمد سعيد أتوم، ويتكون قوامها من عدد يصل إلى ٢٥٠ مقاتلا. وأشار إلى تورط الجماعة في حوادث اختطاف وقرصنة وإرهاب، وتستورد الميليشيا أسلحتها بشكل ينتهك الحظر المفروض على توريد الأسلحة.

١٤٩ - وفي عام ٢٠٠٦، شرعت شركة نفط، كانت سلطات بونتلاندا قد منحتها امتيازاً، في أنشطة استكشافية في منطقة تقع غرب بوساسو، تعرف باسم ماجاياهان. وعارض سكان المنطقة نشاطاً رأوا فيه استغلالاً غير عادل لمواردهم من طرف النخبة الحاكمة في بوساسو، وسرعان ما لجأوا إلى المقاومة المسلحة. ومنح رجل أعمال وتاجر أسلحة من ماجاياهان يدعى محمد سعيد أتوم دعمه للمقاومة، برز سريعاً باعتباره قائداً عسكرياً محلياً مرموقاً.

١٥٠ - وتمكنت قوات أتوم منذ ذلك الحين من ترسيخ نفسها كقوة ذات حضور عسكري رئيسي في هذه المنطقة النائية، توجد قاعدتها الأساسية قرب قرية غالغالا. وذكر أن هناك قاعدة ثانية قرب بادان. وتمثل نشاطات ميليشيا أتوم تهديداً متنامياً لاستقرار وأمن المنطقة. وتبين المعلومات التي تلقاها فريق الرصد أن أتوم متحالف مع حركة الشباب، وربما يتلقى تعليماته من قائد تلك الحركة، فؤاد محمد خلف. وقد أشير إلى تورط قواته في اختطاف عامل مساعدة إنسانية ألماني قرب إيربي غابو في شباط/فبراير ٢٠٠٨، وفي اختطاف شخصين صوماليين قرب بوساسو، وفي التفجيرات التي استهدفت المهاجرين الإثيوبيين في بوساسو، في ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨ والتي أدت إلى مقتل عشرين شخصاً، جرح ما يزيد على مائة آخرين. وربما كان لقوات أتوم أيضاً دور ثانوي في اختطاف زوجين ألمانيين من طرف القراصنة في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، إذ أرسلت قوات للحيلولة دون وصول سلطات بونتلاندا وصومالياندا إليهما.

١٥١ - وبالإضافة إلى الاحتفاظ بميليشيا إجرامية، فإن أتوم مسؤول مباشرة عن انتهاك حظر توريد الأسلحة. وتبين المعلومات الواردة من عدد من المصادر أن قواته تتلقى أسلحة ومعدات من اليمن وإريتريا. ووصف شاهد عيان ست شحنات من هذا النوع خلال مدة أربعة أسابيع في أوائل عام ٢٠٠٨، وتكفي كل منها لملء شاحنتين صغيرتين بالأسلحة الصغيرة والذخائر وقاذفات قنابل صاروخية (RPG). ووفقاً لما ذكره رجل أعمال من بوساسو ذو خبرة في تجارة الأسلحة، لا تدخل الشحنات الموجهة إلى أتوم سوق الأسلحة، مما يشير إما إلى أنها يحتفظ بها لاستخدام قواته، أو أنها تنقل إلى مستفيدين في جنوب الصومال أو شرق إثيوبيا.

رابعاً - تقديم الدعم إلى قطاع الأمن الصومالي

ألف - ضرورة وضع معيار للامتثال

١٥٢ - أكدت تقارير متتابعة قدمتها أفرقة الخبراء وأفرقة الرصد على أن "الحظر العام والشامل على توريد الأسلحة" المفروض على الصومال بموجب قرار مجلس الأمن

٧٣٣ (١٩٩٢) قد انتهك بشكل مستمر وصارخ (انظر البند (هـ) من الفقرة ألف من الفرع الأول). وساهم وقوع انتهاكات طويلة ست عشرة سنة متتابة دون مساءلة في نشوء معيار دولي بعدم الامتثال.

١٥٣ - وباعتماد قرار مجلس الأمن ١٨٤٤ (٢٠٠٨) يدخل للمرة الأولى إمكانية القيام بعملية مساءلة حقيقية لمنتهكي حظر توريد الأسلحة. بيد أن فريق الرصد يعتقد أيضاً أن الإعفاءات من حظر توريد الأسلحة المفروض بموجب قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٧٢٥ (٢٠٠٦)، و ١٧٤٤ (٢٠٠٧) و ١٧٧٢ (٢٠٠٧) تمنح الفرصة أيضاً لشركاء الصومال الدوليين لإظهار احترامهم لمعيار الامتثال وإنفاذه، من خلال التقييد بهذه الإجراءات. وفي ضوء التصور الوارد في قرار مجلس الأمن ١٣٥٦ (٢٠٠١)، فإن أولى الإعفاءات ستكون للمعدات الواقية لوكالات المعونة، وبناء على إشعار مسبق، "للإمدادات من المعدات العسكرية غير الفتاكة" المستخدمة في الأغراض الإنسانية أو الوقائية. وأدخل القرار ١٧٤٤ (٢٠٠٧) والقرار ١٧٧٢ (٢٠٠٧) أحكام إعفاءات محددة من الحظر المفروض على توريد الأسلحة، تشرح العملية المطلوب اتباعها من الشركاء الراغبين في بناء قدرات مؤسسات قطاع الأمن الصومالي.

١٥٤ - وبحسب تفسير فريق الرصد للقرارات المشار إليها أعلاه، فإن جميع أنشطة دعم قطاع الأمن تتطلب إذنًا من لجنة الجزاءات. بيد أنه من المؤسف أن الأمر ليس كذلك. ففي عام ٢٠٠٧، لم تلتق لجنة الجزاءات سوى طلبين للإعفاءات من حظر توريد الأسلحة (يتعلقان بالسترات الواقية للعاملين في مجال المساعدة الإنسانية)، على الرغم من أن عددا من الحكومات كانت تقدم علنا التدريب والمعدات و/أو الدعم المالي لمؤسسات قطاع الأمن الصومالي. ولم تكن حكومات ومنظمات عديدة فيما يبدو مدركة لضرورة التقدم بطلب إعفاء من حظر توريد الأسلحة، أو أنها اعتبرت من تلقاء نفسها أن أنشطتها معفاة من ذلك، عوضا عن أن تحيل المسألة إلى تقدير لجنة الجزاءات.

١٥٥ - ويرى فريق الرصد أن ممارسة "الإعفاء الذاتي" من حظر توريد الأسلحة تكتنفها المشاكل. إذ أعلنت الحكومة الإثيوبية، على سبيل المثال، أن تدخلها في الصومال معفى من الحظر لأن الحكومة الاتحادية الانتقالية أذنت بنشر قوات الدفاع الوطنية الإثيوبية - على الرغم من أن تلك الحكومة لا تملك صلاحية إعفاء نفسها أو أي طرف آخر من الحظر. وبالمثل، وعلى الرغم من أن خمس حكومات على الأقل قدمت التدريب لقوات الأمن التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، فإن حكومة واحدة فقط أشعرت لجنة الجزاءات بدورة تدريبية محددة. وأثار فريق الرصد، في تقريره المؤرخ نيسان/

أبريل ٢٠٠٨ (S/2008/274)، شواغل جدية إزاء العسكرة المتنامية لقوات الشرطة الصومالية، مع تزايد مشاركتها في العمليات المناهضة للتمرد. ومع ذلك، واصل المانحون تقديم الدعم للشرطة من خلال برنامج سيادة القانون والأمن التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دون إشعار لجنة الجزاءات، بحجة أن الشرطة هي قوة مدنية.

١٥٦ - وحيث إن هذه الأنشطة تشكل، في غياب تقديم إشعارات إلى لجنة الجزاءات والحصول على إذن منها، مخالفة لحظر توريد الأسلحة، فإن فريق الرصد ملزم بأن يدرج الإشارة إليها في هذا التقرير. بيد أن فريق الرصد يسلّم بأنه يجب التمييز بين الأنشطة التي يقصد منها المساهمة في تحقيق الاستقرار في الصومال - مثل الدعم بالمعدات غير الفتاكة لتقوية قدرات الشرطة - والتي هي مؤهلة للإعفاء، وبين تلك غير المؤهلة للإعفاء تحت أية ظروف، مثل التدريب في مجال تصنيع الأجهزة المتفجرة المرجحة.

باء - المساهمات المقدمة في مجال الأنشطة التدريبية لقطاع الأمن

١٥٧ - يحدد الجدول الوارد أدناه مساهمات التدريب الخارجية التي قدمت في الآونة القريبة والجاري تقديمها لمؤسسات قطاع الأمن الصومالي:

المساهمات في الأنشطة التدريبية لقطاع الأمن

الصومال	عنصر قطاع الأمن	الشريك
وسط/جنوب الصومال أو الحكومة الاتحادية الانتقالية	الهجرة/الاستخبارات	المنظمة الدولية للهجرة المملكة المتحدة
	وكالة الأمن الوطني	الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية إثيوبيا الولايات المتحدة الأمريكية
	القطاع العسكري الشرطة	إثيوبيا
		برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية أوغندا
	خفر السواحل	لا تتوفر معلومات
بوتلاند	الهجرة/الاستخبارات	المنظمة الدولية للهجرة المملكة المتحدة
	وكالة الأمن الوطني	الولايات المتحدة الأمريكية
	القطاع العسكري الشرطة	إثيوبيا
		برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الصومال	عنصر قطاع الأمن	الشريك
صوماليالاند	خفر السواحل الهجرة/الاستخبارات وكالة الأمن الوطني	إثيوبيا الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لا تتوفر معلومات المنظمة الدولية للهجرة المملكة المتحدة الولايات المتحدة الأمريكية
	القطاع العسكري الشرطة خفر السواحل	إثيوبيا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لا تتوفر معلومات

جيم - إثيوبيا

١٥٨ - يعتبر فريق الرصد وجود إثيوبيا في الصومال والدعم الذي تقدمه لقوات الأمن التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية، انتهاكين صارخين لحظر توريد الأسلحة (انظر دراسة الحالة الفردية الواردة في الفرع التالي دال). فضلا عن ذلك، تواصل إثيوبيا تزويد السلطات والمليشيات المتحالفة معها بالأسلحة والعتاد العسكري. وتلقى فريق الرصد تقارير متعددة وذات مصداقية ومتطابقة تفيد بأن قافلة من المركبات العسكرية الإثيوبية عبرت، في أواخر آب/أغسطس ٢٠٠٨، الحدود الصومالية قرب غالدوغوب في الصومال، وسلّمت شحنة من الأسلحة الصغيرة والذخائر إلى سلطات بوتلاندا في غالكايو. وتضمنت الشحنة المذكورة ما يتراوح بين ٣٠٠٠ و ٥٠٠٠ بندقية هجومية من طراز AK-47، وذخائر، بالإضافة إلى كميات أقل من أصناف متنوعة أخرى.

١٥٩ - وإثر طرد قوات باري أذان شيري "هيرالي" من كيسمايو في آب/أغسطس ٢٠٠٨، شرعت إثيوبيا أيضا في تسليح قوات الميليشيا التابعة له وتدريبها في مقاطعتي بولو هاوا ودولو، في إقليم جيدو. وتؤكد تقارير متعددة، مستقلة ومتطابقة، وردت من وسائط الإعلام والمسؤولين المحليين والمنظمات غير الحكومية وقوع تحركات عبر الحدود وعمليات تدريب وتزويد بالأسلحة. وأعرب المسؤولون على جانبي الحدود الصومالية - الكينية عن تخوفهم من أن هذه التطورات ستؤدي إلى تفاقم النزاع العشائري بين عشيرتي غاري وموريللي في المقاطعة الشمالية الشرقية من كينيا (انظر الفرع السابع، الفقرة ٢٤٩ أدناه).

دال - دراسة حالة إفرادية: قيام إثيوبيا بتوفير التدريب والمعدات لقوات الأمن التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية

السعي للحصول على دعم من أجل تدريب الشرطة

١٦٠ - في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، اتصلت الحكومة الإثيوبية بالمانحين طلباً لتمويل برنامج لتدريب مجندي قوات الشرطة التابعة للحكومة الاتحادية المؤقتة. وأعرب بعض المانحين عن شواغلهم بشأن عدم الإفصاح عن منهج التدريب، وأوضحوا أنهم يفضلون برنامج تدريب مشترك تحت إشراف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي أوائل كانون الثاني/يناير، بدأت الحكومة الإثيوبية مع ذلك برنامجاً لتدريب الشرطة في قاعدة بيلاتي العسكرية، بلغ عدد المجندين في دفعته الأولى ١٠٠٠ مجند صومالي. ويتلقى نحو ٢٠٠ من المجندين للخدمة العسكرية بالفعل تدريباً لمدة ٩ شهور في القاعدة نفسها.

١٦١ - وفي نهاية شباط/فبراير ٢٠٠٨، أرسلت وزارة الخارجية الإثيوبية وثيقة وطلب تمويل بشأن المشروع إلى الحكومة البريطانية. ويتوخى المشروع إقامة دورة تدريبية مدتها ٦ أشهر لفائدة عشرة آلاف فرد من أفراد الشرطة الصوماليين، لكنه لا يتناول مسألة إدماجهم لاحقاً في قوات الشرطة الصومالية. ويتسم وصف منهج التدريب بالغموض ويشتمل على إشارات في عدة حالات إلى مكافحة الإرهاب ومكافحة التمرد. وذكر أحد كبار مسؤولي وزارة الخارجية الإثيوبية كذلك، في إحاطة قدمها للمانحين في ٣ نيسان/أبريل، أنه "يتعين أن تملك الشرطة القدرة على الدخول في اشتباك عسكري، على أن يتسم عملها بالانضباط وضبط النفس".

١٦٢ - ورفضت الحكومة الإثيوبية الاستجابة لطلبات المانحين والبرنامج الإنمائي اللاحقة من أجل إجراء تفتيش على الدورة التدريبية في الموقع الذي تجري فيه. لكنهم تلقوا دعوة لحضور مراسم التخرج التي جرت في ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٨. وحضر المراسم مراقب عن مكتب الأمم المتحدة السياسية للصومال وأعطى صورة إيجابية عن برنامج التدريب. وعرض المجندون أثناء حفل التخرج ما اكتسبوه من مهارات في مجالات الأنشطة الرياضية وفنون القتال دفاعاً عن النفس، والسيطرة على أعمال الشغب، ومكافحة الإرهاب.

نشر المتدربين الجدد من قوات الشرطة والعسكريين

١٦٣ - وفرت الحكومة الإثيوبية الأزياء الرسمية والأسلحة الفردية لجميع المتدربين، تمهيداً لنشرهم في الصومال. وقطعت وحدات الشرطة والوحدات العسكرية المسافة من الحدود الإثيوبية إلى بايدوا في قوافل مشتركة. وبقيت الوحدة العسكرية التي دربتها إثيوبيا تحت

إمرة القيادة الإثيوبية. ولم يتضح كنه الجهة التي تعمل تحت قيادتها وحدة الشرطة التي دربتها إثيوبيا.

١٦٤ - تفيد وسائل الإعلام الصومالية بأن قافلة تضم قوات تابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية دربتها إثيوبيا وتتولى حراستها قوات إثيوبية، تعرضت لهجوم، في ١٥ تموز/يوليه، عند بيردالي في منطقة باي، وهي في طريقها إلى بايدوا^(٢٢). وفي ١٦ تموز/يوليه، أكدت الأمم المتحدة وصول زهاء ٢٥٠٠ "جندي" تابع للحكومة الاتحادية الانتقالية إلى بايدوا. وفي ١٨ تموز/يوليه، ذكرت الحكومة الإثيوبية في نشرة صحفية، أن ٢٣٠٠ فرد من القوات الحديثة التدريب التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية وصلوا إلى بايدوا بعد أن أكملوا تدريبهم في إثيوبيا؛ وأن حركة الشباب هاجمت هؤلاء المجندين في الطريق^(٢٣). وتوجهت وحدة عسكرية عقب ذلك إلى مقديشو، في ٢٢ تموز/يوليه، وتلتها وحدة شرطة، في ٨ آب/أغسطس.

١٦٥ - وفي ٢٦ تموز/يوليه، وافق البرلمان الاتحادي الانتقالي على نشر ٣٠٠ فرد من متدربي الشرطة الجدد في بايدوا، ودعا رئيس البرلمان الحكومة إلى دفع مرتباتهم. وخطب رئيس البرلمان، أدان محمد نور "مادوي"، ووزير الطيران المدني والنقل، محمد إبراهيم "هابسادي"، المجندين الجدد وحثوهم على العمل على مكافحة المتمردين^(٢٤).

١٦٦ - وتشير تقارير الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية إلى أن القوات التي دربتها إثيوبيا وصلت أيضا إلى أفغوي، في ٢٦ تموز/يوليه، حيث سيطرت على البلدة وشرعت في نزع أسلحة قوات الشرطة عنوة لكن الشرطة قاومتها. وقتل اثنان من أفراد الشرطة وأحد الجنود في الصدامات التي نشبت وتسببت في إغلاق جميع المحال التجارية في أفغوي. وجرى التبليغ عن مجاهدة مسلحة أخرى وقعت في أفغوي، في ٨ آب/أغسطس، بين وحدات الشرطة الجديدة التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية وقوة الشرطة المحلية، أثناء انتقال وحدات الشرطة من باديووا إلى مقديشو. وقتل ستة أشخاص وجرح سبعة آخرون، معظمهم من المدنيين. وفي ٩ آب/أغسطس، توفي قائد وحدة الشرطة التي دربتها إثيوبيا، الرائد أحمد علي عطية، عقب هجوم وقع في المنطقة نفسها.

(٢٢) انظر www.garoweonune.com/ortman2/publish/Somalia-27/13-killed-in-Somalia-clashes.Shtm تم الاطلاع عليه في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

(٢٣) أسبوع في القرن [الأفريقي] (A week in the Horn)، ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨.

(٢٤) رئيس البرلمان الصومالي بحث قوات الشرطة الجديدة على قتال المتمردين، ترجمة لـ تقرير بثته إذاعة القرن الأفريقي الخاصة (Horn of Africa Radio) في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨.

١٦٧ - ومع بداية آب/أغسطس ٢٠٠٨، أشارت تقارير مستقلة إلى أن ما يصل إلى ٢٥٣ فرداً من قوات الشرطة المدربة حديثاً قد فروا من الخدمة. وفي ١٤ آب/أغسطس، أكدت تقارير المنظمات غير الحكومية أن مجموعة من قوات الأمن التي دربتها إثيوبيا قد فرّت من الخدمة وهاجمت قوات الأمن في منطقة شيبيلي السفلى عند قرية المعلم عثمان. وأُبلغ عن وقوع حوادث فرار أخرى من الخدمة في ٦ أيلول/سبتمبر.

تدريب إثيوبيا للشرطة وتوفير الماخن للتمويل وحظر توريد الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة

١٦٨ - لا علم لفريق الرصد بتقديم أية إخطارات إلى لجنة الجزاءات أو بمنح أية إعفاءات، سواء فيما يتعلق بتدريب الأفراد أو توفير الأسلحة أو تسليم الأسلحة الفردية المقدمة للمتدربين. ويشكل هذا أساساً قويا للاعتقاد بوقوع انتهاكات لحظر توريد الأسلحة.

١٦٩ - وفي ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٨، كتب أحد كبار المسؤولين في المفوضية الأوروبية إلى الأمين العام للأمم المتحدة رسالة يحث فيها الأمم المتحدة على توسيع نطاق مراتب الشرطة بحيث يشمل دفع أجور لـ ٤٠٠٠ فرد من أفراد الشرطة الذين دربتهم إثيوبيا و"أفراد الشرطة السابقين الذين أعيد سؤقهم من جديد"، وذلك من خلال البرنامج الإنمائي. ولا علم لفريق الرصد بالحالة الراهنة لهذا الطلب. غير أن عدم صدور إذن من لجنة الجزاءات يدفع الفريق إلى الاعتقاد بأن توفير هذا الدعم المالي سيشكل انتهاكاً آخر للحظر.

هاء - توفير الدعم للحكومة الاتحادية الانتقالية

١٧٠ - بدأ توفير الدعم الخارجي لقطاع الأمن الصومالي في عام ١٩٩٩، بتنفيذ برنامج لتزاع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في صوماليالاند. وفي عام ٢٠٠١، شرع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تدريب مجندي الشرطة في صوماليالاند. وبالإضافة إلى البرامج المخصصة لصوماليالاند، اكتسب توفير الدعم زخماً جديداً عقب تشكيل الحكومة الاتحادية الانتقالية في عام ٢٠٠٤، وبدأ تنفيذ برامج تدريبية في بونتلاندي في عام ٢٠٠٥، ثم في المنطقة الجنوبية من وسط الصومال في عام ٢٠٠٧. وينصب التركيز في الجدول البياني التالي على المدخلات المتعلقة بالتدريب خلال عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨:

التدريب المتعهد به

١٧١ - يعلم فريق الرصد بوجود المدخلات التالية فيما يتعلق بتدريب قطاع الأمن الصومالي.

عدد الأفراد المدربين والحاصلين على أجنحة حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، وفقا لبيانات البرنامج الإنمائي، بما في ذلك تدريب ١٨٣٣ مجندا في عام ٢٠٠٧ (في لافولي، ولاباتانجيرو، وأرمو)	٢٧٧٦	مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الصومال	٢٠٠٧-٢٠٠١
أفراد الشرطة الذين تدربوا على مكافحة الإرهاب لمدة ٤ أسابيع داخل الفصول الدراسية، أديس أبابا، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر - ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧	٣٠	الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)/برنامج بناء القدرات من أجل مكافحة الإرهاب، ومنظمة تعاون رؤساء الشرطة في شرق أفريقيا	٢٠٠٧
عدد الذين تلقوا دعوة لحضور تدريب في المركز الأفريقي لدراسات وأبحاث منع الجريمة، بواقع مشارك واحد أو اثنين للدورة الواحدة. قدمت نسخة من قائمة أسماء المتدربين إلى فريق الرصد المعني بالصومال	١٧	مصر	٢٠٠٧-٢٠٠٨
عدد الحاصلين على الشهادة الإدارية للشرطة (٣٥)، ودبلوم السنتين (١٥)، ودرجة علمية تمنح بعد دراسة لمدة ٣ سنوات (١٠).	٦٠	إثيوبيا	٢٠٠٧-٢٠٠٩
عدد الذين تلقوا دورة تدريبية متخصصة لمدة ٦ أشهر في بيلاتي بإثيوبيا. وقد شاركوا في مراسم التخرج ضمن مجموعة تضم ٢٣٠٠ مجندا. وتلقى أفراد الشرطة البالغ عددهم ٩٩٦ فردا أزياء رسمية وأسلحة فردية.	٩٩٦	إثيوبيا	٢٠٠٧-٢٠٠٨
عدد المشاركين في دورة تدريب وحدة الشرطة المعنية بالحماية الخاصة في صوماليلاند على الأسلحة وسلامة تناولها، لمدة ٤ أيام (بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٨). وقد نفذ تدريب مماثل في بوتلاند في الجزء الثاني من عام ٢٠٠٨.	٣٥٦	مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الصومال	٢٠٠٧-٢٠٠٨
عدد قادة مراكز الشرطة الصومالية الذين تم توفير التدريب لهم في أوغندا، في حزيران/يونيه ٢٠٠٨.	٨٣	مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الصومال/أوغندا	٢٠٠٨
عدد المشاركين في دورات لتجديد المعلومات نظمت لوحدة الحماية الخاصة في صوماليلاند (٣٥٠). وفي دورة تدريب وحدة الحماية الخاصة في بوتلاند (١٢٠). وفي دورات لتجديد المعلومات نظمت لوحدة الحماية الخاصة في بوتلاند (٨٠).	٥٥٠	مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الصومال	٢٠٠٨

١٧٢ - تم التعهد أيضا بتقديم المساهمات التالية. ولم تتلق لجنة الجزاءات أية إخطارات بشأنها حتى الآن:

(أ) أوغندا: ذكر متحدث باسم الجيش الأوغندي، في ١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٧، أن أوغندا سترسل ٢٥٠ ضابطا من ضباط الجيش الأوغندي إلى الصومال لتدريب جيش الحكومة الاتحادية الانتقالية، في إطار الإجراءات الثنائية، بالإضافة إلى مشاركة أوغندا في بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال^(٢٥). وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، أبلغ قائد القوات البرية الأوغندية، الجنرال كاتومبا وامالا، المراسلين الإعلاميين بأن نشر المدربين العسكريين ما زال قائما، لكن ربما تم إرجاء الجدول الزمني بسبب "المتطلبات اللوجستية"^(٢٦). ولم ينفذ هذا التدريب بعد حسب علم فريق الرصد.

(ب) كينيا: في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، صرح وزير خارجية كينيا في مقابلة تليفزيونية، بأن كينيا عرضت أن تدرب قوات الأمن الصومالية في كينيا. وقال الوزير: "لقد عرضنا أن ندرّب عددا يتراوح بين ستة آلاف وعشرة آلاف فرد. وأوضحنا لأصدقائنا أن مسألة التمويل ستعالج بروح المشاركة. وسنتج كحكومة إحدى مؤسساتنا التدريبية ليجري فيها تدريب هؤلاء الأفراد"^(٢٧). وأوضح فريق الرصد للحكومة الكينية أنه يتعين تبليغ لجنة الجزاءات مسبقا بأي تدريب مزع.

واو - النتائج غير المقصودة الناجمة عن دعم قطاع الأمن

١٧٣ - بغض النظر عما إذا كانت اللجنة قد أذنت أو لم تأذن، فإن تحويل الموارد الموجهة لدعم قطاع الأمن الصومالي عن الغرض الذي خصصت له يشكل ثغرة رئيسية في نظام حظر توريد الأسلحة. ويقدر فريق الرصد أن نسبة تصل إلى ٨٠ في المائة من الاستثمارات الدولية في مجال بناء قوات الأمن التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية تحول إلى أغراض أخرى بخلاف ما رصدت لأجله. ويرى الفريق وجوب مراعاة الحكومات التي تخطط لتنفيذ برامج تدريبية لهذه الاعتبارات، ويؤكد ضرورة إبلاغ لجنة الجزاءات مسبقا بأية مخططات لدعم قطاع الأمن.

(٢٥) <http://www.globalsecurity/library/news/2007/08/mil-0708-irin02htm>

(٢٦) <http://www.alertnet.rog/thenews/newsdesk/L27685703.htm>

(٢٧) <http://allafrica.com/stories/200810100272.html>

ترك الخدمة والفرار منها وبيع الأسلحة والملابس الرسمية والمعدات

١٧٤ - سلطت تقارير سابقة لفريق الرصد الضوء على مسألة قيام مسؤولي الأمن في الحكومة الاتحادية الانتقالية ببيع الأسلحة. وظل فريق الرصد يتلقى خلال فترة ولايته الحالية معلومات بشأن قيام أفراد الشرطة والأفراد العسكريين ببيع الأسلحة والذخائر والملابس الرسمية. وبالإضافة إلى المبيعات المباشرة عبر تجار الأسلحة في مقديشو، يتمثل أحد الأساليب الشائعة في هذا المجال في الإعلان عن "استهلاك الذخائر في المعركة"، في حين يتم بيعها نقدا في واقع الأمر.

١٧٥ - وتتمثل مشكلة ذات حجم أكبر من ذلك بكثير في ترك أفراد الأمن المدربين التابعين للحكومة الاتحادية الانتقالية للخدمة وفرارهم منها. وتقدر الحكومة الإثيوبية، وهي أكبر جهة بمفردها توفر التدريب والأسلحة والمعدات للحكومة الاتحادية الانتقالية، أن الذين لا يزالون في الخدمة في الوقت الراهن من أفراد الأمن المدربين يقارب ٣ آلاف فرد أي ما يعادل (نسبة ١٧ في المائة) من أصل ١٧ ٠٠٠ فرد مدربين.

١٧٦ - وبدرجة أقل، أبلغ البرنامج الإنمائي، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، عن عدم التمكن من تحديد مكان ٢٢٥ فردا من أفراد الشرطة الذين درهم البرنامج، وبحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، وصلت تقديراته للمتدربين الفارين من الخدمة إلى نسبة ٤٠ في المائة من عددهم الكلي. وتفيد تقارير إعلامية ومصادر رفيعة المستوى في الحكومة الاتحادية الانتقالية بأن عدة مئات على الأقل من هؤلاء المتدربين انضموا إلى جماعات المعارضة المسلحة، آخذين معهم في معظم الأحيان أسلحتهم وملابسهم الرسمية ومركباتهم.

١٧٧ - وازدادت خلال فترة الولاية الحالية البلاغات بشأن قيام ميليشيات ترتدي الملابس الرسمية لقوات الحكومة الاتحادية الانتقالية بالاستيلاء عنوة على الأموال والهواتف النقالة والممتلكات الشخصية الأخرى من المدنيين، مما يشكل انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان. وتلقى فريق الرصد معلومات تفصيلية ذات مصداقية عن وقوع حوادث عديدة من هذا النوع، بما في ذلك أحداث ملفتة للانتباه وقعت في ١١ تموز/يوليه و ٣٠ آب/أغسطس و ١٢ أيلول/سبتمبر. ولكن يصعب، في ضوء ارتفاع معدلات تناقص عدد الأفراد في صفوف قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية، تحديد ما إذا كانت هذه الأفعال قد ارتكبت من قبل أفراد في الخدمة أو خارج الخدمة.

استيلاء جماعات المعارضة المسلحة على الأسلحة والمعدات

١٧٨ - تشكل الأسلحة والمعدات العسكرية والملابس الرسمية والمركبات التي يتم الاستيلاء عليها في المعارك من قوات الأمن التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية مصدراً مهماً لتموين جماعات المعارضة المسلحة.

١٧٩ - وأظهرت أشرطة الفيديو التي أصدرتها حركة الشباب قواتها. وهي تضع يدها على كميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة التي تخلت عنها القوات الحكومية خلال الفترة الوجيزة التي سيطرت فيها قوات حركة الشباب على مطار بيل دوغل في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ ودينسور في ٢٤ شباط/فبراير.

١٨٠ - وفي ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، استولت ميليشيات اتحاد المحاكم الإسلامية على كميات كبيرة من المعدات، بما فيها الملابس العسكرية وملابس الشرطة من قاعدة عسكرية تابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية في ماناس بالقرب من بايدوا. وفي ٩ حزيران/يونيه، تعرض مخفر الشرطة في حوريوا لهجوم وأخذ المهاجمون كل المعدات. وفي ١٠ حزيران/يونيه، شنت قوات حركة الشباب غارة على مخفر الشرطة في كاران، شمال مقديشو، واستولت على مركبة للشرطة وثلاث بنادق من طراز AK-47 وذخيرة. وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر، استولت ميليشيات اتحاد المحاكم الإسلامية على معسكر القوات التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية في دينوناي بالقرب من بايدوا، وزعمت أنها استولت على كميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة في تلك العملية.

١٨١ - وتلقى فريق الرصد أيضاً عدة تقارير جديدة بالثقة ومحددة التاريخ بشأن قتل مهاجمين لضباط شرطة تابعين للحكومة الاتحادية الانتقالية واستيلائهم على أسلحتهم وملابسهم الرسمية.

الموارد الموجهة للاستعمال المدني المحولة إلى أغراض عسكرية

١٨٢ - إن جزءاً كبيراً من المساعدة الخارجية المقدمة إلى القطاع الأمني التابع للحكومة الاتحادية الانتقالية موجه لأغراض مدنية، أساساً لعمل الشرطة. ولهذا السبب، ترى حكومات ووكالات متعددة أن حظر توريد الأسلحة لا ينطبق على تبرعاتها، لذلك فإنها لا تتخطر لجنة الجزاءات بذلك. والواقع أن الموارد الممنوحة لهذه الأغراض غالباً ما تستعمل في أغراض عسكرية أو شبه عسكرية.

١٨٣ - ويتمثل أحد المشاكل الرئيسية في الغموض الذي يحيط بهوية قوة الشرطة الوطنية الصومالية ودورها. وقد حدد فريق الرصد على الأقل قوات الشرطة المختلفة العاملة في جنوب الصومال، إسمياً تحت رعاية الحكومة الاتحادية الانتقالية. ويشكل أحد عناصر تلك القوات ضباط الشرطة المدربين والممولون من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي البالغ عددهم ٢ ٧٧٥ ضابطاً. والعنصران الآخريان هما وحدة الشرطة الجديدة المدربة في إثيوبيا، وقوات الشرطة "الإقليمية" (المصنفة في الفرع ثانياً - واو أعلاه بوصفها قوات "غير نظامية"). ولا تميز تقارير وسائل الإعلام وغيرها من المصادر المفتوحة الواردة من مقديشو بشكل عام بين الشرطة والقوات العسكرية وغيرها من الميليشيات، مما يسبب المزيد من اللبس. وفي رسالة مؤرخة ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ موجهة إلى رئيس وزراء الحكومة الاتحادية الانتقالية، أشار منسق الأمم المتحدة المقيم للشؤون الإنسانية إلى أنه:

"... من المعروف جيداً أن هناك قوات أمنية مختلفة تعمل باسم الشرطة، مما يسبب البلبلة. ويصبح موضوع مساءلة الشرطة وتحقيق شفافيتها صعباً من جراء ذلك. ويود المانحون وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي معرفة الطريقة التي تنوي الحكومة الاتحادية الانتقالية اتباعها لحل هذه المعضلة وضمان المساءلة."

١٨٤ - وزاد من تعقيد مساءلة قوات الشرطة تدهور الظروف الأمنية في جنوب الصومال خلال عام ٢٠٠٨، مما جعل الرصد الدولي شبه مستحيل.

١٨٥ - غير أن من الواضح من تحقيقات فريق الرصد أن كل عناصر الشرطة الصومالية تشارك بشكل روتيني في عمليات مكافحة التمرد، مستعملة في غالب الأحيان العتاد العسكري في معارك تدور في المناطق الحضرية. وتشير تقارير الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية إلى استخدام الشرطة لرشاشات ثقيلة وقاذفات قنابل صاروخية. وسجل فريق الرصد عدة معارك من هذا النوع، بما فيها المعارك التي وقعت في الأماكن التالية:

- مخفر الشرطة في غالبيد، مقاطعة داركينلي، مقديشو، ١ حزيران/يونيه؛
- داباكايو مادو، مقاطعة داركينلي، مقديشو، ٤ حزيران/يونيه؛
- منطقة غولواداياشا، مقاطعة هاولو داداغ، مقديشو، ١٧ أيلول/سبتمبر.

١٨٦ - ومما يثير القلق أيضاً تقارير تفيد بأن جماعات المعارضة المسلحة استولت في كثير من المناسبات على معدات ومركبات ممنوحة لقوات الشرطة الصومالية. وتوجد حالياً في أيدي المعارضة المسلحة مركبتان من مركبات الشرطة على الأقل قدمهما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وبالإضافة إلى ذلك، استولت قوات حركة الشباب، في ٢١ حزيران/يونيه

في مدينة دينسور الجنوبية، على مولد كهربائي ودراجتين ناريتين منحهما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى إدارة المدينة.

١٨٧ - ويرى فريق الرصد أن عسكرة الشرطة الصومالية يجعلها خاضعة لحظر توريد الأسلحة، ويشترط أن تحصل كل المساعدات الخارجية المقدمة إلى هذه القوة على إذن من لجنة الجزاءات. وقد أدى عدم إنفاذ إجراء الإعفاءات في هذه الحالة إلى إيجاد ثغرة خطيرة في حظر توريد الأسلحة استطاعت القوات من كل جوانب النزاع أن تستغلها.

زاي - جهود التوعية التي يبذلها فريق الرصد المعني بالصومال

١٨٨ - بما أن المساعدة الخارجية المقدمة إلى القطاع الأمني مؤهلة للإعفاء من حظر توريد الأسلحة، فقد تولى فريق الرصد تذكير المترعين بالحاجة إلى السعي للحصول على إعفاءات من لجنة الجزاءات وإلى جعل تبرعاتهم مطابقة للقانون، بدلاً من تسميتهم فوراً على أنهم انتهكوا حظر توريد الأسلحة. وفي سلسلة من الإحاطات الإعلامية التي قدمها فريق الرصد، أساساً خلال الشهر الأول من ولايته، وجه الفريق كلمة إلى أعضاء مجلس الأمن ومسؤولي الحكومة الصومالية والمنظمات الدولية وممثلي الحكومات المانحة. وقد أوضح خلالها الإجراءات التي وضعها مجلس الأمن للحصول على الإعفاءات، وكذلك الحاجة إلى "معيار للامتثال" بغية تعزيز فعالية حظر الأسلحة.

الاتجاهات في الامتثال: عدد الإخطارات (بالمقارنة مع الستة أشهر السابقة)

١٨٩ - يرى فريق الرصد أن جهود التوعية التي يبذلها هي المسؤولة عن خلق اتجاه إيجابي في الإخطارات الموجهة إلى لجنة الجزاءات من الشركاء الدوليين في القطاع الأمني الصومالي.

١٩٠ - ففي عام ٢٠٠٧، لم تتلق لجنة الجزاءات سوى إخطارين، أحدهما في آب/أغسطس والآخر في كانون الأول/ديسمبر، لهما صلة بمعدات وقائية لموظفي المساعدات الإنسانية وهي معفاة تحديداً. بموجب قرار مجلس الأمن ١٣٥٦ (٢٠٠١).

١٩١ - وفي عام ٢٠٠٨ وقت كتابة هذا التقرير، وُجّه إلى مجلس الأمن ما مجموعه ١٤ إخطاراً، تتصل ستة منها بالمعدات، الموجهة إلى برامج إزالة الألغام؛ وتتصل ثلاثة منها بسيارات مصفحة لموظفي الأمم المتحدة؛ ويتعلق إخطاران بمعدات وقائية لموظفي الأمم المتحدة. وشملت ثلاثة إخطارات منها تدريب القطاع الأمني في مجال بناء القدرات غير الفتاكة، والبرنامج والتمويل المتعلقين بذلك.

١٩٢ - غير أن القلق يساور فريق الرصد إزاء استمرار تقديم الغالبية العظمى من المدخلات إلى القطاع الأمني، خاصة للأنشطة العسكرية وأنشطة عمل الشرطة، دون الحصول على إذن من لجنة الجزاءات^(٢٨).

خامسا - تمويل انتهاكات الحظر

ألف - لحة عامة

١٩٣ - لا يزال تمويل انتهاكات الحظر يعكس غياب مؤسسات حكومية تقوم بعملها أو تنظيم فعال للنشاط الاقتصادي. ولاحظ فريق الرصد، منذ التقرير الأخير، انخفاضاً مستمراً في الرقابة المالية لدى الحكومة الاتحادية الانتقالية وفي قدراتها على القيام بذلك، بينما وسعت جماعات المعارضة المسلحة المناطق الواقعة تحت سيطرتها، مكتسبة بذلك أصولاً اقتصادية استراتيجية، وإمكانية الحصول على تدفقات من الإيرادات الهامة. ومع فقدان الحكومة الاتحادية الانتقالية للسلطة والتماسك، فإن زعماءها يبددون الموارد بينما يتم تفكيك لوازمها العسكرية وبيعها. وعلى عكس ذلك، لا تزال جماعات المعارضة المسلحة تحشد الموارد بكثير من الفعالية، مع زيادة قدرتها العسكرية، غالباً بالأسلحة والمعدات المحصل عليها من الحكومة الاتحادية الانتقالية.

باء - الحكومة الاتحادية الانتقالية: الفساد وفقدان السلطة

١٩٤ - لا يقتصر الأمر على تضاؤل مساحة الأراضي الواقعة تحت سيطرة الحكومة الاتحادية الانتقالية فحسب. فخلال الأشهر الاثني عشر الماضية، شهد فريق الرصد أيضاً انحلالاً مستمراً في التماسك الداخلي للحكومة الاتحادية الانتقالية، وانهيار آليات الرقابة المالية لديها. واستنتجت لجنة مختارة تابعة للبرلمان الاتحادي الانتقالي عُيِّنت في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ للتحقيق في تحصيل الإيرادات الحكومية وإدارتها ما يلي: ”الحقيقة أنه لا يوجد نظام حكومي“^(٢٩).

١٩٥ - ومن أخطر النتائج المدرجة في تقرير اللجنة ما يلي:

(٢٨) بعد عدة أشهر من الحوار بين فريق الرصد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الصومال، أخبر هذا الأخير، في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، لجنة الجزاءات ببرنامجها الجاري المتعلق بسيادة القانون والأمن/عنصر إنفاذ القانون وأنشطة التدريب والدعم الماضية المقدمة إلى الشرطة الصومالية.

(٢٩) ”مذكرة موجزة بشأن تقرير لجنة المالية التابعة للبرلمان الاتحادي الانتقالي عن حالة مالية الدولة“، تقرير اللجنة المالية المختارة التابعة للبرلمان الاتحادي الانتقالي المكونة من ٧ أعضاء.

- لا يوجد نظام موحدة لإصدار الوثائق الضرورية/سجلات تحصيل الإيرادات أو دفع النفقات؛
 - لمعظم الوزارات أو الإدارات المولدة للإيرادات حساباتها الخاصة وليس لها علاقة بوزارة المالية؛
 - لا تودع الإدارات الحكومية حسب الأصول ما تحصله من إيرادات، بل هي تسيء استخدامها فتقع في جيوب أفراد قلائل؛
 - تم الاستيلاء على الممتلكات الحكومية (سواء المنقولة أو غير المنقولة) ليستخدمها بعض الأفراد لحسابهم الخاص؛
 - لا يودع في حسابات الحكومة إلا حوالي ٢٥ في المائة من الإيرادات المحصلة من الميناء ومع ذلك تُساء إدارة تلك النسبة من الإيرادات.
- ١٩٦ - وفيما يتعلق بالقطاع الأمني، لاحظت اللجنة ما يلي:
- ليست الحكومة على علم بما يتم استيراده عن طريق الموانئ والمطارات، مما يشكل خطراً أمنياً على البلد؛
 - ترك معظم أفراد القوات الحكومية وظائفهم نظراً لعدم دفع أجورهم.

وزارة المالية والمصرف المركزي الصومالي

- ١٩٧ - من المفترض أن تضطلع وزارة المالية والمصرف المركزي الصومالي بدور محوري في إدارة تحصيل الإيرادات الحكومية، ولكن يبدو أن المؤسستين قائمتان بالاسم فقط. ونتيجة لذلك، نشأت هياكل موازية لتحصيل الإيرادات وتخصيصها، تحت سيطرة مسؤولين أو حلفاء أقوياء للحكومة الاتحادية الانتقالية.
- ١٩٨ - فعلى سبيل المثال، ذكر أحد كبار موظفي المصرف المركزي الصومالي لفريق الرصد في مقابلة معه أن مطبعة العملة الصومالية (الشلن الصومالي) التي لا تربطها صلات بالمصرف المركزي، يحتفظ بها في مجمّع رئيس الحكومة الاتحادية الانتقالية، وهو ادعاء سمع فريق الرصد ما يؤكده من عدة مصادر مستقلة. وأكد علاوة على ذلك أن رجال أعمال عاديين يقومون أيضاً بطبع العملة الصومالية، بمن فيهم رجال أعمال تربطهم علاقات بجماعات المعارضة المسلحة. واستطاع فريق الرصد التحقق من هذا الادعاء الأخير، بمساعدة مسؤولين أمنيين في الحكومة الاتحادية الانتقالية.

الإيرادات المتأتية من ميناء مقديشو

١٩٩ - أظهرت التحقيقات التي أجراها فريق الرصد أنه تمت بالفعل "تخصيص" إدارة ميناء مقديشو. وتؤكد عدة إفادات لشهود عيان مستقلين قدمها مسؤولون حكوميون وموظفون مدنيون ورجال أعمال أن إيرادات الميناء تخضع، دون رقابة، لسيطرة شخصين، أحدهما من إدارة الميناء والآخر من وزارة المالية، وأنها يوزعان الأموال بعد ذلك على أساس تقديري. وتفيد التقارير أن ضابط شرطة أقدم يقبض هذين الرجلين من أي تدخل.

٢٠٠ - وتلقى فريق الرصد فيما مضى معلومات جديدة بالثقة، ولكنها غير مؤكدة بعد، تربط هذين المسؤولين في الميناء بانتهاكات حظر توريد الأسلحة. وفي الوقت نفسه، يساور فريق الرصد القلق بشأن تقارير تفيد بأن أحد هذين المسؤولين استولى على شاحنتين صغيرتين قدمهما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأغراض الشرطة، ورُكبت عليهما بنادق بوصفهما مركبتين "تقنيتين" يقودهما أفراد من قبيلته يرتدون الملابس الرسمية للشرطة.

جيم - دراسة إفرادية: هبة قدرها ٣٢ مليون دولار من المملكة العربية السعودية

٢٠١ - خلال فترة آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠٠٧، خصصت حكومة المملكة العربية السعودية ٣٢ مليون دولار للحكومة الاتحادية الانتقالية من أجل المصالحة الوطنية في الصومال. غير أنه، استناداً إلى الوثائق التي حصل عليها فريق الرصد وقدمها إلى لجنة الجزاءات في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، يبدو أن بعض الأموال أنفقت على أصناف عسكرية منها: ١٢٠.٠٠٠ دولار للملابس العسكرية؛ و ٢٠.٠٠٠ دولار للأسلحة الثقيلة بما فيها المدافع المضادة للطائرات؛ و ٥.٠٠٠ دولار للحرس الرئاسي لنفقات تكبيدها خلال استعادة أسلحة ثقيلة؛ و ٣٥٢٠.٠٠٠ دولار لأطراف غير محددة في بونتلاندا^(٣٠).

٢٠٢ - وفي شباط/فبراير ٢٠٠٨، كتب فريق الرصد إلى مكتب الرئيس الصومالي، الذي أذن بالنفقات، يستوضحه عن الوثائق التي يبدو أنها تمثل انتهاكاً للحظر. وعندما سألت اللجنة المختارة التابعة للبرلمان التي أجرت تحقيقاً بين ٣٠ نيسان/أبريل و ١١ أيار/مايو ٢٠٠٨ بشأن إساءة استعمال الإيرادات الحكومية المزعومة، السيد سليم عليو ابورور (وزير المالية بالنيابة في منتصف عام ٢٠٠٧ والمشارك في توقيع المدفوعات)، رفض هذا الأخير إعطاء أي إيضاح مدعياً بدلاً من ذلك "أننا في حيل من مسؤولية ما فعلنا"^(٣١).

(٣٠) انظر الوثيقة S/2008/274.

(٣١) تقرير اللجنة المختارة البرلمانية، "مذكرة مقتضبة بشأن حالة مالية الدولة".

٢٠٣ - وباءت أيضاً بالفشل محاولات فريق الرصد للحصول على معلومات إضافية من رئيس الوزراء نور حسن حسين ووزير المالية الحالي، محمد إبراهيم حبساد. وبالإضافة إلى ذلك، لم تسفر جهود سفارة المملكة العربية السعودية للحصول على المزيد من الإيضاحات بشأن النفقات العسكرية المذكورة من سلطات الحكومة الاتحادية الانتقالية عن أي نتائج. وفي غياب معلومات تفيد العكس، لا يسع فريق الرصد إلا أن يستنتج، على أساس القرينة الظاهرة، بأن مكتب رئيس الحكومة الاتحادية الانتقالية أذن بتخصيص جزء كبير من الهبة السعودية لغرض آخر غير الغرض المعدة له، وهو المصالحة الصومالية، بشكل يقصد منه إما انتهاك حظر توريد الأسلحة صراحة أو الالتفاف عليه.

دال - نقص الدعم المالي لقطاع الأمن

٢٠٤ - يعد الخلل الذي يعترى ماليات الحكومة الاتحادية الانتقالية أحد العوامل الرئيسية في انهيار قطاعها الأمني. ورغم أن وزارة المالية تزعم أن نسبة ٧٠ في المائة من إيرادات الحكومة تنفق على الأمن، فقد نفت وزارة الدفاع هذه المقولة^(٣١). وإضافة إلى ذلك، لم يجد فريق الرصد سوى أدلة قليلة لدعم مقولة أن ٧٠ في المائة من إيرادات الحكومة تخصص لدعم قطاع الأمن. وعلى النقيض من ذلك، فإن عجز الحكومة الاتحادية الانتقالية عن دفع رواتب أفراد الجيش والشرطة يُستشهد به بصورة روتينية كعامل من العوامل المفضية إلى حالات ترك الخدمة أو الفرار منها، واللجوء إلى الابتزاز والجريمة، وبيع الأسلحة والملابس الرسمية.

٢٠٥ - وبدلاً من الحصول على تمويل من الحكومة المركزية، تُمول الإدارات الإقليمية والمحلية قواتها الأمنية من خلال إقامة نقاط التفتيش، وفرض "ضرائب" على النقل التجاري، وغير ذلك من نظم تحصيل الإيرادات غير الرسمية. وتحتفظ إدارة شبيلي السفلى، على سبيل المثال، بسلسلة من نقاط التفتيش بين ماركا وأفغويي. وتقوم إدارة "باي وباكول" الإقليمية أيضاً بجمع الإيرادات محلياً، وتلتزم السلف النقدية من أوساط الأعمال التجارية لتمويل ما يقدر بـ ٨٠٠-١٠٠٠ فرد أمن. ورغم هذه الجهود، علم فريق الرصد أن هذه القوات ليست سوى مصدر لانعدام الأمن بالنسبة للسكان المدنيين، والانغماس في السرقة، والابتزاز والاعتصاب، وأن معدلات التناقص مرتفعة فيها.

هاء - تمويل جماعات المعارضة المسلحة

٢٠٦ - يتناقض الخلل والفوضى في الحكومة الاتحادية الانتقالية، من منظور التمويل، تناقضاً شديداً مع أداء مختلف جماعات المعارضة المسلحة. إذ تتميز تلك الجماعات باستراتيجيات التعبئة الفعالة (لا سيما بين جماعات الشتات)، والاستخدام المتطور لوسائل الإعلام

والإنترنت، وتشتهر بالانضباط المالي عوضاً عن الفساد. وعلاوة على ذلك، من المرجح أن يوفر الاستيلاء على المدن الكبرى، مثل كيسمايو وبيليت وين وجوهر، في الأشهر الأخيرة مصادر دخل ثابت محلية لجماعات المعارضة.

مصادر الإيرادات المحلية

٢٠٧ - أسفر استيلاء قوات حركة الشباب/اتحاد المحاكم الإسلامية المشتركة على كيسمايو في ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٨ عن وقوع أحد أهم الأصول الاقتصادية والاستراتيجية في أيدي المعارضة. ورغم أن صورة أكثر وضوحاً لم تتوفر بعد بشأن الأرقام الفعلية لتحصيل الإيرادات، تتوقع التقديرات السابقة لفريق الرصد دخلاً يقدر بنحو ١ ٤٠٠ ٠٠٠ دولار كل ثلاثة أشهر من رسوم الاستيراد والتصدير ورسوم السفن (انظر S/2005/625). وإذا تمكن الإسلاميون من استعادة ما يشبه النظام في كيسمايو والمناطق النائية، فمن المحتمل بقدر معقول أن ينمو حجم التجارة عن طريق الميناء وأن ترتفع العائدات بالتناسب^(٣٢).

٢٠٨ - ومن المرجح أيضاً أن تستفيد قوات حركة الشباب بقدر ما من الموارد المتاحة لـ "حسن تركي" الذي أيد الهجوم الذي شنته تلك القوات للاستيلاء على كيسمايو، والذي لا يزال شخصية بارزة في الترتيبات السياسية الخاصة بوادي جوبا السفلى. ويتصرف تركي في إيرادات "الضرائب" الآتية من عدد من الموانئ الصغيرة ونقاط العبور الحدودية الواقعة تحت سيطرة قواته.

٢٠٩ - وفي الوقت نفسه، فكّكت سلطات الأمر الواقع العديد من نقاط التفتيش بين ماركا وكيسمايو. ومن المرجح أن يكتسب الإسلاميون قدراً من الدعم والشرعية لدى السكان المحليين رغم أن إزالة تلك النقاط يقضي على مصدر دخل محتمل.

٢١٠ - ويرتبط توليد العائدات من جانب سلطات الأمر الواقع في كيسمايو ارتباطاً مباشراً لا محالة بتأهبها العسكري. وتستعد حركة الشباب وحلفاؤها، منذ سيطرتهم على كيسمايو، لهجوم مضاد محتمل يشنه بري آدن شيري "هيرالي"، وزير الدفاع السابق بالحكومة الاتحادية الانتقالية المتحالف مع إثيوبيا، الذي هزمت قواته في آب/أغسطس. وتفيد مصادر فريق الرصد أن قوات حركة الشباب في كيسمايو قد استثمرت بشكل كبير في

(٣٢) على النقيض من ذلك، يؤلّد مطار كيسمايو ما يقرب من ٦٠ ٠٠٠ دولار شهرياً في شكل ضرائب على استيراد القات ورسوم هبوط، وسوف يضيع معظمها إذا حظر الإسلاميون استهلاك القات كما فعلوا في الماضي.

معدات عسكرية جديدة، وشرعت في حملة تجنيد مدعومة بوعد المجندين الجدد برواتب تتراوح من ١٥٠ إلى ٢٠٠ دولار شهريا.

واو - الدعم المالي من الشتات الصومالي

٢١١ - أثبتت جماعات المعارضة الصومالية براعتها في حشد الدعم من جاليات الشتات الصومالي، من خلال مناسبات الخطابة والمظاهرات العامة واستخدام شبكة الإنترنت. ويمكن القول إن بعض هذه الأنشطة، وإن كانت ليست غير قانونية في البلدان المضيفة، تتعارض مع حظر توريد الأسلحة عن طريق قيام الجماعات المسلحة بجمع الأموال لشراء الأسلحة والذخيرة.

جمع الأموال في دولة الإمارات العربية المتحدة

٢١٢ - تستضيف دولة الإمارات العربية المتحدة إحدى جاليات الشتات الصومالي، الذي لا تزال تلعب أنشطته الاقتصادية دورا مهما في الاقتصاد الصومالي غير الرسمي إلى حد كبير. وتتركز الكثير من الشركات المملوكة للصوماليين في مرفئ دبي وأبو ظبي وعجمان والشارقة والفجيرة. ولا تزال الحوالات تشكل قناة رئيسية لتحويل الأموال إلى الصومال رغم الجهود التنظيمية التي يبذلها المصرف المركزي لدولة الإمارات.

٢١٣ - ويشهد الكثير من الصوماليين في مقابلات مع فريق الرصد على استمرار تحويل الأموال عن طريق الحوالات في دبي لدعم الكفاح المسلح ضد الاحتلال الإثيوبي ومساندة قضايا مختلف جماعات المعارضة المسلحة. ويقال إن مبالغ كبيرة من الأموال التي جمعت لجماعات المعارضة المسلحة يجري تقسيمها إلى مبالغ أصغر تجنبا لإثارة الشكوك فيها وإمكانية كشف أمرها، وذلك للتحايل على أنظمة المصرف المركزي بدولة الإمارات. وإضافة إلى استخدام ناقلي الأموال لتسليمها لجهات الاستلام في الصومال، أفاد شهود عيان فريق الرصد بشراء مختلف السلع الأساسية مثل الأرز والسكر وزيت الطهي من دبي ثم شحنها إلى الصومال، حيث يتم إعادة تحويلها إلى أموال نقدية.

٢١٤ - ومنذ أن بدأت دولة الإمارات تسجيل الحوالات وتنظيمها في عام ٢٠٠٤، تم إصدار أكثر من ٢٠٠ ترخيص لشركات الحوالات. وفي رأي فريق الرصد أن كثرة شركات الحوالات التي تعمل في دولة الإمارات تشكل تحديات تنظيمية في تحديد ومنع المعاملات الخارجية لمختلف الفصائل في الصومال. ويزيد من تفاقم هذه المشكلة أن الاقتصاد الصومالي يعمل إلى حد كبير على أساس من الثقة والائتمان مما يخلف القليل من المستندات الورقية المكتوبة أو لا يُخلفها على الإطلاق.

٢١٥ - ويقوم بعض التجار الصوماليين في دولة الإمارات بدور أكثر مباشرة في دعم القوات والجماعات المسلحة في الصومال، بما في ذلك نقل الأسلحة والعتاد العسكري. ويواصل فريق الرصد متابعة التحقيقات في أنشطة عدة شركات للنقل البحري تتخذ من دبي مقراً لها.

جمع الأموال في إيستلي بنبروي

٢١٦ - يعيش في كينيا أحد أكبر جاليات الشتات الصومالي والذي يشارك، بحكم قربه، عن كثب في الأحداث التي تقع في الوطن. ولدى العديد من الشركات والمراكز الدينية الصومالية، خاصة في الحبي المعروف باسم إيستلي في نبروي الذي يقطنه الصوماليون أساساً، صلات مع مختلف جماعات المعارضة المسلحة، وتنشط في تجنيد الأفراد أو جمع الأموال لها. وقد تلقى فريق الرصد تقارير موثوق بها تفيد بأن المقاتلين الجرحى من قوات حركة الشباب واتحاد المحاكم الإسلامية كثيراً ما ينقلون إلى نبروي لتلقي العلاج الطبي.

٢١٧ - ويقوم فريق الرصد حالياً بالتحقيق مع عدد من الشخصيات التجارية والدينية الصومالية والكينية - الصومالية ذات النفوذ التي يعتقد بأنها أنصار نشطة للجماعات المسلحة في الصومال، وبالتالي يحتفل أن تكون متواطئة في انتهاكات حظر توريد الأسلحة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، قامت إحدى تلك الشخصيات بشراء سبع مركبات "تقنية" من زعيم ميليشيا في مقديشو من عشيرة أبغال، ونقلت في وقت لاحق لاتحاد المحاكم الإسلامية واستخدمت في الاستيلاء على مدينة جوهر في آذار/مارس ٢٠٠٨. وربما تكون بعض هذه المركبات قد استخدمت أيضاً في الاستيلاء على مدينة كيسمايو في آب/أغسطس ٢٠٠٨.

جمع الأموال عن طريق الإنترنت

٢١٨ - الصوماليون أحد أنشط الجماعات اللغوية على شبكة الإنترنت، حيث يديرون ما يقدر بـ ٣٠٠ موقع شبكي. ويعكس الكثير من هذه المواقع المنظورات المحلية أو العشائرية أو السياسية. ويرتبط عدد صغير منها ارتباطاً مباشراً بمختلف القوات والجماعات المسلحة في الصراع الصومالي، وتعمل بمثابة منافذ للدعاية، ومنتديات للمناقشة، ومواقع للتجنيد وجمع التبرعات. وهناك أيضاً عدد كبير من مواقع التحاور ومنتديات المناقشة باللغة الصومالية، ويشغل البعض منها علناً مؤيدو الجماعات المسلحة.

٢١٩ - ويعد التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال/جناح أسمرة والتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال/جناح جيبوتي وحركة الشباب، وبدرجة أقل الجبهة الإسلامية الصومالية، الجهات الأكثر نشاطاً على الإنترنت (الحكومة الاتحادية الانتقالية وبونتلا ند

وصوماليلاند ممثلة أيضا تمثيلا جيدا في الفضاء الإلكتروني). وفيما يلي عينة صغيرة من المواقع الشبكية لجماعات المعارضة المسلحة وانتماءاتها الظاهرية:

Qaadisiya.com	اتحاد المحاكم الإسلامية
almaxaakim.com	
Shacabka.net	
Kataaib.net	حركة الشباب
Abushabaab.wordpress.com	
Baraawecity.com	
alqimmah.net	
Jabiso.net	الجبهة الإسلامية الصومالية
Somalimirror.com	

٢٢٠ - وقد أصبحت جماعات المعارضة متطورة على نحو متزايد في استخدام شبكة الإنترنت كوسيلة اتصال. ومنذ أوائل عام ٢٠٠٧، تستخدم قيادة حركة الشباب، لا سيما مختار ربه وفؤاد محمد خلف "شنغولي"، مواقع التحاور للإبلاغ عن سير أعمال الكفاح المسلح ولالتماس التبرعات من الشتات.

٢٢١ - وفي شباط/فبراير ٢٠٠٨، اعتقلت سلطات الشرطة النرويجية والسويدية، في تحقيق عبر وطني مشترك في محاولة مشبوهة لجمع الأموال على شبكة الإنترنت، ستة مواطنين صوماليين يحملون جنسية بلدان الشمال الأوروبي أفيد أنهم ينسقون حملة لجمع التبرعات لقوات المعارضة الصومالية.

٢٢٢ - وعادة ما توجه التبرعات التي جمعت خلال هذه المنتديات لجهة تنسيق في الشتات، كثيرا ما تكون في دبي، ولكن في بعض الأحيان في أماكن أخرى، مثل القاهرة. وتقوم جهة التنسيق بعد ذلك بتحويل الأموال إلى الصومال من خلال إحدى عدة طرق: عن طريق شركات تحويل الأموال في شكل مبالغ صغيرة، وذلك لتجنب كشف أمرها؛ أو من خلال رجال الأعمال الصوماليين في الشتات الذي يمكنهم بعد ذلك إتاحة الأموال أو السلع داخل البلد؛ أو باليد عن طريق ناقلي الأموال.

٢٢٣ - وباتت هذه التقنيات معروفة بشكل متزايد لدى جماعات المعارضة الأخرى أيضا، كما يتضح من موجز دراسة الحالة الإفرادية المبينة أدناه:

زاي - دراسة حالة إفرادية: جمع الأموال من جانب التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال/جناح أسمره

٢٢٤ - التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال/جناح أسمره هو جماعة معارضة مسلحة وطرف محارب في النزاع الدائر في جنوب الصومال. وخلافاً للتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال/جناح جيبوتي، ليس التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال/جناح أسمره طرفاً في أي اتفاقات سلام، وبالتالي ليس من المرجح أن يتأهل لإمكانية الإعفاء فيما يتصل بتدريب قوات الأمن المشتركة والاحتفاظ بها. ولا يجري التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال/جناح أسمره أنشطة غير عسكرية معروفة داخل الصومال، ولذلك قد تعتبر أي أنشطة لجمع الأموال أو التعبئة موجهة من الناحية الواقعية لغرض شراء الأسلحة وغيرها من انتهاكات الحظر.

٢٢٥ - وقد شكّل التحالف في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ كمظلة لمختلف الجماعات، بما فيها ممثلو الصوماليين في الشتات، وما زال كلا جناحي جيبوتي وأسمره يتمتعان بعلاقات وثيقة مع جاليات الشتات الصومالي في جميع أنحاء العالم. ويُعد زكريا محمد حاجي عبدي، النائب الثاني لرئيس اللجنة التنفيذية للتحالف/جناح أسمره، أحد أنشط المتحدثين باسم هذا الجناح وجامعي التبرعات له.

٢٢٦ - ووفقاً لتقارير إعلامية، كان زكريا أحد عدة متحدثين رئيسيين في مناسبة لجمع التبرعات ومؤتمر باستضافة اتحاد الشتات الصومالي، الذي انعقد في فندق كراون بلازا في مينيابوليس، مينيسوتا في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وانعقد مؤتمر متابعة في عطلة نهاية الأسبوع التالي في فندق "دايز إن" في فولز تشيرتش، بفيرجينيا، استضافه اتحاد الشتات الصومالي وعدد آخر من الجاليات الصومالية التي تتخذ الولايات المتحدة مقراً لها^(٣٣).

٢٢٧ - ولا يزال زكريا أحد أبرز الدعاة للتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال/جناح أسمره. ويشير تقرير تلقاه فريق الرصد إلى مناسبة عقدت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ لجمع التبرعات على شبكة الإنترنت، حضرها أكثر من ٤٥٠ صومالياً، كان زكريا المتكلم الرئيسي فيها. ويقال إنه أوضح أن مكاتب سوف تنشأ وممثلين جدداً سيتم تعيينهم في جميع

(٣٣) انظر: <http://somaliswiss.wordpress.com/2007/11/27/kulan-ay-soo-qaban-qaabiyeen-united-somali-diaspora-oo-kadhacay-gobolka-minnesota-iyo-wafti-kasocda-ururka-xornimadoonka-soomaaliyeen-oo-si-weyn-dadkii-halkaa-isugu-yimi-u-qiiro-galiayay/> الذي تم الإطلاع عليه في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر

٢٠٠٨، و Patrick Poole, Homeland Insecurity. Terrorist Fundraising in the Heartland, ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، accessed at http://www.ethiomeia.com/access/terrorist_fundraising_in_the_heartland.html الذي تم الإطلاع عليه في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

أنحاء أوروبا، وتشمل أنشطتهم "تعبئة الجماهير وجمع الأموال للمقاتلين في الصومال، والأيتام الذين خلّفهم الشهداء". وحث المستمعين على مواصلة إرسال الأموال إلى المقاتلين في الصومال، وأعلن أن المنظمة سوف تعقد المزيد من المناسبات العامة في المملكة المتحدة لتعزيز الدعم المقدم لأنشطتها.

التبرعات من مصادر غير صومالية

٢٢٨ - خلال الفترة قيد الاستعراض، تلقى فريق الرصد معلومات من مصادر علنية ومن اتصالات سرية تفيد بأن معظم الجماعات المعارضة المسلحة في الصومال لا تزال تتلقى الدعم المالي والمادي من مانحين إسلاميين غير صوماليين في الخارج.

٢٢٩ - وتأتي معظم التبرعات من هذا النوع من جهات مانحة خاصة ومؤسسات خيرية إسلامية كثيرا ما تهدف إلى خدمة أغراض غير عنيفة. وقد تلقى فريق الرصد مثلا في حالتين تقارير عن تبرعات من مؤسسات خيرية إسلامية قدمت إلى جماعات معارضة مسلحة، بمعرفة المؤسسات الخيرية أو بدون معرفتها. ويواصل فريق الرصد التحقيق في هذه الادعاءات.

٢٣٠ - ويحقق فريق الرصد أيضا في تقارير تفيد بأن بعض الحكومات قد تُسهم بصورة غير مباشرة في انتهاك حظر توريد الأسلحة عن طريق دفع أموال إلى الحكومة الإريترية. ويُدعى أن أسمره تقوم بعد ذلك بإعادة توجيه تلك الأموال، كليا أو جزئيا، إلى جماعات مسلحة في الصومال.

حاء - تطور آليات الدفع

٢٣١ - اضطرت الجماعات المسلحة في الصومال إلى تعديل طرائق عملها، بسبب التدقيق الدولي المتزايد في شركات الحوالة وتحويل النقود. وقد لاحظ فريق الرصد تحولا ملحوظا في أنماط تمويل انتهاكات حظر توريد الأسلحة، استُخدمت فيها وسائل مبتكرة لتحويل الثمن عبر الحدود الدولية.

٢٣٢ - وقد شجعت الاستراتيجيات العالمية والوطنية التي نادى بها الهيئات التابعة لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية المتعلقة بغسل الأموال معظم البلدان الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، بما فيها المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، على إنفاذ حد أدنى من إجراءات مكافحة غسل الأموال في القطاع المصرفي الرسمي وغير الرسمي على حد سواء. وفيما يتعلق بالحوالة، تشمل هذه الإجراءات في العادة تطبيق المبدأ القائل بأن "تعليمات الدفع يجب أن تشمل اسم المرسل وعنوانه بالإضافة إلى رقم حساب أو رقم مرجعي

فريد^(٣٤)“. ومن المبادئ العامة الأخرى ضرورة إحالة أية عملية تحويل تُعتبر مشبوهة إلى السلطات المختصة لتابعها.

٢٣٣ - وفي حالة الإمارات العربية المتحدة مثلا، يتعين بالنسبة لكل حوالة تتجاوز قيمتها ٢٠٠٠ درهم إماراتي (٤٥٠ دولارا من دولارات الولايات المتحدة)، تسجيل معلومات مفصلة عن المرسل والتحقق منها، واحتفاظ السلطات بنسخة من بطاقة هوية المرسل كمرجع. ويجب إحالة المعاملات المشبوهة إلى وحدة مكافحة غسل الأموال والمعاملات المشبوهة في المصرف المركزي للإمارات العربية المتحدة. وإضافة إلى ذلك يتعين على كل محل من محلات الحوالة الحصول على شهادة تسجيل، وإلا فإن صاحب المحل يواجه غرامات مشددة أو السجن.

٢٣٤ - وقد قللت هذه التدابير من جاذبية خدمات الحوالة لدى الجماعات المعارضة المسلحة وشجعتها على تطوير أساليب بديلة.

حَمَلَة النقدية

٢٣٥ - لقد أصبح استخدام حَمَلَة النقدية شائعا بصورة خاصة كوسيلة لدفع مبالغ الفدية للجماعات المسلحة الإجرامية. وفي حالات القرصنة أصبح من الشائع بصورة متزايدة إيصال الفدية عن طريق نقل النقدية من سفينة إلى أخرى مقابل الرهائن. ومن الأمثلة على ذلك ما يلي:

(أ) في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ اختُطف صحفي فرنسي خارج بوساسو على يد عصابة مسلحة تتكون من تسعة أشخاص من عشيرة الدشيشة يترعماها شخص اسمه عثمان يوسف. وأطلق سراح الرهينة لاحقا في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر بعد أن سلم حامل نقدية قادم من نيروبي فدية إلى شيوخ الدشيشة؛

(ب) وفي ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ اختُطف اثنان من الموظفين الدوليين التابعين لمنظمة أطباء بلا حدود في بوساسو على أيدي اثني عشر من الرجال المسلحين من عشائر الدشيشة وعلي الصليبيان ووارسنغيلي، أيضا بزعماء عثمان يوسف. وقد علم فريق الرصد في هذه الحالة أن دبلوماسيين من إسبانيا والأرجنتين سلموا الفدية إلى شيوخ الدشيشة بزعماء شخص اسمه حسن ذقوب ووزير الصحة لبوتلانند، عبد الرحمن سعيد ديغاويبي؛

(٣٤) الإشعار رقم ٢٠٠١/١٨١٥، المصرف المركزي للإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠١/١٠/٣، الصفحة ١.

(ج) وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٨ اختطفت عصابة إجرامية أخرى تضم أعضاء من عشائر وارسنغيلي وعلي الصليبان وعيسي محمود زوجان من الألمان قبالة الساحل الصومالي. وأطلق سراح الرهينتين بعد أن قضيا قرابة خمسة أسابيع في الأسر غرب بوساسو، بعد أن دُفعت للمختطفين فدية قدرها ٦٥٠.٠٠٠ دولار. وأوصل المبلغ إلى بوساسو حامل نقدية بعثته سفارة في نيروبي. ومن هنالك قامت إدارة بونتلاندا بتسهيل تسليم النقود مباشرة إلى المختطفين؛

(د) وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ أكد متحدث رسمي باسم سفينة مسجلة في كوريا، اختطفت في بداية شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، لقناة لجزيرة أن مالكي السفينة دفعوا للقراصنة فدية لم يُفصح عن قيمتها، عن طريق حامل نقدية لم يُصرح باسمه. وتكلم المسؤول بشرط الكتمان، مشيراً إلى حساسية المسألة؛

(هـ) علم فريق الرصد أن الأموال المجمعة في إيستليه (Eastleigh) لدعم الجماعات المعارضة المسلحة الصومالية كثيراً ما توصل عن طريق نظام معقد من حملة النقدية المتنقلين برا يعتمد على وسائل النقل العامة عبر المحافظة الشمالية الشرقية لكينيا ومنها إلى الحدود الصومالية.

الآليات البديلة لتحويل الثمن

٢٣٦ - علم فريق الرصد من مصادر مباشرة في دبي أن مناصري الجماعات المعارضة المسلحة الصومالية ومموليها أخذوا يتحولون بصورة متزايدة إلى التبرعات العينية عوضاً عن النقدية. وتُستخدم التبرعات النقدية، سواء المحصلة من جهود جمع الأموال أو من الجهات الراعية مثل الحكومة الإريترية، لشراء سلع مثل السكر والإسمنت ومواد البناء والنياب والسلع الإلكترونية، لنقلها إلى الصومال، حيث يبيعها وسطاء ويوصلون النقدية إلى الجماعة المستفيدة.

٢٣٧ - فمثلاً في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ استولى أعضاء شبكة قرصنة متمركزة في بونتلاندا على سفينة شحن تحمل شحنة من الإسمنت متوجهة إلى بوساسو وكان الشخص الذي أرسلت إليه الشحنة أحد رجال الأعمال والوجهاء الدينيين البارزين في بوساسو، ويدعى أن له صلات بحركة الشباب. وتخلصت الشحنة بتدخل مليشيا رجل الأعمال نفسه، ثم بيع الإسمنت في بوساسو.

سادسا - المنتهكون الرئيسيون لحظر توريد الأسلحة والجهات غير الممتثلة

٢٣٨ - لاحظ فريق الرصد أن فئتين من الجهات الفاعلة انتهكتنا حظر الأسلحة خلال الفترة الحالية لولاية الفريق، وهما: الجهات التي ارتكبت انتهاكات هامة لم يكن من الممكن الحصول بصدها على إعفاءات من حظر توريد الأسلحة؛ والشركاء غير الممثلين الذين قدموا الدعم للقطاع الأمني الصومالي، والذين كان من المحتمل أن تتأهل أنشطتهم للإعفاء لو أشعرت بها لجنة الجزاءات. ويشمل الشركاء غير الممثلين أيضا الجهات التي لا تتخذ تدابير كافية لإنفاذ حظر توريد الأسلحة.

٢٣٩ - وبالإضافة إلى تحديد هاتين الفئتين من المنتهكين والشركاء غير الممثلين، فإن فريق الرصد بصدد وضع قائمة أشمل للأفراد منتهكي حظر توريد الأسلحة.

ألف - المنتهكون الرئيسيون

٢٤٠ - تستمر إريتريا في توفير التدريب والأسلحة والدعم المالي للجماعات المعارضة المسلحة في انتهاك لحظر توريد الأسلحة. ومن المستبعد جدا أن يستأهل أي من أنشطة إريتريا إعفاءات من حظر توريد الأسلحة.

٢٤١ - ويشكل الحضور العسكري لإثيوبيا في الصومال، وكذلك تقديمها الأسلحة إلى سلطات بونتلاند وغيرها من الميليشيات الحليفة انتهاكا لحظر توريد الأسلحة.

٢٤٢ - ولم تُخطر شركة نפט أفريقيا (Africa Oil Corp) التي يقع مقرها في كندا لجنة الجزاءات بتوظيفها حراس أمن مسلحين أو بتعيين حراس مسلحين ومدربين أجانب.

باء - الأطراف الفاعلة غير الممتثلة

٢٤٣ - دربت حكومة إثيوبيا ما مجموعه ١٧ ٠٠٠ موظف أمني صومالي دون إشعار لجنة الجزاءات. وقدمت في نفس الوقت كميات كبيرة من الأسلحة لقوات الحكومة الاتحادية الانتقالية، والمجندين العكسريين ومجندي الشرطة التابعين لها، أيضا دونما إشعار أو الحصول على إعفاء.

٢٤٤ - وتستمر حكومة اليمن في إظهار قصور كبير في تنفيذ التدابير الهادفة إلى إنفاذ حظر توريد الأسلحة.

٢٤٥ - ولم يُشعر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لجنة الجزاءات مسبقا بتوظيفه وإدارته لموظفين أمنيين صوماليين، أو برنامجهم لتدريب ودعم الشرطة الصومالية، الذي شمل عنصر تدريب محدد لصالح وحدة الحماية الخاصة التابعة للشرطة يتعلق بالمساعدة التقنية في مجال

تناول الأسلحة. وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، وجّه البرنامج الإنمائي رسالة إلى اللجنة يبين فيها المساهمات السابقة والحالية المقدمة إلى قطاع الأمن. ويرحب فريق الرصد بهذه الخطوة التي اتخذها البرنامج الإنمائي لجعل أنشطته في قطاع الأمن ممتثلة لحظر توريد الأسلحة.

سابعاً - التعاون مع الدول والمنظمات

٢٤٦ - أدى تأكيد فريق الرصد على التعاون مع الحكومات والسلطات المعنية إلى نشوء عدد من علاقات العمل الإيجابية جدا.

٢٤٧ - فقد عينت الحكومة الاتحادية الانتقالية مسؤول تنسيق برتبة وزير ومسؤول اتصال معنيا بالمخابرات في تموز/يوليه ٢٠٠٨. وسهلت السفارة الصومالية في نيروبي إصدار التأشيرات لأعضاء فريق الرصد للسفر إلى الصومال خلال مهلة قصيرة.

٢٤٨ - وأنشأت شعبة القرن الأفريقي التابعة لوزارة الخارجية الكينية فريقا عاملا مشتركا بين الوزارات، اجتمع في ثلاث مناسبات. وفي الفترة من ١٢ إلى ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، قام خبيران من فريق الرصد، وأربعة من المسؤولين الحكوميين التابعين لوزارة الخارجية، ومكتب الرئيس، وإدارة الهجرة، ودوائر الأمن الوطني والاستخبارات ببعثة مشتركة في الولاية الشمالية الشرقية لكينيا. وعلم فريق الرصد أن عشائر تابعة لإثيوبيا والصومال كانت تؤجج صدامات مسلحة على الأراضي الكينية بين فئتي غاري وموريلي في منطقة مانديرا. وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر أعلنت الحكومة الكينية، عقب إجراء عملية عسكرية، أن قواتها أسرت ١٥٥ محاربا من أصل صومالي وإثيوبي. واستولى القائمون بالعملية أيضا على ١٣٠ بندقية هجومية، و ٦ قنابل و ٦٢٠ مفعرا، و ١٠٥١ طلقة من الذخائر.

٢٤٩ - وعينت حكومة إثيوبيا مسؤولا كبيرا في وزارة الخارجية كمنسق مع الفريق، كما عينت مسؤولا للاتصال بالفريق في وزارة الدفاع. وقدمت حكومة إثيوبيا معلومات مفصلة ومحددة لفريق الرصد عند الطلب.

٢٥٠ - وعينت حكومة جيبوتي مسؤول اتصال رسميا مع الفريق، وقدمت للفريق معلومات مفصلة ومحددة عند الطلب.

٢٥١ - وتعاونت إدارة صوماليلاند تعاوننا كاملا مع فريق الرصد وسمحت له بمعاينة الأسلحة والذخائر المستولى عليها مباشرة لأغراض التتبع.

٢٥٢ - وتعاونت سلطات بونتلاندينا تعاوننا كاملا مع فريق الرصد، وقدمت له معلومات مفصلة ومحددة عند الطلب.

٢٥٣ - وقدم مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمنظمة الدولية للهجرة، والمفوضية الأوروبية، تعاوناً قيماً لفريق الرصد، وكذا عدة دول أعضاء.

ألف - حق الرد

طلبات المساعدة

٢٥٤ - أرسل فريق الرصد خلال فترة ولايته الحالية ما مجموعه ٤٢ رسالة إلى الدول الأعضاء والشركات الخاصة طالبا منها المساعدة على تنفيذ ولايته. وأُرسلت رسائل إلى كل من الاتحاد الأفريقي، والاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وإريتريا، وإسبانيا، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وأوغندا، وجمهورية إيران الإسلامية، وبلجيكا، وبلغاريا، وبولندا، وجزر القمر، وجمهورية كوريا، وجيبوتي، وسنغافورة، والحكومة الاتحادية الانتقالية للصومال، وجمهورية الصين الشعبية، والعراق، وفرنسا، وكندا، وكينيا، والمملكة العربية السعودية، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليمن. وقد تلقى فريق الرصد حتى كتابة هذا التقرير ١٥ جواباً.

باء - المساعدة على تتبع الأسلحة

٢٥٥ - طلب فريق الرصد من الدول الأعضاء والشركات في الرسائل التي وجهها التعاون معه على تحديد وتتبع طرق الإمداد بالأسلحة الموجودة في الأراضي الصومالية. وبناء على المعلومات المقدمة من الدول الأعضاء، تبين أن معظم الأصناف التي تم تتبعها أُنتجت قبل فرض حظر توريد الأسلحة في عام ١٩٩٢. وفي بعض الحالات اختفت شركات الإنتاج من الوجود ولم تعد هنالك وثائق عن صفقة البيع الأصلية للأسلحة.

٢٥٦ - غير أن بعض الردود الواردة من الدول الأعضاء تكتنفها بعض المشاكل، مثل تلك الردود التي تعلن أن الدولة المعنية لم تنتهك حظر توريد الأسلحة لأن السلاح أُنتج قبل عام ١٩٩٢. ومن المعلومات الهامة بطبيعة الحال تاريخ البيع والبلد الذي بيع إليه السلاح أول الأمر، مما يسمح بتقديم طلب مساعدة جديد إلى ذلك البلد. وفي إحدى الحالات توجد مبررات لإعادة النظر في حجة كون السلاح أُنتج قبل ١٩٩٢، حيث لم يرد بعدُ جواب على طلب آخر قدم بخصوص عينة من نفس السلاح تحمل تاريخ عام ١٩٩٦.

٢٥٧ - ومعظم الأسلحة المستخدمة في النزاع في الصومال من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وقد صدقت الدول الأعضاء في المنطقة على الصك الدولي لتمكين الدول من الكشف عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة

موثوق بها، الذي اعتمده الجمعية العامة في قرارها ٨١/٦٠ المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وسيستفيد فريق الرصد إلى حد كبير من تلقي نتائج عمليات تتبع الأسلحة غير المشروعة التي تستولي عليها الدول من أيدي المحاربين الصوماليين أو التي تعتقد أنها مرت عبر الصومال. وتلك المعلومات جزء من "السجلات الحكومية" التي يُطلب من الدول الأعضاء تقاسمها مع فريق الرصد، بموجب الفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٤٢٥ (٢٠٠٢).

ثامنا - ملاحظات واستنتاجات

٢٥٨ - شهد فريق الرصد أثناء الولاية الحالية تلهللاً متواصلًا في تماسك الحكومة الاتحادية الانتقالية وانقسامًا في صفوف الجماعات المسلحة المعارضة وتصعيداً حاداً في أنشطة الجماعات المسلحة الإحرامية، بما فيها أنشطة الإرهاب والقرصنة. ومن المحتمل أن تتواصل هذه الاتجاهات ما لم يحرز مزيد من التقدم نحو تحقيق وقف دائم لإطلاق النار وتنفيذ عملية سياسية موثوقة وإصلاح مؤسسات الإدارة الفعالة. غير أن عدم التمكن من إنفاذ الحظر المفروض على توريد الأسلحة سيقوض بشدة آفاق التقدم على جميع هذه الجبهات أو أي منها.

ألف - القطاع الأمني

٢٥٩ - لقد أسهم كثيراً تضعف القدرات المتبقية لدى الحكومة الاتحادية الانتقالية على الحكم، ولا سيما القطاع الأمني، في تبعض الأسلحة والذخائر والمعدات العسكرية والجنود المدربين في جميع أرجاء جنوب الصومال. ومن المحتمل أن تظل تبعات هذا التشتت ماثلة وأن تصبح بعيدة المدى بينما تواصل تقويض احتمالات إصلاح السلطة المركزية واحتكار الدولة للاستخدام المشروع للقوة.

٢٦٠ - وزودت أطراف خارجية الحكومة الاتحادية الانتقالية بمعظم هذه الموارد الأمنية بدون إخطار لجنة الجزاءات أو الحصول على إذنها. ومن المحتمل أن تتبع الإسهامات المقدمة إلى القطاع الأمني في المستقبل النمط ذاته ما لم تخضع لإشراف أو ثق ولتنسيق وترسيخ أفضل في هيكل إداري لقطاع الأمن يكون أكثر استقراراً وموثوقية.

٢٦١ - ووفقاً لقراري مجلس الأمن ١٧٤٤ (٢٠٠٧) و ١٧٧٢ (٢٠٠٧)، لا يحق في الوقت الراهن إلا للدول أن تطلب إعفاءات من الحظر المفروض على توريد الأسلحة لدعم قطاع الأمن. وقد لا تكون الوكالات المنفذة ولا الشركاء التنفيذيون الذين يقدمون هذا الدعم على علم بما إذا كانت برامجهم تنتهك جوانب من الحظر المفروض على توريد الأسلحة، ولا يعلمون، في مثل هذه الحالات، ما إذا كان هناك أي إعفاء قد التمس أو أُذن به. وسيسهم الحرص على الامتثال على نحو أكبر بإجراءات منح الإعفاءات التي وضعها

مجلس الأمن بصورة إيجابية في وضع استراتيجية أكثر اتساقاً لدعم قطاع الأمن من خلال زيادة الشفافية والمساءلة.

باء - توافر الأسلحة في الأسواق التجارية

٢٦٢ - رغم الخسارة المستمرة التي يعاني منها قطاع الأمن التابع للحكومة الاتحادية الانتقالية، يبقى الطلب ثابتاً على الأسلحة والذخائر من أسواق الأسلحة التجارية، ولا سيما في اليمن. كما أن عدم قدرة حكومة اليمن على وقف تدفق الأسلحة عبر خليج عدن كان من المرجح أن يظل لفترة طويلة عقبة رئيسية أمام استعادة السلام والأمن في الصومال.

٢٦٣ - وسيطلب منع تدفق الأسلحة من اليمن إلى الصومال مجموعة من الضغوط والحوافز السياسية القوية وبرامج لبناء قدرات خفر السواحل حول البحر الأحمر وخليج عدن، واتخاذ إجراء بحري مباشر لمنع الاتجار بالأسلحة.

جيم - القرصنة

٢٦٤ - يعود نمو ظاهرة القرصنة في الأشهر الأخيرة كذلك جزئياً إلى عدم إنفاذ الحظر المفروض على توريد الأسلحة. وقد استفادت المليشيات البحرية في توسعها من سهولة الحصول على الأسلحة والذخائر. وتبين لفريق الرصد وجود تداخل بين القرصنة وتهريب الأسلحة والاتجار بها عبر خليج عدن. كما ثبت للفريق أن شبكات القرصنة تستفيد من تواطؤ كبار المسؤولين في إدارة "بونتلاندا" مع تلك الشبكات ومن حمايتهم لها.

٢٦٥ - وبالإضافة إلى نمط العمليات البحرية التي تتوخاها مبادرة الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالتنسيق العسكري لمكافحة القرصنة في الصومال وفرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات [CTF-150]، وغيرها من القوات العسكرية البحرية، يعتقد فريق الرصد أن منع الاتجار بالأسلحة عبر خليج عدن وفرض جزاءات محددة الهدف بحق زعماء القرصنة الرئيسيين ومن يرونهم في إدارة بوتلاندا يمثلان مساهمة كبيرة في الجهود الدولية الرامية لمنع القرصنة.

٢٦٦ - وفي الوقت ذاته، لا يمكن التغاضي عن أهمية تصاعد مدفوعات الفدية في تغذية نمو القرصنة (وجريمة الاختطاف المتعلقة بها) وفي تمويل انتهاكات الحظر المفروض على توريد الأسلحة. فقد أضحت هجمات القرصنة النشاط الاقتصادي الأكثر ربحاً في الصومال وبات القراصنة يستخدمون جزءاً من أموال الفدية لتطوير ترساناتهم وجعلها أكثر فعالية وكفاءة أثناء تنفيذ عملياتهم. ومن المحتمل أن تظل ظاهرة القرصنة آفة بالنسبة للنقل البحري الدولي في خليج عدن والمحيط الهندي وللسلام والأمن في الصومال ما لم يتمكن العمل الدولي من عكس اتجاه معدل الفائدة إلى التكلفة الذي يعد الدافع وراء هذه الظاهرة.

تاسعا - التوصيات

ألف - إدارة الأسلحة وتسجيلها والتخلص منها

٢٦٧ - أوصى فريق الرصد في تقريره السابق لجنة الجزاءات بأن تطلب إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بأن تبلغوا عن التدابير المتخذة لاعتماد عملية شفافة لإدارة الأسلحة والتخلص منها. ويكرر فريق الرصد توصياته المقدمة إلى لجنة الجزاءات ويقترح إرسال رسائل إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وحكومة إثيوبيا.

٢٦٨ - ويوصي فريق الرصد للجنة بأن تطلب إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وأية قوات دولية أخرى يتقرر إيفادها في المستقبل إلى الصومال أن تنشئ نظاماً شفافاً لتسجيل المخزونات من الأسلحة والذخائر والمواد المتفجرة وإدارتها والتخلص منها وفق الممارسات الدولية المتبعة. وينبغي التركيز على التدمير السريع للفنائض منها وإعلام اللجنة في غضون شهرين بالتدابير المتخذة في هذا الصدد.

باء - تعقب الأسلحة

٢٦٩ - عرّف فريق الرصد تعقب الأسلحة التي عثر عليها على الأراضي الصومالية بأنه عنصر رئيسي في جهوده الرامية إلى توثيق انتهاكات الحظر المفروض على توريد الأسلحة. ويوصي فريق الرصد بما يلي:

(أ) أن تذكر اللجنة الدول الأعضاء بالتزاماتها بموجب الصك الدولي الرامي إلى تمكين الدول من الكشف عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبصورة موثوق بها، وفقاً لما اعتمده الجمعية العامة في قرارها ٨١/٦٠؛

(ب) أن يوصي فريق الرصد مجلس الأمن بأن يطلب إلى الدول والمنظمات الدولية التي أصبحت تمتلك أسلحة أو ذخائر أو مواد عسكرية إما موجودة في أراضي الصومال أو متجهة إلى الصومال أو آتية أصلاً من الصومال تسجيل الخصائص المحددة لهذه المواد وإطلاع فريق الرصد عليها وفقاً للفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٤٢٥ (٢٠٠٢).

جيم - الإخطار

٢٧٠ - يوصي فريق الرصد بما يلي:

(أ) أن ينظر مجلس الأمن في وضع مبادئ توجيهية تتسم بمزيد من الدقة بشأن الإخطار المتعلق بالدعم المقدم إلى مؤسسات قطاع الأمن الصومالية، تشمل: تحديد

أي وكالات منفذة و/أو شركاء تنفيذيين مشاركين في البرنامج؛ وإعادة النظر في الإعفاءات على أساس دوري للبت فيما إذا كان ينبغي تجديد الإعفاءات أم لا، والسماح لفريق الرصد بالتحقق من هذه الأنشطة لضمان مواءمتها مع الإعفاء المأذون به؛

(ب) أن ينظر مجلس الأمن في أن يُطبق رسمياً على المنظمات الدولية، بما فيها الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، شرط إخطار اللجنة مسبقاً ببرامج الدعم المقدمة لقطاع الأمن.

دال - القرصنة

٢٧١ - يوصي فريق الرصد بما يلي:

(أ) أن يأذن مجلس الأمن للقوات البحرية الدولية الموجودة في خليج عدن والمحيط الهندي، بما فيها فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات [CTF-150]، وعملية الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالتنسيق العسكري لمكافحة القرصنة في الصومال، والقوة البحرية التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، والعنصر البحري الروسي بأن تقوم وفقاً لما تملكه من قدرات بالاستيلاء على أية أسلحة تصادفها أثناء تنفيذ عملياتها وبمنع الاتجار بالأسلحة على نحو فعال؛

(ب) أن يطلب مجلس الأمن إلى القوات البحرية ذاتها أن تطلع فريق الرصد على أية معلومات تتعلق بالاستيلاء على الأسلحة؛

(ج) أن يعيد مجلس الأمن النظر في الاقتراح المتعلق بإنشاء هيئة انتقالية للإشراف على الإدارة البحرية في الصومال المشار إليها في الفقرتين ١٠٨ و ١٩٥ من تقرير فريق الرصد المؤرخ ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٤ (S/2004/604) لإعادة تقييم جدوى هذا المشروع ضماناً لرصد المياه الصومالية وضبطها ومراقبتها؛

(د) أن يشجع مجلس الأمن الدول الأعضاء على توفير بناء القدرات والدعم لعمليات قوات خفر السواحل الصومالية، ولا سيما في صوماليلاند وبونتلاندا، إضافة إلى القوات البحرية/خفر السواحل التابعة لدول إقليمية مثل كينيا واليمن وجيبوتي؛

(هـ) أن ينظر مجلس الأمن في مسألة مبالغ الفدية المدفوعة للإفراج عن السفن المختطفة من الساحل الصومالي وفي الصلة القائمة بين مدفوعات الفدية وانتهاكات الحظر المفروض على توريد الأسلحة، وفي اتخاذ موقف مشترك بشأن مشروعية هذه المدفوعات.